

تصوير ابو عبدالرحمن الكردي

نُحَوِّفُهُمْ مُتَجَدِّدٌ

الْعُومَلَةُ

فَصُّ .. وَتَحَدِّيَّات

عُمَرُ عُبَيْدِ حَسَنَ



المكتب الاسلامي

الْعَوَّلَةُ

فَصُّ وَتَحْدِيَّات

لتحميل أنواع الكتب راجع: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

پراي دانلود کتابهای مختلف مراجعه: (منتدی اقرأ الثقافی)

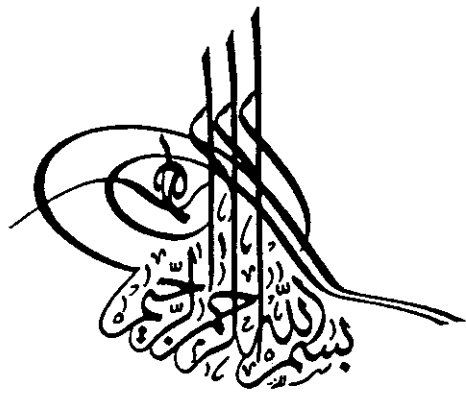
بۆدابه زاندنی جوهرها کتیب: سەردانی: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

www.iqra.ahlamontada.com



www.iqra.ahlamontada.com

للكتب (کوردی , عربي , فارسي)



يَخَوْفُهُمْ مُتَجَدِّدٌ

الْعُومِلَةُ

فَصُّ .. وَتَحْدِيَّات

عَمْرَ عَيْنِ حَسَنَ

المكتب الاسلامي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب. : ٣٧٧١ / ١١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠ (٥٥)

دمشق : ص.ب. : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧

عمّان : ص.ب. : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٤٦٥٦٦٠٥

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين..
الحمد لله الذي جعل سنة المدافعة سبيلاً لامتداد الحق والعدل وحماية
مؤسساته، والحيلولة دون تسلط الظلم، وانتشار الفساد، قال تعالى:
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ...﴾
(البقرة: ٢٥١)، وقال: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ
صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنْصُرَنَّ
اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج: ٤٠).

إن استقراء التاريخ الحضاري للأمم، بكل ما يحمله من عتو وظلم
وشر وفساد وخير وصلاح، يؤكد أن سنن المدافعة تقضي بأن الله
لم يسلط ظالماً واحداً على البشرية يهلك الحرث والنسل بشكل دائم؛
لأن في ذلك تعطيلاً لسنة المدافعة، وتوقف الحياة على الأرض، وإنما هي
مواجهات بين ظلم وظلم، وبين ظلم وعدل، هي ابتلاءات وعقوبات

على المعاصي والتقصير، هي كروفر واختبارات بشرية، ومنبهات ومحرضات حضارية، ذلك أن السنن الإلهية لا تفعل من تلقاء نفسها، وإنما فاعليتها تتحقق من خلال الاجتماع البشري، والحركة الإنسانية، وما تتوفر عليه من الإعداد والاستعداد ومغالبة قدر بقدر، وسنة بسنة، وإدراك هذه السنن الإلهية، ومعرفة كيفية تسخيرها وتوظيفها لصالح الحق والعدل وإلحاق الرحمة بالناس، يقول تعالى: ﴿وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَا بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾ (محمد: ٤)، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ (الأنعام: ٥٥)، وقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِبَعْضِهِمْ أَوْلِيَائَهُ بَعْضٌ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ (الأنفال: ٧٣).

ولعل سنة التنوع في الخلق، تنوع الأجناس والألوان واللغات والشعوب والقبائل والمواطن، هي من آيات الله التي تمكن من التدافع والنمو والتنمية، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَيْنِيهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَفَ السِّنِينَ وَالْوَنِينَ﴾ (الروم: ٢٢)، كما أنها تؤدي إلى التكامل والتعاون والتعايش والتقارب والتشاقف والتفاكر، قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى اللَّهَ﴾ (الحجرات: ١٣).

لذلك نعتقد أن محاولات الهيمنة على العالم ومعاودة استعمارها بشكل أحدث - والشر من لوازم الخير، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا

مِنَ الْمُجْرِمِينَ... ﴿٣١﴾ (الفرقان: ٣١) - ومحاولات تعطيل سنن التدافع الحضاري، وإلغاء التنوع في الخلق، والسعي إلى تنميط العالم، بكل مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باسم العولمة، التي تعتبر مرحلة الاستعمار الأحدث، ليصبح نسخة مكررة عن الدول الأقوى، مادياً وتكنولوجياً، لا لشيء إلا لأنها تمتلك القوة والثروة والمعرفة، هو الكارثة المدمرة للأمم والدول والأفراد.

كما أن اعتبار نظام الدولة الأقوى هو النظام العالمي الجديد، وأن الفلسفة الرأسمالية الإمبريالية للدولة الأقوى هي الحق المطلق، وأنها تمثل نهاية التاريخ الإنساني الذي سوف تنتهي إليه البشرية، بكل تنوعها الثقافي والسياسي والمعرفي وتاريخها الحضاري، وأن المواجهة والصراع هو قدر الفلسفة الرأسمالية لقيادة العالم واحتياز إنسانه وطاقاته وخاماته وخبراته لتصب جميعاً في محيط الدولة الأقوى فتزيدها قوة، باسم «العولمة»، التي ترفع شعار الحرية في الاقتصاد، والديمقراطية في السياسة، وحقوق الإنسان ومناهضة التمييز ضد المرأة في الاجتماع، وهو نوع من معاندة الفطرة، ومصادمة الواقع، ومجافاة المنطق، ومحاولة تعطيل لسنن التدافع.

إن العولمة بتجلياتها الحالية في المجال الثقافي والسياسي والاجتماعي هي في الحقيقة نوع من عقود الإذعان، يمارسها القوي على الضعيف، تحت شتى العناوين، من مساعدات ومعاهدات دفاع وتحرير وإصلاح وتطوير... إلى آخر هذه المفردات التي لم تعد تقنع أحداً والتي أصبحت

شائعة أكثر من الخبز اليومي، والتي هي في حقيقتها لا تخرج عن كونها اغتصاباً سياسياً وثقافياً واقتصادياً، وبعبارة جامعة: اغتصاباً أيديولوجياً، يحاول إلغاء التنوع الإنساني والخصوصيات الثقافية، ويجعل الأمم والشعوب والثقافات والحضارات تمثل رجع الصدى للحضارة المهيمنة، كل ذلك باسم «العولمة» أو النظام العالمي الجديد، الذي يخترق الأسرة، ويفتت كيانها، ويفتح الأسواق التجارية أمام بضائعه ومصانعه، والجامعات والمعاهد العلمية أمام مناهجه، والمتنديات الثقافية أمام ثقافته، والأدوات الإعلامية أمام بضائع ومناهج وأفكار وفلسفات الدولة المهيمنة، ليروج لرؤيته.. إنه النظام العالمي الجديد الذي يفتقر إلى العالمية والمشارك الإنساني، ويحاول تنميط العالم، كما أسلفنا.

إن «العولمة» أو النظام العالمي الجديد، الذي قام على أن النظام الرأسمالي الإمبريالي هو نهاية التاريخ، الذي سوف تنتهي إليه شعوب العالم، في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التعليمي والثقافي، والذي يمكن تسميته «عصر النهايات»، نهاية التاريخ، ونهاية الجغرافيا، ونهاية الثقافة، ونهاية الخصوصيات، ونهاية الأسرة، ونهاية كل مقومات الذات؛ واعتبار الكثير من الفوارق بين الرجل والمرأة والخصوصيات، هي من التقاليد والأعراف التي يمكن تجاوزها، حتى الزواج أصبح من التقاليد الاجتماعية التي لا بد من تجاوزها إلى إشاعة الحرية الجنسية والزواج المثلي، التي حولت المرأة من إنسان إلى متعة، ومن متعة إلى سلعة ووسيلة ترويج تجاري، في محاولة لمحو الفوارق، فبحثوا عن المرأة في الرجل، وعن

الرجل في المرأة، وعقدوا المؤتمرات والندوات هنا وهناك، وأخرجوا المرأة عن طبيعتها ووظيفتها إلى نوع من البوهيمية، واختزلوا عمرها وحياتها في جسدها، الذي لا يلبث أن يذبل فتلقى في المهملات، تعاني من الكتابة والاكثاب.

ولم تعد الأمومة والتربية وظيفة، أو عملاً، وإنما هي عطالة وشلل لنصف المجتمع، وبذلك أفقدوا الأسرة أهم خصائصها، فأصبحت البيوت فنادق وملاجئ للأيتام الجدد، ومصانع للانحراف والتفكك، ومواطن للألغام الاجتماعية التي تنفجر أول ما تنفجر بأهلها؛ كل ذلك تحت عنوان: حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وعدم التميز ... إلخ.

حتى أن «العولمة» ذات البعد الاقتصادي والدعوة إلى حرية الأسواق أو اقتصاد السوق وتوازن الأسعار التي يحكمها حركتي العرض والطلب، انتهت إلى نوع من الاستبداد السياسي والاحتكارات العالمية وإلى تكريس الفقر وحالات البؤس، حتى على المستوى الاقتصادي، وحسبنا أن نعلم أن ١٤% من سكان العالم يملكون ٨٢,٥% من مقدرات العالم، بينما لا يتمتع ٦١% من هؤلاء السكان بأكثر من ٥% منها (انظر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٢م).

نعود إلى القول: إن محاولات الهيمنة والظلم وإلغاء التنوع الإنساني والخصوصيات الثقافية، والتدخل باسم الحرية والعالمية، واعتبار القيم الرأسمالية هي الحق المطلق والدين الجديد، أو الصنم الجديد، الذي لا معبود سواه، والتي لن يرضى عنا أصحابها حتى نتبع ملتهم، هي عدوان

على إنسانية الإنسان وحقوقه واختياره، ومعاندة للفطرة البشرية، ومواجهة للسنن الإلهية في المدافعة والتنوع.

إن القراءة المستطلعة للتاريخ العام، والخاص للأمم، تؤكد أن نظرية البقاء للأقوى، التي تبنتها الحضارات الرومانية واليونانية وأغرقتها بإقامة الإمبراطوريات السياسية، التي كادت تسيطر على العالم، والتي تشكل الخلفية التاريخية لحضارة الهيمنة اليوم، هي نظرية قد تظفر ببعض النتائج القريبة، أما على مستوى التداعيات والعواقب البعيدة فإنها تحمل الفناء والدمار في بذرتها؛ والتاريخ شاهد على ذلك.

وكم حاولت الفلسفة الاشتراكية المادية أن تعلمن (من العلم) نظريتها، أو تدعي لها العلمية، وتحاول قياس الدراسات الإنسانية والاجتماعية بمقاييس المادة الجامدة، ومناهج العلوم التجريبية، وانتهت إلى الاستنتاج بأن الشيوعية هي نهاية النظام الرأسمالي، بل نهاية العالم الحتمية، فكانت نهايتها كامنه في نظريتها.

وتبقى السنة الإلهية هي الفاعلة في الحياة والأحياء، وهي من أقدار الله الغالبة، حتى ولو غُيِّت إلى حين، وتستمر المعادلة: أن البقاء للأصلح، وأن الصلاح هو القوة، وليس السلاح والهيمنة، والعبرة بالعواقب، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ ﴿١٥﴾ إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ ﴿١٥﴾ (الأنبياء: ١٠٥-١٠٦)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

إن الرحمة الإنسانية هي روح الحضارة الممتدة، التي تحصن الحضارات والثقافات، مهما حاولت الدول العدوان عليها وإسقاطها، وإن احترام إنسانية الإنسان يبقى هو مقياس الحضارة السليمة في كل العصور. ولعلنا نقول: إن الإكراه، والاعتصاب، والظلم، والهيمنة، والفتنة، والإقصاء، لثقافات وخصوصيات (الآخر) الذي يمثل في حقيقته إلغاءً له، هو أشد خطورة من قتله وإنهاء حياته، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ (البقرة: ٢١٧)، والتاريخ والحاضر يحمل لنا الكثير من التضحيات بالنفس والمال وسائر المجاهدات بكل الوسائل لدرء الفتنة والإكراه.

وحسبنا القول: إن من بعض أهداف الجهاد في الإسلام ومشروعيته إنما تقرر لنفي الفتنة، وإزالة الضغوط، وتقرير حرية الاختيار، وحماية إنسانية الإنسان وحقوقه، قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (البقرة: ١٩٣)، وقد تكون الإشكالية في بعض ممارسات «العولمة» أو في معظمها، القاتل لتكون فتنة، وما نظرية «صراع الحضارات»، وفلسفة البقاء للأقوى، وانتهاء التاريخ البشري إلى الرأسمالية الإمبريالية، إلا قتال بشق الأسلحة والوسائل لتكون فتنة.

لقد أخذت مواجهة النظام الرأسمالي الإمبريالي، مع العدو المفترض، أو المصنوع، لاستمرار حياة ذلك النظام الذي لا يستطيع الحياة بلا صراع، ضرورياً من العدوان على الأمم والشعوب باسم «الضربات الاستباقية»،

حتى وصل الأمر إلى التوهم بأن أموال المساعدات الخيرية للفقراء والمساكين والأرامل والأيتام، لتحقيق قدر من التكافل الاجتماعي، سوف تكون تغذية للعدواة والكراهية والتهديد للنظام «الحر»، فلا بد إذن من تخفيف المنابع ومنع المساعدات عن الفقراء والمحتاجين (!)

ولا مفاجأة في ذلك، فلقد كان هذا هو موقف أعداء الإسلام منذ الدعوة عندما حكى القرآن قولتهم، بقول الله تعالى: ﴿لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ (المنافقون: ٧).

ويبقى شعار الإسلام الكبير، الذي يمكنه من النفوس ويميزه ثقافياً وحضارياً، ويضمن خلوده وقبوله واستمراره، قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾.

وفي تصوري، أن سوء التقدير، وغياب الفهم للخصوصيات الثقافية، والصور المشوهة، التي ينقلها أصحاب العمالة الثقافية والسياسية في عالم المسلمين لاستعداد أسيادهم، الذين يريدون التحكم بالعالم، وإغرائهم بغزو (الآخر)، هي وراء الكثير من الفشل والورطات والمآزق والحيات التي يمنون بها ويمارسونها باسم الحرية والديمقراطية والإصلاح وإنقاذ حقوق الإنسان، وبذلك يوسعون الشقة ويوظفون الكراهية، ويصنعون الإرهاب، أو يصنعون العدو، حيث وجود العدو أصبح جزءاً من بنية النظام وفلسفته، ولا يعزب عن بال أحد أن بنية النظام الإمبريالي وفلسفته إنما قامت وتأسست واخترعت وأنتجت والتهمت العقول والخبرات في العالم وحولت العلم والتكنولوجيا إلى ميادين إنتاج وسائل الهيمنة والسيطرة

والمواجهة، حتى أصبح ذلك نسقاً فلسفياً ومعرفياً وتكنولوجياً ومناخاً ثقافياً:
﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا يَنْهَهُ﴾ (الجاثية: ١٧).

لذلك فبعد سقوط النظام الاشتراكي، العدو الأساس طيلة فترة الحرب الباردة، كان لا بد من إيجاد عدو جديد، ونوع من الاستعمار الأحدث، يحمي ولو بشكل سلمي بنية النظام الإمبريالي واستمراره، لصعوبة تحول النسق الفلسفي والحضاري والكيان المجتمعي من الصراع إلى الحوار، حتى ولو استدعى الأمر إقامة حروب ومواجهة أشباح على مستوى العالم، ونقل ساحات المواجهة إلى داخل (الآخر). بمختلف مؤسساته: الأسرة؛ المرأة؛ المجتمع؛ المدرسة؛ مناهج التربية؛ وسائل الإعلام؛ المؤسسات الاقتصادية؛ لتكون المواجهة في كل المواقع.

وتبقى المدافعة سنة حضارية وقدر الإنسان في هذه الحياة؛ لأن الشر من لوازم الخير، ولا تكون المدافعة إلا بعدوان وظلم وتسلط مسبق، فهي دفع ودفاع لرفع الظلم، وهي ليست دائماً بين الخير والشر: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ (المدثر: ٣١)، وإنما كثيراً ما تكون بين الشر والشر، بين الظلم والظلم، وبذلك تعظم فرص الضعفاء وأهل الخير، لو أحسن المسلم التقاطها وتسخيرها وتوظيفها وحسن التعاطي معها لحقق كسباً للحد والعدل والخير، قال تعالى: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾.

فكيف يبصر المسلم طريقه فيلتقط فرص «العولمة» وفضاءاتها المتاحة
 لفعل الخير وإيصاله للإنسانية؟ وكيف يبصر إشكالياتها فيحسن التعامل
 معها؟ وكيف يدرك سنن المدافعة فيمارس مغالبة قدر بقدر، وسنة بسنة،
 ويوظفها لتتحول إلى تحديات توقظ الهممة وتجمع الطاقة وتعيد بناء الذات؛
 يحولها إلى محرضات حضارية ومنبهات ثقافية تسترد الفاعلية، وتعاود
 العطاء، بما يمتلك من عالمية القيم الإسلامية وإنسانيتها، ومخزون تراثي،
 وتجربة حضارية تاريخية لإلحاق الرحمة بالعالمين، تحقيقاً لغاية النبوة الخاتمة:
 ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾.

وبعد:

فهذه بعض الرؤى والأفكار، أو الاجتهادات الفكرية، والهموم
 المتنوعة، كتبت في أوقات متباعدة، لكنها جميعاً تحمل الدعوة إلى التأمل
 والتفكير والتفهم والوعي والتجدد واكتشاف مواطن الخلل والفشل في
 تعاطينا مع واقعنا ومع (الآخر)، كما تدعو إلى المراجعة، والمقارنة،
 والتعلم، واكتساب الخبرة، واكتشاف الخطأ، والتعرف إلى أسباب
 القصور، وتحديد مواطن التقصير، في محاولة للإقلاع من جديد، استهداءً
 بقيم الدين الضابطة للمسيرة، وإنتاج العقل لبرامج العمل السديد، حيث
 لا دين بلا عقل ولا عقل بلا دين.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

في آفاق العولمة

أرسل الله سبحانه وتعالى رسله بالبينات، وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، واعتبر إرساء العدل وتقويم واقع الناس بأحكام الدين وتحقيق المساواة، لا يقل منزلة وأهمية عن إنزال القيم وإرسال الأنبياء، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: ٢٥).

فالقيم هي معايير ومقاييس الفعل البشري، ومحددات السلوك، وضابط أهداف النشاط الإنساني أو المسيرة البشرية في المجالات جميعاً، لذلك لم يُترك أمرها للإنسان ابتداءً، ومنذ النبوة الأولى، حتى لا يُفسد في الأرض، ويسفك الدماء، وانتهاءً بالرسالة الخاتمة، التي هي جماع النبوات.. ولعل كلمة ﴿أَرْسَلْنَا﴾ في قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ تدل على وحدة الرسل، وعالمية الرسالة، ووحدة الدعوة، ووحدة الهدف تاريخياً.

وإنما جعلت المعايير، التي تضبط موازين العدالة والمساواة بين البشر - حيث اقترن الكتاب بالميزان - من خصائص رسالة النبوة وعطاء معرفة الوحي، حتى لا تكون محلاً للعبث والتلاعب والانتقاص والتطفيف،

حيث لا يمكن أن يتصور أن يكون الإنسان نفسه محل الفعل، والتقويم، والمعايرة، وأن يكون هو المعيار والمقياس في الوقت نفسه، كما أنه لا يمكن أن يضع الإنسان معياراً ومقياساً لتقويم نفسه، لأنه بذلك تلتبس الذات بالقيم، والمسالك والأنشطة بمعايير التقويم والقياس، ويصبح الإنسان الذي يجري على فعله الخطأ والصواب، يصبح هو المقياس والمعيار، وعندها تنقلب المعادلة، فيُعرف الحق بالرجال، ولا يُعرف الرجال بالحق.

وفي هذا باب واسع للفساد، والاستغلال، وإقامة الكهانات، وفتح المجال لتسلط الإنسان على الإنسان، وانعدام العدالة والمساواة، وذلك بسبب من فقدان الميزان، أو الطغيان في الميزان؛ وبذلك يتحول النسبي إلى مطلق، والبشري إلى إلهي، والظني إلى قطعي، واحتمالات الخطأ القابل للفحص والاختبار إلى ادعاءات العصمة احتماً بالقيم المعصومة، حيث يغيب نص الشارع ويحكم فهم الشارح، وتلتبس قيم الدين بصور الستدين، ويتحول الدين إلى جسر للتسلط والفساد والاستغلال وسفك الدماء.

من هنا نقول: حتى يتحقق للعالم إقامة الميزان، وينعم بالمساواة، لا بد أن تُستمد القيم والموازين والمعايير من مصدر خارج عن الإنسان، وبذلك يتساوى الناس أمامها، وتبرأ من كل معاني الانحياز والتسلط والهيمنة والتمييز.

ونسارع إلى التأكيد: بأن القيم الإسلامية، التي ندعو للاستمسك بها لإنقاذ الإنسانية، ليست حكراً على طبقة، أو جنس، أو قوم، أو زمان، أو مكان، أو أشخاص، فالنبي ﷺ محل التنزيل والاقتداء، لا يخرج عن كونه بشراً يتصف بجميع خصائص وصفات البشر، الأمر الذي يؤهله لأن يكون قدوة البشر، إضافة إلى التلقي من الله عن طريق الوحي، وما تتطلب النبوة من عصمة وخصائص وصفات لا تخرم بشرية الرسول ﷺ، بل تخدمها.

يقول الله تعالى، مبيّناً مهمة الرسول ﷺ، ومحددًا موقعه من الرسالة: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ (الكهف: ١١٠)، ويقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ (يونس: ٤٩).. ويقول سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنَّا أَنَا وَمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ...﴾ (الأنعام: ٥٠).

وكون هذه القيم الإنسانية التي ندعو إليها بريئة من التحيز، فلائها ليست من وضع دولة أو حكومة أو حزب أو جماعة أو طبقة، لذلك فهي مؤهلة للعالمية، وسبيل للمساواة والحيلولة دون الهيمنة.

ومن هنا فإن استرداد الفاعلية وشحذ العقل المسلم، لمعاودة الانطلاق نحو العالمية، يتطلب تشكيل رؤية تلتزم بالقيم الإسلامية (المرجعية الإسلامية) للقضايا المعاصرة، بعيداً عن الارتواء على (الآخر) ومحاكاته،

وفي ذلك إلغاء الذات، أو الانكفاء على الذات، وتجميد ومحاصرة لخلود القيم الإسلامية وعالميتها، وقدرتها على الإنتاج، وتقديم الحلول للمشكلات العالمية المعاصرة، وخروج من الحاضر والمستقبل معاً، وإتاحة المجال لتمدد (الآخر) لملء الساحات جميعاً.

ذلك أن تراثنا مهما كان عظيماً، وإنجازنا التاريخي مهما كان متألقاً، إذا لم نتأهل به لكيفية التعامل مع الحاضر، وإبصار المستقبل، فسوف يتحول من شاحذ للذهن أو مخصب للذهن ودافع لارتياح آفاق المستقبل، بأدواته المناسبة، إلى معوق، مهما حاولنا الإشادة به واستخدامه للهروب من الحاضر البائس ومعالجة مركب النقص، وليس ذلك فقط، وإنما المساهمة السلبية أيضاً بالتمهيد لفقدان الثقة بهذا التراث، والتحول صوب (الآخر) من الأجيال القادمة.

لذلك فلا مناص لنا، إذا أردنا أن نكون في مستوى إسلامنا وتراثنا وعصرنا، من فتح الباب على مصراعيه أمام الاجتهاد الفكري والتبادل المعرفي والتوجه صوب الاختصاصات في شعب المعرفة جميعاً، لتحل الخبرات والخبراء والمخابر والمعامل ومراكز الدراسات واتخاذ القرار محل الكثير من أجهزة القمع الفكري والسياسي، ذلك أن الأمن الثقافي والحوار الفكري هو الذي يشيع الأمن السياسي والاقتصادي.

الاجتهاد الفكري.. سبيل التحقق بالعالمية:

إن الاجتهاد الفكري الذي ندعو إليه، المنطلق من معارف الوحي، والمنضبط بمقاصد الدين، والقادر على توليد رؤية للقضايا المعاصرة، التي نزلت بدارنا دون استئذان، والمساهم في بناء المشترك الإنساني، لم يعد خياراً نقدم عليه أو نحجم عنه، وعلى الأخص، بعد أن أصبح العالم كله قرية واحدة، اختزل فيها الزمان والمكان، ودارت عجلة العولمة بسرعة فاقت كل التقديرات، إلى درجة قد لا تتيح للإنسان ليس قيادتها أو المشاركة في قيادتها، وإنما استيعابها والتعرف إلى وجهتها وكيفية التعامل معها، وعدم فقدان الإرادة، والاكتفاء بتلقي منتجاتها الفكرية والمادية، التي تتمركز حول الاستهلاك، ومحاولتها استنفاد الطاقات جميعاً، والتحكم بمسارات واختيارات المجتمع البشري، وإدخاله إلى غرف الانتظار، يستهلك ما يلقي إليه من طعام، ورؤى، ومبادئ، وما يرسم له من أنماط اجتماعية ومسالك اقتصادية.

ونعتقد أن هذا الاجتهاد الفكري، المؤطر بالمرجعية الشرعية، الذي نحاول ونسعى للوصول إليه، لا بد منه للتأهل لحقبة العولمة، حتى تتمكن به من تجريد النصوص والقيم الإسلامية من حدود الزمان والمكان والأشخاص، ومحاولة توليدها من جديد في التعامل مع قضايا الحاضر وإبصار احتمالات المستقبل، ذلك أن الوصول إلى تلك المرحلة لا يمكن

أن يتحقق بالتمني، وإنما يتطلب إعادة النظر -بالدرجة الأولى- في موارد تشكيلنا الثقافي، وعلى الأخص في مناهجنا التعليمية والإعلامية، لتكون قادرة على صناعة المؤهلات لهذا الاجتهاد، ذلك أن المناهج، والوسائل التعليمية، والإعلامية، ليست في معظمها من الثوابت، التي لا تجوز مراجعتها أو تطويرها، وإنما هي رؤى اجتهادية تأتي وليدة العصر ومشكلاته، ومناهج تتطور باستمرار لإعداد المتعلم حتى يدرك عصره، ويعرف كيفية التعامل معه.

إذ لا يمكن أن يتصور أحد اليوم، بعد هذه الرحلة العلمية العالمية من الإنجازات في مجال الحفظ والتخزين والاسترجاع، نظاماً للتعليم يقوم على التلقين ويرتكز إلى الحفظ، على حساب إثارة التفكير أو تعليم التفكير، ويسعى إلى حشو الذاكرة على حساب تنمية الذكاء، وعلى الأخص بعد أن كادت الذاكرة تُلغى بوسائل الحفظ والتخزين الحديثة، ليتحول الجهد كله إلى تنمية الذكاء وامتلاك القدرة على توظيف المعارف، بدل ذلك الجهد المضني المبذول في تكديسها وتخزينها.

ولعل الإشكالية الكبرى التي تحاصر المناهج التعليمية والوسائل التربوية، التي هي السبيل لاسترداد عافية الأمة، وتحقيق معاصرتها، أنها ما تزال -في معظمها- تنتسب إلى مرحلة ما قبل اختراع الكتابة، من اعتمادها على الذاكرة لحفظ المعارف، دون الاعتماد على تنمية التفكير

والذكاء لتوظيف المعارف، وعلى الأخص أن القدرة على الحفظ - كما هو معلوم - هي أولى وظائف العقل، وأن البلوغ والرشد ينقل قدرات الإنسان من الحفظ إلى التفكير، والتحليل، والتركيب، والتوظيف. والخطورة كل الخطورة، إذا اقتضت المناهج على الحفظ على حساب التدبر والعمل والتوظيف، واعتبار الحفظ هو العمل، وهو معيار التفوق والنجاح!

لقد حذرنا القرآن الكريم من أن نقع في علل الأمم السابقة، وعاب على الذين حفظوا التوراة ولم يتدبروها ويعملوا بها، وشبههم بالحمير، التي تحمل على ظهورها دون أن تدري ما تحمل، حتى لا تنتقل العدوى وعلل التدين إلى أمة الرسالة الخاتمة، قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (الجمعة: ٥). فهل يمكن لنا، أن نعتبر تعهد الله حفظ القرآن، بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، هو من بعض الوجوه، لفت النظر لصرف الجهد إلى الموقع الأهم، في التعامل مع القرآن، إلى التدبر والعمل؟

إن عدم تأهيل أجيال الأمة، وتمكينها من أدوات النظر، ومناهج الفهم للمشكلات المعاصرة، وكيفية التعامل معها، من خلال قيمهم الإسلامية، وتجاربهم التراثية والحضارية، يحوّلهم إلى بيجاوات، عقولهم في آذانهم،

يرددون ما يسمعون، سواءً بالنسبة للتراث، أو الموارد الثقافية القادمة من (الآخر)، وفي أحسن الأحوال يتقرون بإطلاق الشعارات المحفوظة عندهم على كل شيء، ويتعاملون مع كل المتغيرات بالوسائل نفسها.

من مفاهيم العولمة:

وقد يكون من المفيد، بين يدي هذا الكتاب، أن نعرض لبعض المفاهيم والتعريفات لمصطلح العولمة، أو لظاهرة العولمة، التي أصبحت أشبه ما تكون بعقود الإذعان من القوي على الضعيف، والتي سوف تتحول إلى أُلغام ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية تتفجر نحو الكثير من الانكماش والعنصرية.

ومع اعترافنا ابتداءً أن المفاهيم المتعددة المطروحة للعولمة، وإن اشتركت أو تجاوزت في بعض معانيها، إلا أن الناظر إليها في معظمها، يرى أنها تنطلق من خلفيات ثقافية، واتجاهات سياسية، وانحيازات أيديولوجية لأصحابها، ذلك أن مثل هذه المفاهيم وغيرها في مجال العلوم الإنسانية أو في المجال الثقافي، من الصعب جداً أن تبرأ من الانحياز، وأن تُعرّف تعريفاً جامعاً مانعاً محايداً، كما يقول علماء المنطق، فهي مفاهيم ورؤى لم ترتق بعد لأن تكون أو تسمى تعاريف.

ولئن كانت هذه الظاهرة اليوم (العولمة) عنواناً على البعد الاقتصادي، أو النظام الاقتصادي العالمي، أو إعطاء الغطاء النظري لحركة اقتصاد السوق الحر، تحت شعار: «دعه يعمل، دعه يمر»، أو لأنشطة مجموعة

الدول الصناعية السبع، أو الشركات متعددة الجنسيات، من أجل فتح أسواق العالم أمام الصناعات الغربية، واستنفاد خامات وطاقات العالم، لصالح الأقوى، إنتاجاً ومعلومة وخبرة، إلا أن هذا البعد الاقتصادي المدعى للنظام العالمي الجديد، يبقى ذا أبعاد سياسية، واجتماعية، وثقافية، من خلال سعي الغرب إلى «فرض رؤيته الخاصة ومعايير الثقافة على باقي الشعوب، معممًا عليها نمطه الخاص في التفكير والسلوك، وذلك دعمًا لهيمنته الثقافية في ظل هيمنته الاقتصادية المتمثلة في السيطرة على رؤوس الأموال والأسواق التجارية والشركات العالمية.

وهكذا يصير النظام الثقافي الجديد عبارة عن الخصوصية الثقافية للغرب معمة على غيره من شعوب العالم، مما يفضي حتمًا إلى تجريد الإنسانية من التنوع الثقافي والتعدد الحضاري، الذين تنبني عليهما الخصوصيات التي تتميز بها هذه الشعوب وتستمد منها عناصر طاقتها ومعاني وجودها وأسباب عطائها.

فالأمر إذن لا يتعلق بتصدير لثقافة عالمية، بقدر ما أنه ينحصر في صورة الثقافة الاستهلاكية المعروفة بنظرهما المتكاملة إلى الإنسان وكل ما يحيط به. وهي بهذا نظام يسعى إلى فرض خططه المالية والاقتصادية والتسويقية، ومن خلال ذلك فرض أفكاره ومناهجه، ثم بعد هذا فرض قيمه وأنماط سلوكه، ليصل في النهاية إلى فرض هيمنته وسيادته»^(١).

(١) انظر مجلة المنعطف المغربية، العددان ١٨-١٩، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ٢١٨.

نعود إلى القول: بأنه قد يكون من المفيد الإتيان على بعض المفاهيم والتعريفات لهذا المصطلح - وإن كان نصيب التفكير أو التعريف المنطلق من قيم عربية إسلامية فيها ما يزال محدوداً، حيث معظم التعامل، حتى من العرب والمسلمين، انطلق من مفهومات وتعريفات (الآخر) - حتى يتمكن على الأقل من تصوّره، إن لم يتمكن من الإحاطة به، لأنه ما يزال في طور التشكل، ومن ثم تتاح لنا الفرصة الأفضل لكيفية التعامل معه، بما يستلزم من رؤية ثقافية معرفية، تتطلب اختيار الأدوات المناسبة لها، وتدرك المفاصل الحقيقية للموضوع، وتتوقع المخاطر الكبيرة لتداعياته، لنعرف أين نضع أيدينا، ولا نستخدم نفس المصطلحات والمفردات في الهجوم والمواجهة والتعامل مع كل شيء، وكل متغير بنفس الشيء، ونبصر موقعنا، والحدود المتاحة، والسبل التي تحقق لنا المناعة الثقافية والمشاركة الحضارية.

ونورد فيما يلي بعض المفاهيم، التي قد تُلقى الضوء على الظاهرة، وهي في معظمها مستمدة من كتاب (العرب والعملة):

- يرى بعضهم أن مفهوم العملة المقصود به: الغطاء النظري أو الفلسفة النظرية لاقتصاد السوق، ولجموعة الدول الصناعية، والشركات متعددة الجنسيات، من أجل فتح أسواق العالم أمام الصناعات الغربية، بدعوى المنافسة، والانفتاح، وتشجيع الدول الأقل نمواً على التنمية.

- ويرى آخر أن العولمة عبارة عن اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش^(١).
- تشير العولمة كمفهوم، إلى ضغط العالم وتصغيره من ناحية، وتركيز الوعي به ككل من ناحية أخرى.
- العولمة مرحلة جديدة تتكشف فيها العلاقات الاجتماعية، على الصعيد العالمي، ويحدث تلاحم غير قابل للفصل، بين المحلي والعالمي، بروابط ثقافية، واقتصادية، وسياسية، وإنسانية.
- العولمة: هي الرأسمالية فيما بعد مرحلة الإمبريالية.
- العولمة: هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز، وسيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.
- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضاً دعوة إلى تبني نموذج معين.. هي أيضاً أيديولوجيا، تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم، وإقصاء الخصوصي.
- العولمة فعل اغتصاب ثقافي، وعدوان رمزي، على سائر الثقافات، أو السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال^(٢).

(١) العولمة النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م.

(٢) العرب والعولمة.

مواقف آحادية:

وهذا الاغتصاب سوف يؤذن من جديد بتفجر العنصريات وثورة المظلومين التي تأخذ أشكالاً شتى معظمها خارج عن الضبط.

ولا شك أنه من الصعوبة بمكان، الإحاطة بالفهوم والتعاريف المطروحة كلها لمصطلح العولمة، أولاً: من حيث إن المصطلح حديث لم يتبلور حول معنى مستقر وثابت.. فبعضهم يحصره في الدور الاقتصادي، وما يقوم عليه من هيمنة النظام الرأسمالي على أسواق العالم، وطاقاتها وخاماتها، للسيطرة عليها باسم النظام العالمي الجديد، وليس له من المشترك الإنساني شيء، وإنما هو سيطرة للقطب الواحد الذي يملك المعلومة، ويملك التكنولوجيا، وأدوات الاتصال، وبالتالي يتحكم في العالم، وما يستدعي هذا التحكم من الهيمنة السياسية، كغطاء لا بد منه لحركة الاقتصاد.

وبعضهم لا يرى فيه إلا البعد الثقافي، وما يمكن أن ينتهي إليه من اغتصاب، وطمس، وإلغاء للثقافات الوطنية، والدينية، والقومية، والخصوصيات الإنسانية، سواءً بشكل مباشر وصريح، أو بشكل مقنّع بقناع اقتصادي، لكنه مشبع بالرؤية الثقافية، التي ترافق أدواته، ومخترعاته، وإنتاجه، وعاداته، وأنماط استهلاكه.

وبعضهم لا يبصر فيه إلا السيطرة والهيمنة السياسية، والاحتواء لحركة العالم، ذلك أن التاريخ -بنظره- انتهى إلى مصب القطب المتحكم سياسياً^(١)، الذي يأتي ثمرة لصراع الحضارات، حيث المعارك القادمة ليست معارك تقليدية بين دول وكيانات سياسية، وإنما هي صراع بين الثقافات والحضارات^(٢)، وكذلك الأسرة كنمط اجتماعي انتهت أيضاً، والأيدولوجيا انتهت... إلخ، فهو عصر النهايات، التي لا بد أن تصطبغ بلون ورؤية النظام العالمي، أو العولمة الجديدة، دون أن يدري أو يضع احتمالاً على الأقل إلى أنه عصر الأفول وعصر البدايات، والخاضع لسنة التداول الحضاري التي لا تتوقف، يقول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (آل عمران: ١٤٠).

ومنهم من تتحكم به رؤية ثأرية، محكومة بخلفية من الثقافة اليسارية، الحاقدة على النظام الرأسمالي.

كما أن بعضهم يتوقف عند قراءة اللفظ من الناحية اللغوية، فيرى: أنها من الفعل (عولم) أي صير العالم وفق رؤيته.. ومنهم من يعتبر العولمة صفة لشكل العالم الجديد.. وبعضهم يرى أنها مشتقة من العالم وإعادة صياغته حسب رؤيته.

(١) انظر نهاية التاريخ، لفرانسيس فوكوياما.

(٢) انظر صدام الحضارات، صمويل هنتنغتون.

دعوة للتفكير وكيفية التعامل:

وعلى العموم، فإن ما عرضنا له من التعاريف والفهوم هو غيض من فيض، لا يخرج عن محاولة منا لفتح نوافذ للنظر، من جهات ووجهات متعددة، لعلها تساهم بقدر من التصور والفهم، الذي يمنح قدرًا لا بد منه لإدراك ثقافة العولة المعاصرة وآلياتها، وبعض آفاقها التي يمكن ارتيادها باعتبار أنها ليست شرًا كلها، كما أنها ليست خيرًا ورفهاً كلها.. وتبقى المشكلة: كيف نتعامل معها من خلال معايير ثابتة، فلا نرفض بإطلاق، وقد لا يمكننا الرفض المطلق، ولا نقبل بإطلاق، شأن العوام، أو المصايين بعمى الألوان، الذين لا يميزون بين الخير والشر، والحق والباطل، وإنما نتعامل ببصيرة تمكننا من الإفادة من معطياتها وتوظيف آلياتها وقنواتها لرؤيتنا، واغتنام تقنياتها لتوصيل رسالتنا للعالم، حتى لا تبقى العولة طريقاً ذا اتجاه واحد، بما يمكن أن نطلق عليه بالانكسارات لأهداف دعاة العولة.

من الحدود الطبيعية إلى الحدود الثقافية:

وقد لا نأتي بجديد عندما نقول: بأن العولة بدأت عجلتها تسير بشكل متسارع، وتحلياتها تُلاحظ في كل مكان، سواءً في ذلك الدول المتقدمة المتحكمة التي تحسن توظيفها لمصلحتها، أو الدول المتخلفة، التي تبوءُ بآثامها، وذلك بما قدمته التكنولوجيات، ووسائل الاتصال، وأوعية الإعلام، من إمكانات أسقطت السدود والحدود، وطوت الزمان، واختزلت المكان.

فلقد أصبح مألوفاً أن نشهد ملامح حقبة العولمة القادمة واحتلالها للعقول والنفوس في: شبكة المعلومات «الإنترنت»، التي أزالَت الحدود؛ وفي وسائل الإعلام واحتلالها للفضاء، ونشوء منظمات تحمل إيقاع العولمة، مثل: «أطباء بلا حدود»، و«مراسلين بلا حدود»، و«صحفيين بلا حدود»، و«حوارات بلا حدود»... إلخ؛ وفي شيوع مصطلحات العولمة على الساحة الثقافية؛ ومحاولات تنميط أسلوب الحياة في الطعام، واللباس، والتسوق، والاستهلاك، علماً بأن التوجه صوب العولمة، ليس بدعة هذا العصر، وإن كانت العولمة اليوم أوضح وأسرع وأكثر ظهوراً، وإنما بدأ بخطى بطيئة منذ فجر التاريخ، مترافقاً مع حركة الإنسان، ابتداءً من العصر الرعوي والزراعي، وتطور أكثر في العصر الميكانيكي واختراع الآلة، وقفز قفزات نوعية كبرى في العصر الإلكتروني، الذي ما نزال في بداياته، نشهد أجياله الأولى.

ولا تخرج هذه المغالبة الحضارية -محاولات العولمة- عن أن تكون إحدى سنن المدافعة الحضارية التي تأذن بامتداد الحياة واستمرارها، وإن اختلف إيقاعها وتطورت سرعتها.. ولقد تجملت في كل الظروف والعصور، من خلال أدوات كل عصر وإمكاناته -كما أسلفنا- وتطلع إليها الحكام والمفكرون وقادة الأحزاب، ومارستها حركات الغزو في العصر الرعوي، ورحلات الاستكشاف الجغرافية «طلائع الاستعمار الحديث»، وكانت سبباً في نشوب الحروب المحلية والإقليمية، والحروب

العالمية، ومسوغات الاستعمار، وبسط النفوذ، والسيطرة، وظهور التبشير، والاستشراق، والدعوات العالمية، والقول بفلسفة الحتميات التاريخية لمركسة العالم، وتشكيل مؤسسات وروابط عالمية على مستوى الشبيبة والعمال والفلاحين، وما إلى ذلك.

وما ذلك كله إلا أنموذجاً، وصوراً، وتحليات لهذه الوجهة التي لم تتوقف، حيث يحاول الأقوى أن ييسط نفوذه وهيمنته، وإن كانت التحليات اليوم تبدو وتيرتها أسرع، وإيقاعها أقوى، وتسلسلها أكثر سلاسة ومرونة (القوة المرنة)، من خلال الأحلاف والمعاهدات، والمؤتمرات العالمية، والدعوات اليومية لتشريعات دولية في مجال المرأة، والطفل، والبيئة.

إضافة إلى تحول المنظمات الدولية إلى مؤسسات يمارس فيها الأقوى عمليات الاغتصاب السياسي، والثقافي، وحماية بعض ألوان العنصرية المدللة، وجميع أنواع عقود الأذعان، ومصادرة الإرادة، وفرض الرأي، واستخدام حق النقض، والتي تعتبر من أعنى أنواع إرهاب الدول وهيمنتها. وأكثر من ذلك، فالدول المهيمنة التي تقف وراء العولمة أو النظام العالمي الجديد، اعتبرت رؤيتها وقيمها الحضارية هي المعيار، وأعطت نفسها الحق في إصدار شهادات حسن سيرة وسلوك أو سوء سلوك للدول التي لا تدع عن لها، ولا تحقق مصالحها، وتفرض عليها العقوبات، في الوقت الذي تغض الطرف عن جرائم الاحتلال

والعنصرية، مما سوف يؤدي إلى ردود فعل غاضبة على هذه المظالم قد تتجاوز المتوقع.

فالتدافع سنة اجتماعية من سنن الله، ومن لوازمها عدم تسليط ظالم واحد على الدنيا، حيث يستحيل ذلك، لأنه يلغي حركة التاريخ وسنة التدافع التي تأذن باستمرار الخير والعدل وقيام مؤسساته. فالتدافع بين الباطل والباطل وبين الحق والباطل هو سر الحياة ونموها واستمرار تاريخ الإنسان على الأرض.

ولم يعد خافياً أن الذي يمتلك المعلومة، التي أصبحت تسمى القوة المرنة، يمنحها لمن يشاء، ويمنعها من يشاء.

والذي يمتلك الاختراع، ويتفوق فيه، سوف يكون بموقع استغلال الآخر، العاجز المتخاذل، وصوغ حياته، وسوف يترك بصماته الثقافية، وأنماطه الاجتماعية، وعاداته الاستهلاكية، ورؤيته الاقتصادية، وقدرته على الاستحواذ على كل ما يريد، لإعادة بناء الإمبراطوريات الاقتصادية، التي تقتضي إمبراطوريات ثقافية، وسياسية، واجتماعية، وإعلامية، واتصالية، لا تغيب عنها الشمس، والتي قد لا تكون معلنة، وإن كان الجميع يدورون في فلكها.

يرى متشيل رابوثام في كتابه «وداعاً أمريكا العولة والديون»: أن الديون التي أثقلت كاهل الدول النامية، والتي أنتجها النظام المالي العالمي،

الذي وضعته أمريكا بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، تحول دون تكوين الثروة الحقيقية من السلع والخدمات، حيث يقوم النظام المالي على الانتقال الإلكتروني للعملات المخفضة كل يوم، وفي تلك الأثناء، يتم سحب معظم الموارد الصناعية، والمنتجات المختلفة من الدول الفقيرة، إلى الشركات متعددة الجنسية في العالم.

الخصوصيات الثقافية.. سنة جارية:

ولعلنا نقول هنا: بأنه يكاد يكون من المسلمات -فيما نرى- الاستحالة على أي نظام إقليمي، أو دولي، أو عالمي، أو عولمي، أن يكون قادراً على محو الخصوصيات، أو إلغاء التنوع والشائيات -على المدى البعيد- حتى ولو توفرت العزائم، والأدوات، والقوة الباطشة؛ لأن التنوع البشري، والخصوصيات الثقافية، سنة طبيعية من سنن الخلق، تبتدىء بالفرد، ويتمتع بها الأفراد في الأسرة الواحدة، المنحدرة من أب وأم، ومناخ ثقافي، وتربوي، وغذائي واحد؛ لأن التنوع من سر الخلق، وهو خصائص مغروزة بالفطرة، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ أَلَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ (الروم: ٣٠)، وتمتد عبر الأسرة في المجتمع الواحد، وفي سائر المجتمعات والثقافات، حتى أننا نلمح ذلك في السماء والأرض، والزروع والثمار، والكواكب، والليل والنهار، كما يستحيل إلغاء التداول الثقافي وبناء المشترك الإنساني وإيقاف الحوار الحضاري.

فلقد جعل الله الناس بأصل الخلق شعوباً وقبائل، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣)، هذا التعاون، والتعارف، والتكامل، هو ثمرة التنوع، وهو ماهية الخلق، وسبب نموه، وامتداده، وأساس لسنة التدافع الحضاري، فإذا أُلغي يتوقف التاريخ، وتتحمد الحياة، وينتهي الأحياء.

فهذا الجعل من الله الخالق، الذي كان به التنوع، هو إغناء وإثراء وتكامل، فالتفكير في التنميط والاستنساخ الثقافي، والاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي، منافع للطبيعة، ومصيره وعاقبته البوار، وكم من إمبراطوريات في التاريخ الحضاري، والتاريخ المعاصر، حاولت تجاوز ذلك وإلغاءه، وجعل الأفراد والشعوب نسخاً مكررة، أو جعل الشعب الواحد نسخة مكررة عن الحاكم أو الزعيم، باءت بالفشل، وجاءت الانفجارات القومية، والدينية، والإثنية.. وجميع تلك الانتماءات والخصوصيات، التي احتفظ بها السكان، وتوارثوها اجتماعياً، وثقافياً، وبمجرد أن خفت قبضة الهيمنة، عادت إلى الظهور، وما خبر الاتحاد السوفيتي، الذي حاول مركسة العالم، أو عولمته ماركسياً، عنا ببعيد، ذلك أنه لم يستطع أن يتركس نفسه.. ولعل الانفجارات المتنوعة، من دينية، وثقافية وإقليمية.... وقومية، هي أشد ما تكون فيه اليوم، إلى جانب ما خلفه الفقر والبؤس الاقتصادي.

ولا شك أن ذلك العهد الشيوعي، على الرغم مما قام به من التهجير القسري والتشتيت، والتغيير الديمغرافي، وعلى الأخص لشعوب القوقاز المسلمة، وإعادة هندسة المدن، وفك الأحياء، والأسواق، ومن ممارسة للعلامة «المركسة»، لم يتم بدون إصابات وضحايا، لكن تبقى دائماً العبرة بالعواقب البعيدة لا بالنتائج الآنية.

ونحب أن ننبه - كما أسلفنا - إلى أن هذا التنوع أمر واقعي، وطبيعي، ولا يتطلب الاعتراف به من أحد، لأنه من جعل الله في الطبيعة، والجبلية الإنسانية، لذلك يبقى الطريق المأمون هو البحث عن التكامل، والتعاون، والاعتراف بالتنوع الإنساني، والتعارف الذي يتولد عنه الحوار، ويورث التعاون في بناء المشترك الإنساني.

فالاعتراف بالتنوع وتوجيهه صوب المشترك الإنساني، وإثارة التنافس، وبناء إرادة الدخول في حلبة التنافس، يمكن أن يصبح محرضاً حضارياً، لكل الأنواع والخصوصيات، ويكون سبيلاً لتحقيق الذات، من خلال الإسهام في العطاء للمشارك الإنساني، لكن المصيبة، كل المصيبة، إذا ارتكس هذا التنوع عن وجهة التعارف، والتعاون، لبناء المشترك الإنساني، وانغلق وتشرنق على نفسه وأنكر (الآخر) ولم يعترف به، وتحول من وسيلة إلى هدف، وأصبحت له فلسفته التي تؤدي إلى الانعزال، ومن ثم الانقراض.

من وسائل التمكين للعولمة:

وقد يكون صحيحاً إلى حد بعيد أن دعاة العولمة، بمفهوم الهيمنة والسيطرة على العالم، وليس بمفهوم بناء المشترك الإنساني، الذي يحتفظ بالتنوع ويقوم عليه، ويعتبره أساس النمو الحضاري، والتقدم، وإثارة الاقتداء، والفاعلية، وتجميع الطاقات، للإقلاع الحضاري، حاولوا التمهيد، وتأهيل الشعوب، وترويضها للقبول بالعولمة، التي تعني التسلط والاستعمار، بصيغ قديمة متجددة.

١- صناعة الاستبداد السياسي:

ولعل في مقدمة ذلك التمهيد إدخال الأمم والشعوب في مرحلة الوهن الحضاري، وذلك بإقامة أنظمة الاستبداد السياسي ومساندتها، لأنها تدمر الثقافة، والتربية، والتعليم، والاقتصاد، وتغرس صفات الذل واليأس في النفوس، وتجعل المجتمعات هشة، وسريعة العطب، والانكسار، والاستسلام، وحتى الميل للانتحار الجماعي، وذلك بإلقاء نفسها على (الآخر)، أملاً في الخلاص.

وقد يكون من المفارقات العجيبة، التي قد لا يدركها الكثير: أن اليد نفسها التي قد ترفع قيم الديمقراطية، والحرية، والحوار في بلادها، هي نفس اليد التي تروج وتساند الاحتلال والعنصرية التي تخدم مصالحها، وتدعم أنظمة الاستبداد السياسي، والقمع الأمني بمختلف أشكالها،

لتصبح هذه الأنظمة مؤهلة لطرد الطاقات والخبرات، وحتى السواعد من بلادها، وتصبح بلاد الحرية والديمقراطية والحوار والتسامح هي الملاذ وأماكن الجذب!! والقليل القليل الذي يستطيع التمييز بين الصورة الظاهرة والحقيقة الخفية، ويدرك ما في الأعماق.

وليس من المفارقة أن نقول: إن الذين يصنعون أنظمة الاستبداد السياسي ويساندونها لصالحهم ولتمكين هيمنتهم وتحكمهم وعولتهم -إن صح التعبير- لا يقتصرون على صنع أنظمة الاستبداد فقط، وإنما يساهمون بوجود أشكال وصور من المعارضات لها، يصنعونها أيضاً، أو يخترقونها إذا كانت مسبقة الصنع، وبذلك يحتون بعض الأنظمة الحاكمة، والمعارضة في آن واحد، ويضمنون الحاضر والمستقبل معاً، ويستخدمون كلا منهما لتخويف الآخر، والضغط عليه، وضمان البديل حال الضرورة.

ولا يقتصر دمار الاستبداد وآثاره على الصعيد السياسي فقط، وإنما يتجاوز إلى سائر الأصعدة الأخرى، ليس على مستوى المؤسسات فقط، بل قد يصل إلى مستوى تشويه الأفراد، ليصبحوا أرقاماً تتحرك في القطيع.

ولعل إشكالية الصراع، بين أنظمة الاستبداد والشعوب، أو بين الدولة والأمة، الأكثر ضراوة، هي التي تتمحور حول قضية العقيدة،

ومحاولة إقصائها، وفصلها عن الحياة، لأنها هي القوة الدافعة للنمو والنهوض، وسبيل الإحياء، واسترداد الفاعلية، وهي القوة المانعة من السقوط والذوبان في (الآخر)، وخاصة العقيدة الإسلامية، لأنها تشكل رؤية شاملة للكون، والإنسان، والحياة. ذلك أن الالتزام بالقيم الإسلامية الحقّة، يحقق التحصين الكامل، ويجول دون الاختراق، لذلك نرى أن المعارك المختلفة الألوان، والأشكال، والأسلحة، إنما تدور رحاها في معظم المواقع، حول العقيدة بشكل أو بآخر.

٢- إبعاد الدين عن الحياة:

وفي اعتقادي أن محاولة تأهيل الشعوب للهيمنة وامتداد (الآخر)، أو صنع القابلية للعولمة، بمعنى السيطرة والهيمنة، وتسييد الثقافة الوافدة، والنظام الاقتصادي، والنمط الثقافي الواحد، وإلغاء الخصوصيات، بدأت تاريخياً بمحاولة إبعاد الحياة عن الدين، وتشكيلها بعيداً عنه، أو فصل الدين عن الدولة، أو ما اصطلح على تسميته بـ (العلمانية) التي يمكن أن نعتبرها طريق العلمنة الرئيس، الموصل للعولمة.

ذلك أن العقيدة أو الدين يمثل أعلى درجات الحرية، والاعتراف بالتنوع، وأرقى أنواع الاختيار وتحقيق كرامة الإنسان، وهذا الاختيار لا يتحقق إلا بالحرية والحوار.. وهو المشكل الأساس للثقافة والتربية، والدافع الرئيس للسلوك، والمناخ للمعايير التي تُمكن من الفحص، والاختبار، والقبول، والرفض.. وهو الذي يمنح الفرد شخصيته،

ويشكل قسماؤها وملاحمها، ويمكنها من أدوات الحوار مع (الآخر)، بل والقبول بـ (الآخر).. وهو الترسنة الثقافية، والاجتماعية، والتربوية التي تحمي الشخصية.

لذلك نرى أن فطرة الدين متأصلة في النفس البشرية، وهي قديمة قدم الإنسان، فقد وجدت مدن وقرى ودول من فجر التاريخ بدون مصانع، أو معامل، أو معاهد... إلخ، لكن لم توجد بلاد بدون معابد.. لذلك كانت محاولات إزاحة الدين وفصل الحياة عن العقيدة، وما أحدث ذلك من الانشطار الثقافي، هو الأخطر في العملية الثقافية، حيث تم تقسيم التعليم إلى ديني ومدني، ومن ثم تهميش التعليم الديني وعزله عن وظائف المجتمع وإقامة مناهجه على حشو الذاكرة، على حساب إكساب المنهجية، والملكة، وتنمية الذكاء، ومحاصرته حتى لا يتطور، ويبقى يعاني من غربة الزمان والمكان، سواء كان ذلك بعجز منه أو بكيد له.

٣- تعميم التعليم المدني:

كما تم استيراد التعليم المدني للخطط والمناهج من (الآخر)، والوقوع في الارتكان للمنهج، والكتاب، والأستاذ، والمرجع، واللغة.. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما امتد حتى بدأ يطال التعليم الوطني، والرسمي، والعام، وتوهمه، لصالح إقامة مؤسسات تعليم خاصة تنتسب (للآخر) ثقافياً، وحضارياً، لتلتهم البقية الباقية، وتجتذب النخبة، وتمكن (للآخر) من الامتداد داخل الأمة والمجتمع.

٤ - تمييط الإعلام:

وليس أمر الإعلام، الذي يعتبر الأساس في صياغة الرأي العام، والتشكيل الثقافي، والتسويق الاستهلاكي، والإغراء الإعلاني، بأحسن حالاً، حيث إنّ الإعلام في الكثير من بلاد العالم الإسلامي، والدول النامية المرشحة للعلولة والهيمنة، مشغول -في معظمه- بتمجيد المسؤول والجري وراء حركاته وتحركاته، والحديث عن عبقرياته، وإنجازاته، حيث يغطي معظم أوقاته في معاودة نشر البيانات، والقرارات الرسمية، وتكرارها في الإعلام المقروء، والمسموع، والمشاهد، حتى أصبح النشر الإعلامي أشبه ما يكون بالقدر الغلاب، في الوقت الذي يتطور فيه إعلام العولمة بخطى رهيبة ودراسات ميدانية، وأكاديمية، تخدمها جميع الشعب المعرفية، ليحتل الإنسان بعقله، وحواسه، وغرائزه، وعواطفه، أو بعبارة أخرى يحتل الإنسان كله.

والحقيقة أن وقف الأمم -تاريخياً- على الإعلام الرسمي فقط، قد انتهى لصالح (الآخر)، وذلك باحتلال الهواء، والسماء، والأرض، واقتحام البيوت، فالإعلام اليوم بتنوعه واهتماماته، استغرق الإنسان بأوقاته كلها، فهو الأسرة، والمدرسة، والنادي، والمجتمع، والأم والأب، والجار.. أصبح الإنسان بالإعلام محتلاً من خارج الحدود، أو ما يمكن أن يسمى الاحتلال عن بعد.

٥- تغييب الحريات:

وتبقى المشكلة الأساس، هي مشكلة الاستبداد السياسي، وإلغاء الحريات، التي تُمكن من التفكير، والاختيار، والتشاور، والتحاور، والمناظرة، والمثاقفة. ففي بعض بلاد الاستبداد السياسي، ما تزال الشعوب تعتبر من القُصّر، بينما يعتبر حكامها من الراشدين، لذلك فهم يخافون على شعوبهم من سوء استخدام الحرية، يخافون من الحرية على الحرية، ومن الديمقراطية على الديمقراطية.

فالحرية فقط يستحقها (الآخر) ليفعل بنا ما يريد، والشعوب حرة، لكن فقط في اختيار غمط (الآخر)، وحرّة في أن تطلق غرائزها، وتستبيح حرمانها، إلا إنها ممنوعة مقموعة في اختيار ذاتها، وثقافتها، وعقيدتها، والالتزام بأخلاقيها، وتقاليدها السليمة. حتى المفردات، والمصطلحات، والقضايا، والمفاهيم المطروحة على الساحة الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، أصبحت هي مفاهيم (الآخر)، ومصدرها ومرجعها هو (الآخر).

والذي نحب أن نؤكدّه نتيجة للاستقراء التاريخي والشواهد الواقعية أن فترات الحرية والديمقراطية هي فترات الازدهار والنمو والامتداد والانتشار لقيم الدين، لما يمتلك من قوة ذاتية ورصيد من فطرة الإنسان، وأن البطش والارهاب هي سبيل للإقصاء والمحاصرة والإلغاء لقيم الدين. لذلك نرى أن معظم الذين حاولوا مناقشة العولمة ورؤيتها وأصدروا في ذلك كتبًا مثل: (ندوة العرب والعولمة)، على أهميتها والجهد المبذول

فيها، لم يخرجوا عن الدوران والتفكير بعقل (الآخر)، بمفاهيمه، وتعريفاته، ومفرداته، وآلياته، وأدواته في البحث، والتي قد تبدو فيها مستقلة نوعاً ما، ولم تخرج كتاباتهم عن كونها كتابات تأرية يغلب عليها الانحياز لأيديولوجيات هي الوجه المقابل والنقيض (للآخر). أما عن العرب والمسلمين، ورسالتهم ودروهم في صورة العالم الجديد، وفهمهم له، فلا تكاد تقع عليه العين، إلا بعض المقالات والملاحظات والحماسات المتناثرة هنا وهناك.

٦- الاختراق الثقافي وعولمة المثقفين:

والخشية كل الخشية، أن يتعولم المثقفون، الذين يعتبرون خط الدفاع الأول، وتمارس عليهم عمليات الاستنساخ الثقافي، فيمارسون الخيانة الثقافية، قبل أن تتعولم الأمة. وقد تكون مشكلة الكثير منهم، اختلال النسب، وفقدان المعايير، والتعاطي مع العولمة بشيء من الحول العقلي، الذي لا يُمكنهم من إِبصار الجوانب الحياتية، والاقتصادية، والثقافية، والتنمية، والتجارية، والاستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال النظر في التعاطي معها، وعدم إِبصار إلا جانب الهيمنة والسيطرة، بعيداً عن إنجازاتها في مجال التقنية، والمعلومة، والاتصال بعمومها، وإن كانت هذه الإنجازات توظف لخدمتها في نهاية المطاف، وعلى الأخص أن كثيراً من دول العالم ما تزال - لأسباب لا يتسع المجال لاستقراءها - دون سوية استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وكيفية التعامل معها، ولا تصل إلى مرحلة

الاستيعاب للاستخدام، إلا وتواجه بتقنيات جديدة متدفقة، لتتابع اللهاث وراء فهمها، وكيفية استخدامها.. وبهذه الرؤية وهذه الوسائل، سوف تستمر في موقع المتلقي.

ولا شك أن الذي يمتلك المعلومة، ويمتلك التقنية المتقدمة، ويمتلك وسائل الإعلام والاتصال، التي أصبحت أشبه بالحواس التي لا يمكن الاستغناء عنها، سوف يمتلك التحكم بحركة العالم الذي بات لا يستطيع الحركة بدون هذه الحواس، وهو الذي سوف يقود قطار العولمة، ويمر به في سائر أنحاء العالم .

في إحصائية «الليونسكو»: أن ٧٥% من الإنتاج العالمي يصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٥% لبقية العالم، وأن ٨٨% من معطيات الإنترنت باللغة الإنجليزية، و٩% بالألمانية، و٢% بالفرنسية، و١% لبقية اللغات.

٧- الترويج لثقافة التكنولوجيا:

وعلى الرغم من أن الصورة الظاهرة للعولمة، أكثر وضوحاً في عالم الاقتصاد والتجارة العالمية، إلا أن هذه الأدوات والقوانين والبضائع المطروحة، مشبعة بثقافة أصحابها، والناقل لها، وأكثر من ذلك أيضاً المروج لها، ذلك أن أشياء الإنسان إبداعاً، واستعمالاً، وتوظيفاً، لا تنفك عن الإنسان وثقافته، التي تعتبر الموجه الحقيقي لحركته وأنشطته في شتى المجالات.

ولعل فتنة التكنولوجيا اليوم التي تشغل العالم بجلبتها وخوارها (العجل الذهبي المعاصر)، لا تدع فرصة للناس ليناقدشوا ثقافتها وسياستها، واختبارها أمام هذا الإنجاز المبهر، الذي يُمكن صاحبه - بثقافته وسياسته وعقيدته - من إغراق الأسواق، والعقول، والنفوس، وطبعها بعاداته ورؤيته. والذين لا ينتجون ولا يمتلكون المعلومة، التي يدعمون بها ثقافتهم وعقيدتهم، ويدللون على صلاحها، فسوف لا يكونوا قادرين على إقناع أحد، لأن تخلفهم وأحوالهم تسقط أقوالهم وادعاءاتهم. لذلك أشرنا سابقاً إلى أن الإسلام ربط القرآن بالميزان، لتقترن القيم والمثل بالتطبيق والممارسة والإنجاز.

وباستقراء سريع لمسيرة الحضارة الإسلامية وتضاريسها، نبصر بوضوح أن فترات التألق والإنجاز والانتشار وتحقيق القناعات الفكرية والثقافية، لم تكن منفكة عن اللقاء بين الدين والعلم، بين الإيمان والقدرة على التسخير والتعمير، بين الإحاطة بالسنن الاجتماعية والنفسية والسنن الكونية، وامتلاك ناصية العلم، التي تمكن من مدافعة قدر بقدر، وتقديم للناس إنجازات ووسائل وإبداعات تقنعهم بصوابية القيم، وقدرتها على إعداد الإنسان وتأهيله للاستخلاف والعمران، بين النظرية والتطبيق. فالدين إنا أنزل لتهذيب الإنسان لا لتعذيبه، وليصوب رحلته وعطاءه في الدنيا، ذلك أن صواب المسار في الدنيا يوصل إلى حسن ثواب الآخرة، في الرؤية الإسلامية.. فقيم الدين هي لإعمار الدنيا وفق سنن الله ومنهجه.

فالعالم وخاصة منه العالم النامي أو المتخلف، الذي يعيش حالة الفقر، أو تحت خط الفقر، مهياً لأن يقبل دائماً ما يلقي إليه من الوسائل، لأنه يظن معها الخلاص، ولو كانت سراباً قد يكرس تخلفه.. ولا يصل إلى مرحلة الارتقاء إلى الاختبار والاختيار الثقافي، والتطلع إلى المثل الأعلى، إلا بعد أن يتحقق له الأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي والسياسي المفقود عنده، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۚ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش: ٣-٤).

قدرات هائلة للعولمة:

وفي تقدير، أن العولمة بأشكالها ووسائلها المعاصرة، سوف تحتل مواقع كثيرة في حياة الناس، نظراً لقدراتها التقنية وإنتاجها الكبير، ولتحول الكرة الأرضية إلى مجتمع واحد إعلامياً، تكاد تتوحد فيه الوسائل والأدوات، كثرة للتعارف والتبادل المعرفي، ولوحدة المصادر المعلوماتية والتكنولوجية. ولكن التقنيات المتدفقة، وتأمين حرية المرور للمعلومة ولل بضاعة، بعد رفع الحواجز، سوف يصل إلى مدى معين من التوحد العالمي، تكون بعده عاجزة عن نسخ الخصوصيات، التي تعتبر الشرط والأساس في تفاعل وتشكل الحضارات.

ولا أدل على ذلك من أن الدول المتمكنة تقنياً المسيرة لعجلة العولمة السيوم، هي دول تحتوي في جوفها على قوميات، وأعراق، وألوان، وأجناس، وطبقات هي أشبه بجزر ثقافية واجتماعية بخصوصياتها، ضمن

محيط الدولة الكبيرة، لم تتمكن من هضمها وتذويبها، رغم كل الإمكانيات والمحاولات، لذلك نقول: إنها لم تستطع نسخ الخصوصيات في بلادها، على الرغم من كل المحاولات العنصرية، بل إن الكثير من المحاولات والتحديات زادت تأكيدها، ويوماً بعد يوم تتسع ساحة الاعتراف بها، فما بالنا بالمجتمع العالمي بكل تنوعاته؟!

العولمة.. محرض حضاري:

والعولمة ليست شراً كلها، وإن كانت بعض الكتابات الثأرية لا تبصر فيها - كما أسلفنا - إلا الجانب المظلم، وهو موجود، وإبصاره مفيد لكيفية التعامل العاقل الرشيد.. فقد فتحت آفاقاً إيجابية، وميادين للتنافس، ويسرت وسائل للوصول إلى (الآخر)، ومكنت من فتح آفاق ومجالات للحوار، وقدمت فرصاً وإمكانيات، سوف تخرج الكثير من الأمم الراكدة من رقدتها، وتسهم بحراكها، واستفزازها، وتحريضها، وتمكنها من الاستجابة للتحدي والنهوض، إما بشكل مستقل، أو من خلال الدخول في دوائر مجتمعات العولمة، وإثبات الوجود بعقيدتها وثقافتها.

فالعولمة يمكن أن تعتبر من بعض الوجوه محرضاً حضارياً، ومنبهاً للحماية الثقافية، والتشبث بالذات، وتحقيق الاندماج في العولمة، بعيداً عن الذوبان، وتأكيدها لسنة المدافعة الحضارية، وإغنائها بالتنوع.

ونحن عندما نقطع أو نجزم بأن ظاهرة العولمة أو النظام العالمي الجديد الذي يمتطي القطار الاقتصادي، ويعبئ عرباته بالسياسة، والثقافة، والتربية، والاجتماع، على الرغم مما يمتلك من سرعة وأدوات، ويمتلك من فلسفات، نؤكد في الوقت نفسه بأنه سوف لا يستطيع إلغاء التنوع والخصوصية، لأن التنوع والمدافعة الحضارية سنة الحياة، وسبب امتدادها ونموها، وإثرائها، وإغنائها، وتنفسها، انطلاقاً من الخصوصية، وصباً في المشترك الإنساني، كما أسلفنا.

ونحن بهذا لا ندعو للاسترخاء، والكسل، وعدم الاستعداد للحوار، وعدم التشبث بالخصوصيات، وإقامة التراسانات الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، القادرة على الصمود والحوار والعطاء، وإنما لنكسب الاطمئنان للعواقب البعيدة، حتى ولو خسرنا بعض النتائج القريبة، ومحاولة لإزالة حالات الرعب، التي تشل الحركة، وتقود الإنسان إلى ذهنية الاستحالة والاستسلام.

فسنة المدافعة الحضارية المتأتية من قبل التنوع والخصوصيات، لا تتحرك من تلقاء نفسها، وإنما الحرك الحضاري لها هو الإنسان، ذلك أن الضرب بين الحق والباطل، في الميادين المختلفة، يقتضي جنوداً للحق في مواجهة جنود الباطل، حتى يتحصص الحق والعدل، ويمكث في الأرض ما ينفع الناس، ولو ظهر وطغى الغناء، لأن له جولة وليس له بقاء.

العولمة.. واللحظة التاريخية للمسلمين:

وعلى أية حال، فلعلنا نبصر في ظاهرة العولمة، وفلسفتها، ومنتجاتها، وأدواتها، ووسائلها التقنية، فرصة أو لحظة تاريخية، أصبحت واقعاً يحيط بحركتنا على الأصعدة المختلفة، لم يدع لنا خياراً للقبول أو الرفض، فكيف نحسن قراءتها، ونعرف كيف نتعامل معها؟ بل وندرك دوائر الخير، والجوانب الإيجابية، فنعرف كيف نوظفها ونفيد منها؟

فلسنا أمة هشة، سريعة العطب، سهلة الانكسار، تعيش في فراغ حضاري وثقافي، وغياب إنساني، وإنما تملك معرفة الوحي، التي لو عاودت الانطلاق منها فسوف تمنحها المعايير الدقيقة للعمل والتعامل، إضافة إلى المخزون الفكري والثقافي، وما علينا إلا أن نفكر، ونقدر، وننطلق إلى شعب المعرفة المتنوعة، ونترود بالإيمان، والمرجعية الشرعية، والعلم، والتخصص، لنكون بمستوى إسلامنا.. وإذا صرنا في مستوى إسلامنا، تحولنا لنكون بمستوى عصرنا، بل لتمكنا من مسابقة عصرنا وتجاوزنا قراءة النتائج القريبة إلى التبصر بالعواقب البعيدة.

وعندنا من الرصيد البشري، والطاقات المتميزة، والتخصصات العلمية الدقيقة، التي تعيش داخل المجتمعات التي تحمل لواء العولمة، وفلسفتها، وتقود مسيرتها، لو أحسنا توظيفه، ما يشكل حيزاً مؤثراً في حركة العولمة، وإمكاناً جاهزاً للمساهمة في انتشار الأمة المسلمة، والارتقاء بها إلى مستوى عصرها، وتخليصها من أشكال الاستبداد

السياسي، والتخلف التقني، الذي انعكس على حياتها، وأدخلها نفق التخلف، وعيشتها في دوائر محكمة الإغلاق.

ولعل من البشائر، أو من حسنات العولة، أن الدوائر المغلقة المفروضة على الأمم بدأت تتلاشى، وتنهار، وتسقط الأسوار، لتحقيق الفرصة التاريخية للإقلاع من جديد، ومحاولة إظهار الدين على المستوى العالمي، ليصبح ظاهراً واضحاً مستفيداً من نفس الوسائل والطرق التي بنيت لتوصيل (الآخر) بكل أحواله إلينا، تحت شعار: «دعه يعمل، دعه يمر»، فكيف نفكر نحن أيضاً بـ «ماذا نعمل، كيف نمر؟» لتوصيل ما عندنا إلى (الآخر)، وعندنا الكثير مما نقدمه؟

وهذا ليس بدعاً في تاريخ الحضارات، فكثيراً ما تحول الشر خيراً، وتحولت الحملات المعادية إلى كتائب آمنت بالإسلام وحملته إلى العالم، وكثيراً ما احتوت حضارة المغلوب وهضمت أدوات الغالب، بما تمتلك من قيم ومعايير إنسانية، لها رصيدها في فطرة البشر.. فعندنا الكثير مما نقدمه، ونقول بالنسبة لظاهرة العولة: رب ضارة نافعة.

ذلك أن عوامل البقاء والخلود والاستمرار، والقدرة على العطاء، واستعداد الإنسان بفطرته للتلقي، هو من لوازم الرسالة الخالدة، ومن خصائص هذا الدين، لأنه دين الفطرة، والتاريخ الحضاري -المختبر الإنساني- شاهد على ذلك.

من خصائص الرؤية الإسلامية للعالمية:

ولعل من المفيد أن نعرض سريعاً لبعض الخصائص التي تميزت بها العالمية الإسلامية، أو الرؤية الإسلامية للعالمية وبناء المشترك الإنساني، التي سوف تؤهلنا للتعامل الإيجابي، ذلك أن الثقافات الضعيفة، والهشة، والمحدودة الانتشار، والفاقة للرصيد الحضاري، لا تعرف غير الرفض، ولئن كان الرفض ينفع في المدن والدول ذات الأسوار في الماضي، فما قيمة هذا الرفض بعد سقوط الأسوار، واحتلال النفوس، والهواء، والكواكب، والأسواق، وحتى البيوت والأجسام؟

إن الانكفاء والرفض وتجنب التعاطي مع المشكلات العالمية، بات لا يعني السجادة بحال من الأحوال، كما لا يعني تحقيق الحماية والمناعة الحضارية، وإنما يعني العجز، والتمهيد للاستسلام النهائي.

ولعلنا نقول: لو أننا صرفنا بعض الجهود التي نبذلها في الرفض والإدانة والشجب لاستيعاب المشكلات والظواهر المعاصرة، وأعدنا أنفسنا لكيفية التعامل معها، لتغير الحال، ولحققنا كسباً لعقيدتنا وأمتنا.

إن الخصائص والصفات التي تتمتع بها الرؤية الإسلامية للعالمية والعالم، والرصيد الحضاري التاريخي في بناء المشترك الإنساني، تؤهلها لتؤدي دوراً مؤثراً في المشاركة، وتعديل مسارات العولمة، والمساهمة بتصويب أهدافها، والتخفيف من غلوها، واستخدام أدواتها ومعطياتها، وإنقاذ الحضارة من أزمتها، لأن العولمة في مجملها، اتجهت صوب أشياء

الإنسان، وباتت تعزو كل إشكالية نفسية إلى الأسباب التكنولوجية التي تحتمي بها، وتحاول معالجتها بمزيد من التكنولوجيا. ولعل الإصابة الأهم التي تأخذ بخناق مجتمعات التكنولوجيا، ومجتمعات العولمة، أنها تركز دائماً على كيف دون أن تتوقف ولو مرة واحدة عند السؤال المخيف، الذي يحاكم الأهداف والوسائل معاً: «لماذا؟».

١ - المصدر الرباني للقيم:

لذلك نقول: إن القيم الإسلامية بما تحمل من خصائص وصفات متميزة، مؤهلة للانتشار، ومؤهلة للإنقاذ، ومؤهلة لأداء الدور الغائب. لقد اتجه الإسلام صوب العالمية منذ الخطوات الأولى، وقدم رسالته إلى الإنسان أينما كان، بكل مكوناته المادية والروحية، وحاجاته الدنيوية والأخروية، وما الخطاب إلى الناس في الكتاب والسنة، ورسائل الرسول ﷺ إلى الملوك والأمراء، إلا دليل ذلك، وبذلك تخلص الإنسان من الثنائية والتمزق، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبأ: ٢٨)، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

ومن المعروف في التاريخ الحضاري الإنساني، أن رسالة الإسلام تأهلت وانطلقت إلى العالمية، بكل اقتدار ورحمة، لأن القيم والمعايير التي تضبط مسيرتها، وتحكم وجهتها، وتحدد أهدافها، مستمدة من مصدر

خارج عن وضع الإنسان، إذ لا يمكن أن يتصور - كما أسلفنا- أن يكون الإنسان نفسه، بأنشطته المتعددة، هو محل التقويم، وهو وسيلته، وبذلك برئت القيم الإسلامية من التحيز، والمحاباة، والتمييز، ووضعت الناس على قدم المساواة والعدالة، بعيداً عن الهيمنة والتسلط، وبذلك لم تكن القيم الإسلامية حكراً على قوم، أو جنس، أو لون، أو طبقة، وإنما جاءت إنسانية تفسح المجال أمام الجميع، لبناء المشترك الإنساني.

٢- امتلاك الرؤية المستقبلية:

لقد أبصر الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام مستقبل حركة العالم، وملامح تشكل هذا المستقبل، ووجهته، والتداعيات البعيدة لحركة الحياة، ليأخذ المسلمون حذرهم ويعدوا أنفسهم لعالم الغد.. يقول رسول الله ﷺ: « لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، فَتَكُونَ السَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَيَكُونَ الشَّهْرُ كَالْجُمُعَةِ، وَتَكُونَ الْجُمُعَةُ كَالْيَوْمِ، وَيَكُونَ الْيَوْمُ كَالسَّاعَةِ، وَتَكُونَ السَّاعَةُ كَاخْتِرَاقِ السَّعْفَةِ » (أخرجه الإمام أحمد).

إنه انضغاط الزمان، واختزال المكان، وتقارب المسافات، وانفتاح العالم على بعضه، بسبب التقنيات الحديثة.

وهذا الحديث، على الرغم من أنه إخبار صادق، ودليل نبوة تحقق، إلا أنه من وجه آخر تكليف للمسلم بالإعداد والاستعداد لكيفية التعامل مع هذا العالم الجديد المتجدد.

ويقول ﷺ: « إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنْ أُمِّتِي سَيَلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا » (أخرجه مسلم).

وهذه الرؤية المستقبلية المبكرة المتأتية من معرفة الوحي، أبصرت مستقبل العالم من الجزيرة العربية، ولفتت النظر إلى موقع الإسلام في العالم الجديد، والسبل التي سوف تصل بالدين إلى كل أنحاء العالم، وإظهاره ليعم الأرض جميعاً، حيث يبلغ ما بلغ الليل والنهار.. إن هذه الرؤية النبوية تفتح بصيرة المؤمن على الآفاق، التي يمكن ارتيادها، وتكلفه بالتعرف على الوسائل والكيفيات، لتحقيق هذه العالمية، أو العولمة الإسلامية، إن صح التعبير.

٣- إقرار حرية الدين:

ولعل في رأس الأمور التي تؤهل القيم الإسلامية، أو رسالة الإسلام للعالمية، إقرارها حرية الدين ومبدأ الاختلاف، حيث إن حرية الدين تعتبر من أرقى خصائص الإنسانية وكرامتها، قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، وقال: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُضْطَرٍ﴾ (الغاشية: ٢٢)، ومصدق ذلك عملياً أن قبل الإسلام في مجتمعه (الآخر)، المغاير عقيدة وديناً، واعترف به، واعتبره محلاً للدعوة والحوار، وأفرد القرآن الكريم مساحات كبيرة جداً لهذا (الآخر)، ليتمكن المسلم من فهمه وكيفية التعامل معه، إضافة إلى اعتبار اتباع الأنبياء أمة واحدة تاريخياً، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٩٢).

واعتبر الإسلام سنن المدافعة الحضارية، سبيلاً لحماية حرية التدين، وحماية أماكن العبادة المختلفة، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صُلُوبُهُمْ وَيَبِيعُ بَعْضُهُمْ أَمْوَالَهُمْ بِالْبَايِعِ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدُكُمْ﴾ (الحج: ٤٠). ومما يؤهل القيم الإسلامية للعالمية تجربتها التاريخية، والإسهامات البشرية، من المواقع المتعددة، في بناء الحضارة، حتى أصبح يصعب تلوينها بغير الإسلام، الذي هو مناخ للجميع، ولامتلك المسلمين اليوم الإمكان الحضاري للعالمية، سواءً على المستوى المادي (البترول كسلعة عالمية، أو الأسواق الكبيرة، والممرات والموانئ الجغرافية)، أو الرصيد الكبير من السواعد والأدمغة، الذين يعيشون في جوف حضارة، وثقافة، ومجتمعات العولمة، المتوفرين على شتى التخصصات في شعب المعرفة جميعاً، حتى أصبحوا جزءاً من قاطرة العولمة.

٤ - التأسيس والتأصيل لقيم الشورى:

يضاف إلى ذلك تأسيس وتأصيل قيم الشورى، واعتبارها أساساً للنظام السياسي، وإقامة مجتمع العدل والمساواة، وتحريض الناس على الإبداع والإتقان، واعتبار ذلك من الدين، وجعل العلم الذي هو طريق النهوض فريضة على الناس جميعاً، وإلغاء الكهانة الدينية والاستغلال باسم الدين، وطرح أمام كل عمل السؤال الكبير: «لماذا؟» وبعد الإجابة عليه ننتقل إلى السؤال: «كيف؟» والإقرار بالتنوع الثقافي واعتباره سبيلاً للحوار، والتعاون، والتكامل، والإثراء، واعتماده كسنة اجتماعية.

ولعل أهم الإضافات للعالمية، ذلك الرصيد الأهم من امتلاك النص الإلهي الخالد، القادر على الإنتاج، في كل زمان ومكان.

وتبقى العولمة ظاهرة ما تزال تستدعي الكثير من التأمل والتفكير، في كيفية التعامل معها، من خلال القيم الإسلامية، بعيداً عن الارتواء في أوعية هذه الظاهرة، التي أبدعها (الآخر)، وما تحمله من قيم استهلاكية، وأبعاد ثقافية، وسياسية، واجتماعية، وعادات، تحاول تنميط (الآخر)، على الرغم من ظاهرها الاقتصادي؛ أو الانكفاء على الذات؛ أو الرفض الذي بدأ يتجاوز حدود الإمكان.

وعلى الرغم من وجود كثير من الكتابات حول الموضوع، إلا أنها بعمومها إما حماسية إنشائية، اكتفت بالحماس عن النظرة الفاحصة التحليلية الدقيقة، التي تتمكّن من الرؤية وكيفية التعامل مع الظاهرة؛ وإما أنها كتابات تأريية منحازة، منطلقة من خلفيات يسارية لا تبصر إلا الوجه المظلم.

أما الرؤية القادرة على الإحاطة بالموضوع، والتصور الكامل للظاهرة، وأسبابها، ونتائجها، ومن ثم تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية لها، ووضع دليل لكيفية التعامل معها، وتوظيفها والإفادة منها، فما تزال ضئيلة في هذا الموضوع.

والله المستعان.

حقوق الإنسان
هي مقاصد الشريعة

جعل الله سبحانه وتعالى حرية الدين، التي تعتبر من أرقى الحقوق الإنسانية، وتأسيس كرامة الإنسان، خياراً لا إكراه فيه، فقال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ...﴾ (البقرة: ٢٥٦)، وقال مخاطباً نبيه ﷺ وكل من يسير على سبيله، مقررًا حقيقة يعتبر التزامها من الدين والطاعة والعبودية، كما يعتبر الخروج عليها من المنكر والفسوق والعصيان، بقوله: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُضْطَرٍ﴾ (الغاشية: ٢٢)، وقوله على سبيل الاستفهام الإنكاري: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩)، وقوله محددًا مهمة النبوة: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾ (آل عمران: ٢٠)، ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ (النور: ٥٤).

ذلك أن الإنسان مخلوق مكرم بتكرّم الله له، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾ (الإسراء: ٧٠)، يمتلك العقل الذي يجعله أهلاً للاختيار، فهو مختار كذلك، أراد الله الخالق له أن يريد ويختار، والاختيار من أعلى درجات التكرّم، وبذلك فهو المخلوق المكلف المسؤول،

ولا مسؤولية بدون حرية، فإذا سقطت الأهلية (العقل) رفعت المسؤولية، وإذا أخذ ما وهب سقط ما وجب.

ولعلنا نقول في تعريف الإنسان وتمييزه عن سائر المخلوقات: بأنه المخلوق المكلف، أي المسؤول، وأن أي انتهاك لحرية الاختيار اعتداء على إنسانية الإنسان وإهدار لآدميته.

لذلك كانت الغاية من بعثة النبي ﷺ إلحاق الرحمة بالعالمين، واسترداد إنسانية الإنسان، وكانت غاية مهمته إبلاغ الناس بما أُرسل به، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلْغُ أَلْمِثِّ﴾ (النور: ٥٤)، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾ (آل عمران: ٢٠)، وكانت وسيلته الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، والحوار بالدليل والبرهان، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ (النحل: ١٢٥)، وقال: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت: ٤٦).. ومن دعائم عقيدة الإسلام، أن الحجة والبينة والبرهان سبيل الإيمان والتحقيق باليقين.

ولعل هذا مما يدعونا إلى القول: بأن من أولى من الأولويات اليوم: إعادة تشكيل النخبة، عقل الأمة، أو الطائفة القائمة على الحق، تمثلاً وبلاغاً، وتأسيس مرجعيتها في ضوء معرفة الوحي وتجربة النبوة القائمة وتطبيقات الخلافة الراشدة ومسيرة خيرة القرون، بحيث تمتلك من الرؤية

الشرعية ما يمكنها من فقه الواقع بإشكالياته المتعددة، والقدرة على تحديد الاستطاعة، مناط التكليف في كل مرحلة، ومن ثم تنزيل الأحكام الشرعية بعد التحقق من توفر شروط محالها، اهتداءً بالسيرة النبوية، واعتباراً بالتاريخ الخاص بمسيرة الأمة المسلمة، والعام بتاريخ الأمم، الذي يمكن من اكتشاف السنن الفاعلة في الحياة، أو قوانين الحركة الاجتماعية، حتى تتمكن من تسخيرها، ومدافعة قدر بقدر، بعيداً عن المجازفات وإهدار الطاقات، والمجاهدة تحت رايات عمّية، وترك ما تستطيع إلى ما لا تستطيع، والاندفاع للإقدام على الفعل من خلال حالة الإحباط، والإعجاب بالموقف دون القدرة على النظر في تداعياته، وتحويل الأمة المسلمة إلى رصيد تضحيات جاهز للاستخدام والاستغلال من قبل (الآخر)، وتصفية الحسابات الدولية والإقليمية بدماء المسلمين، تحت شعارات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب.

إن حالة التخلف والإحباط التي نعاني منها، تؤدي إلى خلل في التوازن وضبط النسب، وتغيّب التطلع إلى التحلي والتأهل بصفات البطولة في المجالات المتعددة، والتحول إلى انتظار البطل المنقذ، والقفز من فوق السنن، الأمر الذي لم تدّعيه النبوة، ولم تمارسه.

وقد تكون الإشكالية التي نعاني منها ليست في عدم وجود قيم ضابطة لمسيرة الحياة ومعايير لتقويمها وتحديد مواطن الخلل التي تعثر بها، ولا في عدم وجود تجربة تاريخية وتنزيل لهذه القيم على واقع الناس،

ولا في شمولية هذه القيم وتغطيتها لجميع مناحي الحياة البشرية، من القوة والضعف، والسقوط والنهوض، والنصر والهزيمة، والدعوة والدولة، وحقوق المسلم والمعاهد والمحارب.... إلخ، وإنما تتحدد الإشكالية -فيما نرى- بسوء التعامل مع القيم، الذي يؤدي إلى العبث بهذه الأحكام، والقراءة المغلوطة لمعناها، ومن ثم سوء تنزيلها على واقع الناس، ذلك أنه من المعروف شرعاً وعقلاً أن لكل حكم شرعي مواصفات وشروط لا بد من توفرها في محل تنزيل الحكم، بعد النظر في توفر الاستطاعة، التي هي مناط التكليف.

من مخاطر العبث بالأحكام الشرعية:

إن العبث في التعامل مع الأحكام الشرعية، ومحاولة الاستشهاد بها والارتكاز إليها في تسويق مشروعية الفعل البشري، دون الإدراك لوجود الاستطاعة، وتوفر شروط الحل، يوقع بإشكالات كبيرة جداً، تكرر التخلف والتراجع، وقد تُحدث أزمة ثقة بالقيم والنصوص نفسها، واتهامها بالعجز عن تقديم الحلول المطلوبة، وانتشار الأمة من معاناتها. ولا شك أن هناك أحكاماً شرعية منوط بإنفاذها بالسلطة المسلمة، كالعقوبات، والفصل في الخصومات، وإبرام المعاهدات، والقضاء بين الناس... إلخ، ونصيب الفرد من التكليف بها لا يخرج عن السعي والعمل لإيجاد السلطة المسلمة التي تضطلع بإنفاذها، أما التناول لتنفيذها من قبل الأفراد بحجة غياب السلطة المسلمة من خلال فقه بئيس فتخلق من المشكلات والفوضى ما لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى.

إن عدم الإدراك الكامل لمواصفات الخطاب، في الكتاب والسنة، وحدود التكليف، وحدود الاستطاعة، وتوفر المحل، سوف يؤدي إلى العبث بالأحكام - كما أسلفنا - وتنزيل خطاب المعركة على محل الدعوة، وخطاب الدعوة على ساحة المعركة، أو خطاب المعركة على ساحة المعاهدة، ذلك أنه من المعلوم أن هناك أحكاماً شرعية تمثل خطاباً للمعركة والتعبئة النفسية والتحريض على القتال والغلبة في المواجهة، وأخرى تمثل خطاباً للدعوة والحوار والمجادلة باللين والحكمة وعدم الغلبة والفظاظة، وثالثة لبناء العلاقات الاجتماعية والوفاء بالمعاهدات وعقود الذمة، الأمر الذي إذا لم يدرك بفقه سليم فسوف يؤدي إلى لون من التدين المغشوش والضلال للسعي، ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً، كما يؤدي إلى تغييب مقاصد الشريعة ودورها الفاعل في حياة الناس.

ولا يقل عن ذلك خطورة ما نلاحظه من التقطيع في النسيج الثقافي للأمم، حيث أصبحت أمماً انفرط عقدها، وتحولت إلى طوائف معجبة بنفسها وفكرها واجتهادها، وغيت معاني الأخوة الشاملة، وانسدت أقنية الحوار الداخلي والتفاهم وبناء القاعدة المشتركة.

ونعود إلى القول: بأن الإشكالية هي في التباس الذات بالقيم، وصور ومسالك التدين بقيم الدين، وبذلك تعطلت عمليات النقد والتقويم والمراجعة والاجتهاد، وحاول كثير ستر عوراتهم الفكرية وعجزهم عن

توليد الأحكام بالتستر بالقيم نفسها، والحديث عن قدسيتها وعظمتها وإنجازها التاريخي.

ولا نزال نرى: بأن الإشكالية ليست بالقيم المعصومة، وإنما بكيفية التعامل معها، أو بمعنى أكثر دقة: إن الإشكالية ليست في الدين وتعاليمه وإنما بصور التدين وكيفية التعامل مع هذه القيم، وتوليد البرامج والخطط التي تسع حركة الحياة، في ضوء الاستطاعات أو الإمكانيات المتوفرة والظروف المحيطة.

ولعل من نعمة الله على أمة الرسالة الخاتمة الخالدة، التي اصطفها الله لورثة الكتاب والاضطلاع بمسؤولية ما انتهت إليه النبوة تاريخياً، أن وحي السماء الذي هو مصدر المعرفة الأساس، لم يتعرض للتفاصيل والجزئيات بشكل عام، بل ناط ذلك بالعقل الذي يمارس الاجتهاد ووضع البرامج والآليات، في إطار معرفة الوحي، التي اكتفت بوضع القيم الضابطة للمسيرة، والمعايير المطلوبة للتقويم والمراجعة والقياس للفعل البشري، المصوبة للمسيرة، ومن لوازم ذلك امتلاك القدرة على الاستجابة لتطور الحياة، واحترام العقل البشري، ومنحه الحرية والإرادة التي بها يتحقق تكريم الإنسان وتكليفه ومسؤوليته.

فالقيم، ومصدرها معرفة الوحي، وهي معصومة عن الخطأ، ويعتبر من خصائصها الخلود، تشكل أطراً مرجعية؛ والبرامج المؤطرة بالقيم،

ومصدرها معرفة العقل، ويجري عليها الصواب والخطأ، وتعتبر من وسائل تحقيق الخلود، منوط بها توفير الاستجابة لتطور الحياة.

وتبقى الغاية الأساس أو المقصد الأساس من إرسال الرسل وإنزال القيم هو إلحاق الرحمة بالعالمين وتحقيق سعادة الإنسان في دنياه وآخرته، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

ويكاد يكون المنطلق أو المحور الرئيس لتحقيق هذه السعادة وإلحاق الرحمة وتوفير الحقوق، التي تحفظ إنسانية الإنسان وتحمي كرامته، يتمثل في إيقاف تأله البشر بعضهم على بعض، وعدم القبول بأن يكون الإنسان المخلوق مصدراً لوضع القيم للآخرين المخلوقين مثله، حتى لا تتحول لتصبح جسراً للتأله عليهم والتشريع لهم والترفع عنهم.

ولعلنا نقول هنا: بأن أصل الشر في الدنيا وانتهاك الحقوق الإنسانية والفساد وسفك الدماء، كامن في تسلط الإنسان على الإنسان، وإن هذا التسلط، أو إن شئت فقل: «التأله»، أخذ على مدار التاريخ والرحلة البشرية أشكالاً متعددة ومتنوعة، وكان لكل عصر آلهته وطاقوته.. فمنذ فجر التاريخ، في العهد الزراعي، أخذ هذا التأله أو التسلط صورة الإقطاعي الذي يملك الأرض والإنسان، ويتصرف كما يحلو له، ولا تزال عقدة أقدان الأرض تتسلل بشكل أو بآخر إلى كثير من النفوس في مجالات الحياة المختلفة، الأمر الذي يزري بكرامة الإنسان.

من أشكال التسلط:

ولعل من أخطر أشكال التسلط وأعتاها هو تلبس الحكم بالألوهية، واعتبار الحاكم هو المتحدث باسم الله، أو هو ظل الله على الأرض، ينفذ إرادته ويتحكم بالبشر كما يحلو له، وأن أية معارضة أو قعود عن طاعة الأوامر هو عصيان لله تعالى.. فباسم الله قد يُستغل البشر، وتُنتهك الحرمات، وتُستباح الأعراض، وتُوضع القيم والتشريعات، التي لا تقبل المناقشة ولا النققد.

ومن أشكال التسلط وانتهاك حقوق الإنسان التي حفظها التاريخ أيضاً، تسلط طبقة رجال الدين، التي شكلت نوعاً من الكهانة واحتكار تفسير إرادة الله والتسلط على البشر باسم الدين، والتحكم بدنيا الناس وأخراهم، وابتزاز أموالهم وأعراضهم بما يسمى «الاعتراف والغفران»، وتصرفهم بالمصير والآخرة، وبيع صكوك الغفران، بما أسمى بالحكم «الثيوقراطي» أو الديني، والذي كان من الطبيعي الخروج عليهم، ذلك الخروج الذي لم يقتصر على رفض سلطة رجال الدين والكهنوت وتسلطهم وتصويب الممارسات التي لا علاقة لها بنصوص الدين، وإنما كان خروجاً وانسلاخاً من الدين كله وما يمت إليه بصلة.

إن الخروج على الواقع المنحرف، للتخلص من الحكم الثيوقراطي أو تسلط رجال الدين، جاء معالجة للانحراف ولكن بانحراف مماثل، لم يكن في صالح إنسانية الإنسان وحقوقه، وإنما هروباً من تسلط البشر باسم الله إلى الوقوع من ألوهية البشر، لكن بشكل ولون آخر.

ومن أشكال التسلط والتأله في التاريخ أيضاً، الادعاء بأن العرق الآري، يمتلك من الخصائص والصفات المتميزة ما لا يملكه الآخرون، الأمر الذي يبرر له استعمار الآخرين، والتحكم بأحوالهم، وسوقهم وفق إرادته، لأنهم يتصفون بالدونية بأصل الخلق فهم عضواً غير مؤهلين.

ومن آثار ذلك أيضاً، الادعاء بتميز الرجل الأبيض.. وقد يكون الأخطر من هذا جميعه الادعاء أيضاً باختيار الله لشعب دون سائر الشعوب والأجناس، لا على كسب فعله هذا الشعب وإنما بأصل الخلق، وقد يكون منهم المؤمن والكافر والفاسق... إلخ، وما يترتب على ذلك من العنصرية والتمييز والاعتداء على عدل الله، الذي يدعون ذلك باسمه. ومن صور وأشكال التسلط أيضاً، التسلط باسم الطبقة، والادعاء بأنها صاحبة المصلحة الحقيقية، وكذلك الحزب القائد، باعتبارهم لأنفسهم أنهم قدر الأمة، ومطاردة الآخرين على أنهم أعداء الشعب.

وقد لا يتسع المجال هنا لمزيد من فتح النوافذ على أشكال التسلط والظلم، وإهدار كرامة الإنسان، والعبث بحقوقه، مصدر الشر في العالم، وحسبنا أن نقول: بأنه لا مجال لاسترداد كرامة الإنسان وحماية حقوقه إلا بإيقاف هذا التسلط المتأني من التأله البشري بكل أشكاله، وإعادة تصويب مفهوم الألوهية، وأنها مصدر القيم التي يتساوى الناس أمامها جميعاً، بحيث تستمد هذه القيم والمعايير من مصدر خارج عن الإنسان، ومن ثم التمييز بين قيم الدين المعصومة، وصور التدين التي يمكن أن تلحق

بها إصابات وممارسات مخطئة وظلم محتمل، لذلك قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ (الأنعام: ٨٢).. فالتلبس بين قيم الدين وصور التدين وادعاء العصمة لسلوك الناس، نوع من الظلم والعتو في الأرض والعودة إلى التسلط ولكن بفلسفة أخرى.

وبالإمكان أن نقول بكل الاطمئنان: بأن الدعوة إلى الإيمان بالله وعدم الإشراك به، بأي نوع من أنواع الشرك، هو السبيل الوحيد لتوفير كرامة الإنسان وتحقيق إنسانيته ومساواته بالآخرين، فالتوحيد في نهاية المطاف يعني التحرير.. والذين يحاولون إلغاء الألوهية بهذا المفهوم، أو تحييده عن حياة الناس، إنما يفعلون ذلك ليجعلوا من أنفسهم آلهة - ولكل عصر آلهة - لأن الإيمان بالله واستمرار القيم والمعايير منه تسويهم بغيرهم.

القيم.. ضمانات ضابطة للحقوق:

وقد يكون من المفيد أن نذكر: أن القيم المشرعة للحقوق الإنسانية، والمعايير وموازن التقويم الحارسة لها والضامنة لامتدادها، عندما تُستمد من مصدر خارج عن الإنسان، من الخالق العالم بأحوال الناس، البريء من الهوى والانحياز والخطأ، المتصف بصفات الكمال، يتلقاها الناس بالقبول، لشعورهم بالتساوي وعدم التمييز أمامها، والعدل في إنفاذها، إضافة إلى أن احترامها والالتزام بها إنما يتم بدافع داخلي وبوازع ذاتي، لاعتقادهم بأن الذي شرعها وأمر بالتزامها يعلم السر وأخفى، ويحاسب عن التقصير بها أو الانتهاك لها.. وليس هذا فقط، بل وجود تشريعات

لبياتها، وعقوبات لانتهاكها، وبذلك تتحصل القناعة والثواب بها من داخل النفس، وتضان بالتشريعات الملزمة والعقوبات للمعتدي عليها. بينما عندما توضع تلك القيم والمعايير من الإنسان نفسه، فزيادة على احتمال أن تتحول إلى وسيلة للتسلط والتعالي والانحياز، لأن الإنسان، أي إنسان، مهما حاول التحرر فهو يقع بشكل طبيعي تحت تأثير تربيته ومجتمعه وقبيلته وطائفته وحزبه وأهوائه ونزواته، إضافة إلى عمره المحدود وعلمه المحدود، الذي لا يمكن أن يحيط بالحاضر والمستقبل، فالإنسان نفسه يرى في وقت ما لا يراه في وقت آخر.

ومن جانب آخر، يمكن لنا أن نطرح السؤال الكبير: ماهي الضمانات التي تجعل من الآخرين محل قبول واحترام لهذه المعايير البشرية، وعلى الأخص أن الناس خلقهم الله، ويشعرون وكأنهم يعيشون على مائدة مستديرة - بالتعبير الدبلوماسي - أي خلقوا متساوون في الحقوق، فبأي حق يمكن لبعضهم أن يعطي نفسه حق التشريع ووضع القيم للآخرين؟ وماهي الضمانات ألا تجيء هذه القيم منحازة ومحقة لمصلحة من وضعها، وأداة للتسلط على الموضوعة له؟

أما إذا استمدت من مصدر خارج عن الإنسان فيتساوى أمامها الجميع، حيث تبرأ من الانحياز بأصل مصدرها، وتحمي كرامة الإنسان، وتمنحه الحق في وضع البرامج والآليات للتعامل مع هذه القيم الضابطة لمسيرة الحياة، وبذلك لا تلغي الإنسان وإرادته ونمو عقله، وتحميه من السقوط

والأهتار؁ ولا تسمح بتسلطه وتألهه على البشر من أمثاله؁ والانشغال بوضع
فلسفات وتسويغات لعمليات انتهاك حقوق الإنسان هنا وهناك.
وقبل أن نقدم بعض الملامح لقضية حقوق الإنسان؁ وكونها محور
مقاصد الشريعة؁ لابد أن نشير هنا إلى قضية مركزية في مسألة حقوق
الإنسان وحماية كرامته وتقرير إنسانيته؁ تتمثل في القيمة الكبرى التي
حسمها الإسلام ولم يساوم عليها وهي عدم الإكراه؁ فلا إكراه؁ ولا إجبار؁
قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦)؁ وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ
عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ (ق: ٤٥).

لقد جعل الله السبيل إلى الاقتناع بالدين هو التفكير والعلم والقراءة
والاستدلال والبرهان؁ وجعل السلاح الأقوى في التأثير هو القلم.. وليس
من قبيل المصادفة أن يكون أول ما نزل قوله تعالى ﴿اقْرَأْ﴾؁ ﴿عَلَّمَ﴾؁
﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾؁ وأن مشروعية الجهاد دائماً جاءت لمداغة الظلم وحماية حرية
الاعتقاد.. وتبقى الإشكالية استبدال السيف بالقلم؁ نتيجة للقهر والإحباط.
فالإكراه بكل المعايير إسقاط للعقل؁ أساس كرامة الإنسان؁ وإلغاء
للإرادة والاختيار؁ وسبيل للتسلط والفساد وسفك الدماء والظلم؁ وقتل
للإنسان؁ بل هو أشد من القتل؁ ذلك أن إجبار الإنسان على دين أو مبدأ
أو عقيدة لا يختارها ولا يقتنع بها؁ أو حرمانه من عقيدة أو دين يختاره؁
أشد فظاعة من قتله؁ لأن ذلك قتل لإرادته واختياره؁ وإلغاء

لإنسانيته، وإسقاط لكرامته، لذلك قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ (البقرة: ١٩١)، فجريمة القتل على فظاعتها ومخاطرها تبقى دون جريمة الإكراه والإكراه.. والمعروف أن الله شرع الجهاد، على الرغم مما يقع فيه من القتل، لحماية اختيار الناس، والحيلولة دون إكراههم أو إجبارهم أو فتنهم، فقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٣)، وفي ذلك إلغاء لتأله البشر.

وقد يبدو كلامنا عن «الإكراه» هو من بعض الوجوه إغراق في الابتعاد عن الواقع، ذلك أن المسلمين اليوم عاجزون حتى عن الدفاع عن أنفسهم، ناهيك عن إكراه الآخرين، وأن عمليات «الإكراه» والاعتصاب السياسي والثقافي والإعلامي والعسكري تمارس ضدهم على المستويات كافة، إلا أن ذلك لم يمنعنا من التأكيد على أن شعار المسلمين الدائم يبقى هو: «لا إكراه»، بعيداً عن جميع أنواع ردود الفعل.

لذلك يمكن أن نخلص إلى الحقيقة التي هي أشبه بالبدهييات: بأنه لا إنسان بلا دين، أي بلا معايير، بلا قيم، وأن الإشكالية التاريخية بين النبوة من جانب والطاغوت من جانب آخر هي في مصدرية تلقي القيم (الدين)، ونسخ ألوهية البشر، وإفراد الله بالتوحيد، والتوحيد هو التحرير - كما أسلفنا - أو تلقي القيم من البشر، لأن ذلك مهما ادعي له من الموضوعية والحياد فهو جسر للتسلط، والتأله، والانحياز، والاستغلال، والطاغوت، أي الطغيان، والإكراه.

ولعل الخطورة التي تتأتى من قبل أتباع النبوات، إنما تتأتى من صور التدين ومسالكه، وذلك عندما يتحول بعضهم إلى طبقة من الكهنة تحتكر المعرفة، ويحل فهمها محل القيم المعصومة، ويصبح سلوكها هو المعيار والمقياس ومصدر القيم، وتحاول تحويل الناس المؤمنين من قيم ومعايير الله الشارع، المعصومة، المبرأة من الانحياز والظلم، إلى فهم البشر، إلى فهم الشارح الظني، الذي يجري عليه الخطأ والصواب، وعند ذلك يهتز المعيار، وتتداخل انحيازات البشر وتأثيراتهم ورغباتهم، فتتقلب المعادلة، فبدل أن يُعرف الرجال بالحق يُعرف الحق بالرجال، ويبدأ الاستغلال والتسلط، لكن هذه المرة باسم الدين، الذي يعتبر الملجأ الأخير للناس.

والخشية هنا أن يفقد الناس ثقتهم بالقيم نفسها لا بحملتها فقط، ويصعب عليهم تجاوز الصورة المجسدة أمامهم إلى الحقيقة المجردة، فيكون التنكر لقيم الدين التي إنما شرعت لتحقيق الخلاص، فتحوّلت على يد الكهنة إلى أخطر مجال للاستغلال والتسلط، وهكذا يتحول الناس من جحيم إلى جحيم، وكلما دخلت أمة لعنت أختها، وتستمر رحلة العذاب والقهر والإجبار وإهدار كرامة الإنسان وحقوقه، وتشيع الفلسفات والتسويغات، ويقتل الإنسان عملياً، سواء أكان ذلك بطارق من حديد أو بجمال من حرير.

ولقد حذر الله سبحانه وتعالى الأمة الخائفة من علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة، وما يمكن أن تحدثه الكهانات الدينية من الظلم والتسلط والاستغلال، لتكون على بينة من أمرها وحذر من سوء العاقبة، فقال تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣١).. وقد يكون فيما ورد في تفسير الآية وبيان معناها ما لا يحتاج أي استزادة لمستريد: روى الإمام أحمد والترمذي، عن عدي بن حاتم، رضي الله عنه: أنه لما بلغته دعوة رسول الله ﷺ فر إلى الشام، وكان قد تنصر في الجاهلية، فأسرت أخته وجماعة من قومه، ثم من رسول الله ﷺ على أخته وأعطاهما، فرجعت إلى أخيها فرغبت في الإسلام وفي القدوم على رسول الله ﷺ فقدم عدي إلى المدينة، وكان رئيساً في قومه طيء، وأبوه حاتم الطائي المشهور بالكرم، فتحدث الناس بقدمه، فدخل على رسول الله ﷺ وفي عنق عدي صليب من فضة، وهو يقرأ هذه الآية: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ قال فقلت: إنهم لم يعبدوهم، فقال: «بلى إنهم حرموا عليهم الحلال، وأحلوا لهم الحرام، فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم»... وهكذا قال حذيفة بن اليمان وعبد الله بن عباس وغيرهما في تفسير: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾: إنهم اتبعوهم فيما حللوا وحرموا (مختصر تفسير ابن كثير، مجلد ٢، ص ١٣٦-١٣٧).

دور القيم في تأسيس الحقوق:

وقد لا نكون بحاجة كبيرة للكلام عن دور الإسلام، أو دور القيم والمعايير الإسلامية، في تأسيس وتأسيس حقوق الإنسان، سواء على مستوى القيم والمبادئ أو على مستوى التطبيق والتجسيد والممارسة الحضارية، أي على مستوى الثقافة والحضارة معاً، واعتبار ذلك دين من الدين، وعبادة من العبادات، التي هي جزء من عقيدة المسلم، لا يخرج من عهدة التكليف إلا بأدائها، بل لعلنا نقول: إن حقوق الإنسان في الإسلام جزء من العقيدة، أو هي من صلب العقيدة، وأن ممارستها نوع من العبادة التي يترتب عليها الثواب في الفعل والعقاب في الامتناع.

ولم يكتف الإسلام بأن جعلها قنوات فكرية ووصايا ومواعظ وآداب أخلاقية فقط، وكل أمر الالتزام بها إلى ضمير الإنسان وقناعته، وإنما أيد ذلك بتشريعات ملزمة وعقوبات صارمة لمن يخرج عليها، باعتبار أن لها بعداً اجتماعياً يتجاوز الإنسان، وأقام لها أيضاً الحراسات والرقابة العامة والمستمرة، من مهام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو ما يسمى بمهام الحسبة بشكل عام، على مختلف الأصعدة، فالتقى بذلك الوازع الداخلي والرقابة الذاتية مع التشريع الملزم، مع الرقابات والحراسة الدائمة من داخل النفس ومن خارجها.

ويبقى الإيمان بيوم الحساب وقاية للناس من الإحباط والارتكاس والارتداد عن الالتزام بالحقوق، عند عدم تحصيل النتائج في الدنيا، وبذلك يستمر الخير حتى ولو غاب إنفاذ التشريع الملزم أو تراجعت الرقابة العامة.

ولابد من العودة إلى التأكيد: بأن ما أتت به النبوة في الكتاب والسنة، في هذا المجال وفي غيره، هو عبارة عن قيم ومعايير ضابطة لمسيرة الحياة، وأن أمر التشريعات والبرامج والخطط والتأسيس والتأصيل لهذه القيم إنما نيط بالعقل البشري، ليرتقي بوسائل إقرار حقوق الإنسان ويحققها ويحميها ويطور لها الرقابات والمنظمات وآليات الاحتساب ضمن مرجعية القيم، وأن الكثير من التخاذل قد لحق بالأمة المسلمة، بسبب عجزها وتقصيرها في تطوير هذه الآليات.

لقد تطورت التشريعات وتطورت الآليات والتنظيمات، وتطورت وسائل الرقابة العامة حتى غدا الإعلام اليوم، المقروء والمسموع والمكتوب والمشاهد، سلطة رابعة من سلطات الدول، بل نكاد نقول: إنه يتطور ويتطور ليقفز إلى المقدمة فيكون السلطة الأولى، ذلك أن الرقابة ترقى بالأداء، وتصوب الخطو، وترشد إليه، وتكشف الخطأ، وتفضح الاختلاس والاختلال والرشاوى، لكنها في غياب القيم والمعايير الضابطة قد تتحول إلى وسيلة بيد أهل الظلم والاستكبار، فتجعل الحق باطلاً والباطل حقاً.

وبالإمكان القول: إن مؤسسات حقوق الإنسان، وأشكال الحسبة والرقابة العامة ومنظمات المجتمع، المتجاورة مع النظام السياسي في بلاد المسلمين، إن وجدت، لا تزال تعاني من غربة الزمان والمكان، وكأنها تعيش بمعزل عن العالم وما حققه من تقنيات وتشريعات في هذا المجال، ودائماً نجد لأنفسنا العزاء بالهروب إلى القيم للاحتماء بها وبما حققت من

إنجاز تاريخي لتغطية مركب النقص وستر العورات، وتستمر في حياتنا الكهانات حتى تكون فوق الحساب والتقويم والمراجعة والنقد، خشية أن يكون ذلك موجّه للقيم ذاتها، وتستمر رحلة التستر على الأخطاء والأشخاص باسم حماية قيم الدين، وتُسبَقُ من العالم، ونبقى نراوح في مكاننا، ونظن أننا نقطع المسافات بالصياح والهيّاج والصراخ، حالنا في ذلك أشبه ما يكون بحال الطفل الذي يستخدم الصراخ لاستدعاء أمه كلما أراد شيئاً.

لقد امتدت حالة الطفولة لتستغرق حياتنا، حتى ظننا أن كل مشكلاتنا يمكن أن تحل بالصياح والبكاء والصراخ والحماس والخطب الرنانة، وكأننا لما نشيع بعد خطباً حماسية وصراخاً لا يجدي، على الرغم من كل هذا التفهقر وهذا الزمن الضائع، وهذه الفجوة الرعية بين قيمنا الإسلامية وواقعنا المتردي، دون أن يملكنا القلق السوي الذي يدفعنا لاكتشاف الخلل وسبل معالجته.

وعلى أحسن الأحوال، فإننا نعيش في حالة ترقبٍ، انتظاراً لظهور البطل صاحب السلطة والقدرة الخارقة على قهر العدو، ومواجهة الخصم، يقدم حياته فداءً ويقاتل نيابة عنا، ليثأر لنا من (الآخر)، الذي ندعي دائماً أنه سبب تخلفنا؛ بدل إشاعة معاني البطولة في النفوس ليتطلع إليها أفراد الأمة جميعها، والبحث عن المؤهلات والصفات الموضوعية التي تنتج البطل والمبدع والمخترع والمتفوق، وتؤهل لنهوض الأمة، حتى أن بعضنا

بات لا يكاد يبصر من تاريخنا إلا فترات الغزوات والانتصارات، أما ما هي المؤهلات التي حققت هذه الانتصارات، وأن نفقه لماذا شرعت تلك الغزوات، وماذا حققت هذه الانتصارات، وكيف تعاملت مع السنن والأقدار، وما قدمت من التضحيات، لتوفير حقوق الإنسان وحمايتها من الانتهاك، وكيف ساهمت في إقرار حرية الدين والاختيار، ولماذا شرع الإقدام على الموت وتقديم الشهداء، فذلك لا يزال من الفقه الغائب.

لقد أباح الإسلام قتل أعداء حرية الاختيار الذين يمارسون الفتنة - لأن الفتنة حرمان للإنسان من حق الاختيار- وقرر الشعار الكبير: «لا إكراه»، ولكن مع الأسف، فإن ذلك لا يزال يقرأ بأشكال مغلوطة، أو لا يحظى إلا بالقليل من الدراسات، لأن ذلك يقتضي اجتهادًا وتفكيرًا وجهدًا كبيرًا، بينما الكثير منا -حتى في المؤسسات الأكاديمية- لا يُحسن إلا الشحن والنقل من الماضي والتفريغ في الحاضر، ولو اختلف الزمان والمكان والإنسان، وذلك إلقاء بالتبعة على (الآخر) من بعض الوجوه أيضًا.

وقد لا نكون بحاجة إلى التأكيد بأن حقوق الإنسان في الإسلام إنما شرعت بأصل الخلق، ولم تأت ثمرة لمعاناة أو مظاهرات أو صراعات بين الحاكم والمحكوم، أو بين العمال وأصحاب المعامل، أو بين الطبقات الغنية والفقيرة، أو ثمرة للثورات والحروب، فانتزعت انتزاعًا.. وإنما هي مقاصد الدين وغاياته العليا، ورسالة النبوة التاريخية، وأن الصراع التاريخي بين النبوة والكافرين بها هو بين إنكار هذه الحقوق وتقريرها.

حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة:

من هنا ندرك مقاصد النبوة الخاتمة «الإسلام»، التي تعتبر جماع النبوات من لدن آدم عليه السلام، والتي انتهت إليها أصول النبوات جميعاً، وأن المؤمن بها مؤمن بالنبوة التاريخية ومتلق عنها، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون: ٥٢)، وأن الصراع التاريخي كان بين التوحيد والتحرير وبين الخارجين عليه، الذين يريدون أن يجعلوا من أنفسهم آلهة تتسلط على الناس، بين إقرار حقوق الإنسان وبين انتهاكها، لذلك نرى أن مرتكرات العقيدة، والشريعة، والأخلاق، والمسالك، في الرسالة الخاتمة، جميعها تتمحور حول هذه الحقوق أو هذه المقاصد، إيماناً وتشريعاً وممارسة ورقابة، للوقاية من الانتهاك لها، إلى درجة يمكن أن نقول معها: إن حقوق الإنسان في حقيقة الأمر هي مقاصد الشريعة، أو مقاصد الدين، وأن مقاصد الدين هي حقوق الإنسان في الإسلام.

وقد يكون من المفيد أن نتوقف قليلاً عند هذه النقطة، فنلقي عليها بعض الضوء بما يمكن أن يتسع له المجال، فنقول: لقد استقرأ كثير من العلماء التكاليف الشرعية، وأوامرها ونواهيها، في العقيدة والشريعة والعبادة والأخلاق، في الأصول والفروع، وأخذوا بعين الاعتبار أيضاً مراتب الحكم الشرعي في الفعل والكف، أو في الأمر والنهي، وخلصوا إلى أن الشريعة (الدين) إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد في دنياهم

وآخرتهم، وحمايتهم من المفساد وما يفضي إليها، أي أنها تمحورت حول جلب المصالح ودرء المفساد، وأن هذه المصالح لا تتحقق والمفساد لا تدرأ إلا بتوفير ما اصطالحوا على تسميته الكليات الخمس، أو الضروريات الخمس، التي لا تستقيم الحياة وتستقر وتستمر بدونها، وهي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.. ورأوا، بعد التحري والاستقصاء والاستقراء، أن أي أمر أو نهي هو عائد إليها في نهاية المطاف، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وإنما شرع لتحقيق إحدى هذه الكليات الخمس، أو الضروريات الخمس.

فالدين: حاجة فطرية وضرورة حياتية، وعدم «الإكراه»، تحقيق لكرامة الإنسان؛ والنفس: إشباع غريزة الحياة، إقراراً وحماية؛ والعقل: محل أهلية الإنسان وتميزه، يستلزم حق التفكير والإرادة والاختيار؛ والنسل: نزوع وحاجة أصلية للجنس الآخر، يقتضي الحق في ممارسة الجنس بالطرق المشروعة وحماية الأنساب؛ والمال: تلبية لنزعة التملك والاحتياز وما يترتب على ذلك من حق التصرف والتملك والأهلية... إلخ، ولذلك اعتبر الإسلام هذه المقاصد من الثوابت الأساسية لاستقامة الحياة، ورتب على الإخلال بها أو الانتهاك لها عقوبات رادعة.

لقد اعتبر الإسلام الاعتداء على هذه الحقوق جريمة كبرى، وعظم أمرها، كما أنه لم يدع أمر تحديد العقوبة لرأي البشر واجتهادهم، وإنما نص على الجريمة ونص على العقوبة وحددها، وما العقوبات

الحدية في الإسلام، أو العقوبات المنصوص عليها، إلاّ حماية لهذه الحقوق الإنسانية الأساسية وراجعة إليها.

فالقصاص وحد الحرابة والفساد في الأرض، يحمي حق الحياة، فمن قتل نفساً بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعاً، ويحقق الأمن الاجتماعي والنفسي؛ وحد السرقة، إضافة إلى تحريم الغش والاحتكار والربا والميسر والغصب وما وضع لها من عقوبات تعزيرية، يحمي حق التملك؛ وحد الشرب وتحريم المسكرات والمفترات يحمي حق العقل، محل التفكير والتعبير؛ وحد القذف يحمي حق صيانة الأعراض؛ وحد الزنى يحمي حق النسل وعدم اختلاط النسب؛ وحد الارتداد يحمي حق الاختيار والتدين والخروج على الجماعة والعبث بدينها (التارك لدينه المفارق للجماعة).

وهكذا نرى أن الإسلام اعتبر الاعتداء على الحقوق الأساسية جريمة كبرى، ونص على عقوبتها بما أسمى بالحدود الشرعية، والحدود هي العقوبات النصية التي لا مجال للاجتهاد فيها.

وصحيح أن الحدود قد لا تنشئ حقوقاً أو مجتمعاتاً تسوده هذه الحقوق، وإنها وإن كانت تساهم بذلك، لكنها في الأصل لحماية هذه الحقوق وليس لإنشائها، وما وراء ذلك من الانتهاكات الجزئية لهذه الحقوق فترك أمر تحديد عقوباتها للاجتهاد بما أسمى بالتعزيرات.. فإذا كانت عمدة القانون الجنائي: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ليكون

المواطن على بينة من أمره، أدركنا أهمية التنصيص على العقوبات والجرائم الكبرى، التي تنال كيان المجتمع وتنتهك حقوق الإنسان، والتي لم يترك أمرها للاجتهاد من جانب، وكيف أن هذا التنصيص تعليم للإنسان بأهمية النص على العقوبات التعزيرية الاجتهادية أيضاً، ليكون الإنسان على بينة مما يلحقه عند الفعل أو الامتناع عن الفعل.

الحقوق بين النص والواقع:

وقد تكون المشكلة اليوم، وعلى الأخص في عالم المسلمين، قضية حقوق الإنسان بين القيم الدينية والمسالك البشرية، أو بين نصوص الدين وواقع التدين، ذلك أنه بالإمكان القول: بأن كثيراً من علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة، والتي حُذِرنا منها، قد تسربت إلينا بشكل أو بآخر، فجعلت صورة التدين وعلى الأخص التعاطي مع حقوق الإنسان بهذا الشكل البئيس، حيث تسربت إلينا بعض الكهانات، واستمرأها بعضنا، فأصبح يتوهم أنه هو الإسلام والإسلام هو، ولا بد أن يُحترم ويُكرم ويعظم ويبجل، لأن تكريمه تكريم للإسلام وتعظيم له، ولا يجوز أن يحاسب أو يراجع، لأنه يمثل قيم الإسلام، والقيم معصومة فهو يمارس المعصوم وإن لم يدَّع ذلك، وبدل أن يكون في خدمة الأمة، يتمثل قيم الإسلام في سلوكه ويجسدها في حياته وعلاقاته، تصبح الأمة في خدمته، وبدل أن يكون في خدمة المؤسسة التي يعمل فيها تصبح المؤسسة في خدمته (!)

لذلك نرى بعض الناس نفر من الدين بسبب هذه الصور المنفرة، ونرى كثيراً من أفراد المجتمع في هذا المناخ الرديء والتدين المغشوش استمرراً هذه الكهانة، وقد لا يكون له أدنى كسب شرعي، وقد يكون أمضى عمره في تخصصات علمية- وذلك من الفروض الكفائية كما هو معلوم- فيغادرها إلى نوع من صناعة المشيخة ومنابر الوعظ والإرشاد، ويعيش نوعاً من العطالة، وقد يوقع الأمة جميعها في الإثم لعدوله عن تخصصه، وبدل أن يكون في خدمة المجتمع يريد أن يصبح المجتمع في خدمته، وبذلك تمارس صور من التدين تزري بقيم الدين وتحاصرهما وتمون من شأنها، بدل أن تغري بها، فتتحول المشكلة من أزمة تدين لتصبح أزمة دين، والعياذ بالله.

وقد لا نجد حرجاً في القول: بأن هؤلاء الذين غادروا تخصصاتهم العلمية إلى منابر الوعظ والإرشاد، قد أهدروا بذلك حقوق الأمة عليهم، حيث لم يقوموا بواجباتهم، ولم يكتفوا بذلك وإنما تجاوزوا إلى مطالبة الأمة بحقوق لا يستحقونها، أو حقوق ليست لهم، لأن ما لهم من حقوق إنما يتقرر في ساحة اختصاصهم مما تحتاج إليه الأمة.

ولعل من أخطر الإصابات التي نعاني منها على الأصعدة المتعددة، الاستمرار في هذه الصورة من الضخ الخطابي والكتابي عن تميز حقوق الإنسان في الإسلام، وعظمة القيم الإسلامية، وتفردتها، وصوابيتها،

وقدرتها على استرداد إنسانية الإنسان وتحقيق أمنه وسلامه، والإنجاز التاريخي العظيم لهذه القيم، وتنتهي مهمتنا عند النزول من على درجات المنبر، دون التفكير بواقع المسلمين المتردي وانتهاك حقوق الإنسان وإهدار كرامته، ودون التفكير بوضع البرامج والآليات لتنزيل القيم الإسلامية على واقع الناس، وتجسيد هذه الحقوق في حياتهم العملية، والانطلاق إلى فضاءات المجتمع والأمة، ووضع البرامج، وإقامة المؤسسات والروابط والسندوات والنوادي المعنية بحقوق الإنسان وتحقيق كرامته، وإعادة النظر بتطوير نظام الحسبة ومؤسسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإغراء الناس بالقيم الإسلامية، وإقناعهم بها، والإيمان بدورها في تحقيق كرامة الإنسان وتأمين حقوقه.

إن استمرار الكلام عن عظمة الإسلام، وما منحه للإنسان من حقوق، دون النظر في واقع المسلمين وأسباب العطالة لهذه القيم والتبصر بكيفية إعادة فاعليتها فأمر محزن قد ينال من القيم نفسها - كما أسلفنا - ويحمل الناس على التطلع إلى ما عند (الآخر) لعل فيه الخلاص، وعلى الأخص إذا كان من يدعوون إلى تلك القيم هم أول من ينتهكها بسلوكهم، ولا يصرون إلا حقوقهم، ولا يرون شيئاً من واجباتهم.

ولا يعفينا من المسؤولية الإلقاء بالتبعة على (الآخر)، على الأنظمة السياسية والأجهزة الأمنية، أو صور الاستبداد السياسي بشكل عام، لأن

فضاءات المجتمع كبيرة، وكبيرة جداً، ودوائر الخير فيه تتسع لبذر الخير ورعايته، لكن المشكلة أننا نحاصر أنفسنا، أو نسوغ عطالتنا، دون أن نفكر كيف نتحول نحن إلى أدوات للتغيير، كل بحسب موقعه.

ولعل من المفارقات العجيبة والأمور الغريبة، أن تكون حقوق الإنسان أكثر انتهاكاً في عالم المسلمين، الأمر الذي يقود مجتمعتنا، في معظم الأحيان، إلى انفجارات اجتماعية ومجازفات خطيرة، تهلك الأمة وتجعل بأسها بينها شديد، وتبدد الطاقة، وتقضي على الآمال، وتغري (بالآخر)، حيث يتمتع الإنسان بأقدار كبيرة من حقوقه وكرامته، لأنه قد يجد نفسه هناك ويفتقد نفسه هنا، وقد يستطيع أن يقول في الشارع ما لا يستطيع قوله في بعض مساجد العالم الإسلامي (!) وهذا من البلاء والفتنة والصراع الثقافي الذي لا ينفع معه الادعاء، ذلك أن إمكانية النهوض الحضاري تركز أساساً على كرامة الإنسان وحماية حقوقه، حتى يتمكن من استثمار طاقاته والانطلاق وإعادة البناء، خاصة أن كل الادعاءات التاريخية لعوامل النهوض التي تجاوزت الإنسان إلى أشياءه باءت بالفشل، وفتحت المجال لتقدم (الآخر)، والمشكلة أننا نلغي الإنسان ومن ثم نتساءل: لماذا هذا التخلف؟!

ولعل من نعمة الله تعالى على هذه الأمة، امتلاكها لإمكان النهوض الحضاري عندما تعزم على الرشد وتأخذ ما آتاه الله بقوة.. فهي تمتلك

النص الإلهي السليم، أو القيم المعيارية للفعل والسلوك البشري، الخارجة عن وضع الإنسان وعبثه.

كما تمتلك التجربة المعصومة من السيرة في تنزيل هذه القيم على واقع الناس، وتجسيدها في برامج وممارسات بشرية، إضافة إلى التاريخ الغني بعبر السقوط والنهوض، التي لم تقتصر على تجربة الرسالة الخاتمة وإنما تتقدم إلى الإفادة من رصيد تجربة النبوة التاريخية، والكثير من الفترات التاريخية التي مكنتها من التجاوز ومعاودة الانطلاق.. فسلامة المعايير كفيلة بإعادة التصويب باستمرار.. وتبقى المشكلة في كيفية التعامل مع المعايير أكثر منها في مسالك الناس وصور التدوين.

وعلى الرغم من واقع الإنسان في عالم المسلمين، أو واقع حقوق الإنسان، التي قد لا ترقى إلى مستوى حقوق الحيوان في بعض الثقافات والمجتمعات الأخرى، مع ذلك ما تزال القيم الإسلامية - معقد الأمل - في امتداد وصعود وظهور، والإيمان بها يمتد في سائر الحضارات والثقافات والشعوب، مهما كانت درجة رقيها أو تخلفها، ولعل ذلك مؤشر على أن القيم الإسلامية الخالدة قادرة على إقناع الإنسان بها، والارتحال إليها، مهما كانت سويته الحضارية، ومهما كان الواقع الإسلامي، وهذا من الإمكان الحضاري للقيم الإسلامية القادرة باستمرار على انتشار الإنسان ليجد إنسانيته فيها، وهذا مؤذن بظهور الدين (الإسلام) على الدين كله، على الرغم من إصابات المتدينين التي قد لا تثير الاقتداء.

ولا نزال نعتقد أن الإصابة الأساس تكمن في أدوات توصيل القيم الإسلامية وما نالها من العطب.. ومما لا شك فيه أن الالتزام بها أو التحلي بها وتوصيلها بالقدوة، يعتبر من أهم وسائل توصيلها وأكثرها تأثيراً.

فالإسلام اليوم يظهر وينتشر بقوة مبادئه، وسلامة معاييرهِ، وبعدها عن التحيز، ورصيدها في الفطرة الإنسانية، وتحقيقها لكرامة الإنسانية.. ولعل الإشارة إلى بعض المنطلقات الأساسية لحقوق الإنسان، تفسر لنا انتشاره وظهوره المستقبلي على الدين كله.

وقد يكون من أبرز المنطلقات: إعلان المساواة التي هي روح الحضارة الإنسانية، فالناس في الإسلام ينحدرون من أصل واحد، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ...﴾ (الحجرات: ١٣)، والرسول ﷺ يقول: «الناس بنو آدم، وآدم من تراب.....» (أخرجه الترمذي).

والإيمان في الإسلام بالإله الواحد، وتوجيه الخطاب للناس جميعاً، يسوي بين الناس، ويدفع تأله البشر وتسلط بعضهم على بعض، والتخلص من العنصريات والألوان والأجناس والشعب المختار، ذلك أن الإسلام دين مفتوح للجميع، والأكرم هو الأتقى، وليس حكراً على جنس أو عرق أو طبقة أو جغرافية أو لون، وأن الحضارة الإسلامية

جاءت نسيجاً من جميع العروق والأجناس والطبقات والمواقع الجغرافية..
فالتوحيد يعني التحرير - كما أسلفنا - ذلك أن الإشكاليات التاريخية
المستهدفة لإنسانية الإنسان وحقوقه إنما تركزت حول التمييز بشئ
أشكاله، وتسلب الإنسان على الإنسان، وإكراه الإنسان على ما لم يقتنع
به.. فالقيم التي معيارها وشعارها: «لا إكراه»، مرشحة لورثة الحضارة
والإنسانية واسترداد إنسانية الإنسان في كل مواقعها .

لذلك كم نحن بحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات للتأصيل
والتدليل على أن مقاصد الشريعة، بعد النظر والتدقيق، هي حقوق
الإنسان، الهدف منها توفير الحقوق وحمايتها، وبيان ما تتميز به التعاليم
والمعايير الإسلامية من منطلقات تؤكد وحدة الأصل البشري، وما يترتب
عليها من المساواة التي تعتبر روح الحضارة، والتأكيد على كرامة الإنسان
بأصل الخلق والتكوين، لمجرد كونه إنساناً، مهما كان لونه وجنسه
ودينه، كما تؤصل وتؤسس لحرية الاختيار تحت شعار: «لا إكراه»،
وتعتبر أن إلغاء الاختيار والإرادة إسقاطاً لإنسانية الإنسان.

إن «الإكراه»، أكبر من القتل، قال تعالى: ﴿وَأَلْفَيْتَنَّهُ أَكْبَرُ مِنْ
أَلْقَلِّ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وإن الاعتداء على حقوق الإنسان يشكل جريمة
اجتماعية وفردية، رتب الإسلام عليها عقوبات نصية حدية، ولم
يترك أمرها للاجتهاد، حيث لا تستقيم الحياة إلا بتوفيرها.

وكم نحن بحاجة كذلك لتحرير بعض الأحكام الفقهية، وأهمية الاجتهاد في إدراك مواصفات الخطاب الإلهي، وشروط تنزيله على محاله، عندما تتوفر الاستطاعات التي تعتبر مناط التكليف، وأهمية تطوير وسائل الرقابة العامة لحراسة الحقوق، وإبراز دور الحسبة في حماية الحقوق، والتأسيس لهذه الوسائل في إطار المجتمع المدني، ومحاولة فك الحصار عن القيم الإسلامية، وإعادة النظر بوسائل توصيلها لإلحاق الرحمة بالعالمين.

وتشتد الحاجة أكثر فأكثر إلى البحوث التأصيلية في ظل الموجة العاتية لانتهاكات حقوق الإنسان، باسم حقوق الإنسان، وعودة التأله البشري، وتسلط الإنسان على الإنسان، تحت مظلة الدفاع عن حقوق الإنسان، حيث أعطت بعض الدول لنفسها حق «الفيتو»، الذي أشبه ما يكون بالمقصلة التي تقطع رقاب الشعوب، وتغتال حقوق الأمم وليس الأفراد.

حقوق الإنسان
في القِيم والوَاقِع

جعل الله سبحانه وتعالى التنوع في الأجناس والألوان واللغات سبيلاً
 للتعارف والتعاون والتكامل، وليس سبيلاً للتنازع والتناحر والتمايز
 والاقتتال والاستكبار في الأرض، فقال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ
 مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣)، وقال
 تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْخَلْقُ الْإِنْسَانُ الَّذِي يَخْلُقُكُمْ
 فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ يَرْجِعُكُمْ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يَخْرِجُكُمْ مِنْهَا لِيُقَاسَىٰ أَفْعَاكُهُمْ
 أَفْأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الروم: ٢٢)، واعتبر الاختلاف والتنوع ثمرة لحرية الإنسان، التي تعتبر
 أساس حقوقه جميعاً، وحرية ثمرة لكرامته، ومسؤوليته ثمرة لحرية، فقال
 تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ الْمَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ
 النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩).

وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ
 إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (هود: ١١٨-١١٩)، وبذلك جعل
 حق الاختلاف من لوازم الخلق، ومن سنن المدافعة المؤدنة بالنمو
 والامتداد والتنافس في الكسب والترقي.

لذلك كان من العبث والغباء والتعصب، التنكّر لهذا الاختلاف الواقع في الحياة، والتوهم بأن الناس يمكن أن يكونوا نسخاً مكررة، لأن ذلك مغاير لإرادة الخالق لواقع الخلق، ولل فروق الفردية واللغوية واللونية والجغرافية والمناخية... إلخ.

ذلك أن مثل هذا التوهم مدعاة للتعصب والتناكر والتنافر والاقتيال والتفاخر والتمايز، بدل أن يعتبر سبيلاً للتكامل والتحاور والتشاور والتعاون والإثراء الفكري والتبادل المعرفي.

ولقد أكد الرسول ﷺ في حجة الوداع أهم المعاني والحقوق الإنسانية وفي مقدمتها المساواة، وأوصى بها أمته قبل الانتقال إلى الملاء الأعلى؛ وأعلن في فتح مكة، بعد أن دانت الجزيرة العربية للإسلام، المساواة في الحقوق الإنسانية - وكانت قد تحركت أهواء الثأر، واستحكمت نشوة الظفر والغلبة في بعض النفوس، وسمع ﷺ من بعض صحابته من يقول: «اليوم يوم الملحمة»، فأجاب: «اليوم يوم الرحمة» - وقال ﷺ: « قَدْ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْكُمْ غَبِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ - أي تكبرها ونحوها - وَفَخَرَهَا بِالْآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ ثَرَابٍ » (أخرجه الترمذي، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ).

لقد أكد الرسول ﷺ في خطبة حجة الوداع الركائز الأساسية لحقوق الإنسان فقال: «... إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ،

كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا كُلُّ شَيْءٍ
 مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنْ
 أَوَّلَ دَمٍ أَضَعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، كَانَ مُسْتَرَضِعًا فِي
 بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلْتُهُ هَذَا، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُ رَبَانًا،
 رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ... وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ
 مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي
 فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ، وَأَذَيْتَ، وَنَصَحْتَ..
 فَقَالَ يَاصْبَعَهُ السَّبَابَةُ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: اللَّهُمَّ
 اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» (أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ).

وكانت حياته ﷺ أنموذجاً مجسداً لعدم التميز عن الناس، في لباسه،
 وطعامه، ومجلسه، وعبادته، وتعامله، حيث كان الأعرابي إذا دخل
 لا يستطيع تمييزه من بين أصحابه فيقول: أيكم محمد؟ ليتوجه إليه.

وظلت هذه القيم والنماذج، كما جاءت في معرفة الوحي، في
 الكتاب والسنة، تحكم الحياة الإسلامية، حتى أصيبت الأمة بحال من
 التراجع والتخلف والفراغ والغياب الحضاري، الذي يأذن عادة بامتداد
 (الآخر) ليغطي جميع مساحات الحياة، بثقافته وحضارته ومنتجاته
 وفلسفته للكون والإنسان والحياة، حتى كادت معرفة الوحي تتحول على
 يد كثير منا إلى نصوص جامدة نتفاخر بصحتها وثبوتها وصوابها والطرائق

أو المناهج التي نُقلت بها، وقد تتحول في مناخ التخلف إلى ثنائيات وحبس للتبرك ودفع الحسد، وإلى لوحات معلقة في البيوت والمساجد والمتاحف والمعارض، دون التفكير بكيفية التعامل معها وإعمالها في واقع الحياة، وتنزيلها على حياة الناس بحسب استطاعتهم، سعيًا للارتقاء بهذا الواقع، وتقويمه بقيم الدين.

إن التفاخر بتلك المعرفة، وما جاءت به القيم الخالدة، والحديث عن عظمتها وتميزها وقدرتها على الإنجاز، دون تجسيدها في الواقع أو إعمالها في الحياة، سوف يؤدي إلى لون من الارتباب غير المعلن بها، وبدل أن تكون سبيلًا ودافعًا للنهوض والارتقاء تصبح مشكلة وعائقًا، وخاصة عند أصحاب النظرات المبسرة، العاجزين عن التمييز بين القيم ودورها وعطائها التاريخي وقدرتها، وبين عجز وتخاذل المتعاملين معها. إذ كيف يمكن لنا أن نوفق بين ما يمتاز به هذه القيم من العظمة والتميز والخلود والحيوية والقدرة على الاستجابة لتطور الحياة وحركة الإنسان، وبين الواقع المتردي للمؤمنين بها، المدافعين عنها؟

فإذا كان الشك لا يتطرق إلى هذه القيم بطبيعة مصدرها ودقة مناهج نقلها وإنجازها التاريخي، فإن الإشكالية كل الإشكالية إذن في الناس الذين يتعاملون معها، والذين يوجنون أنفسهم بالكلام عن عظمتها وقدرتها على الإنقاذ وهم على ما هم عليه من التردّي

والتخلف والسقوط الحضاري والتمزق الذاتي والغياب شبه الكامل لحقوق وكرامة الإنسان (!).

وما لم نقوم بدراسات موضوعية ومتنوعة لحال الأمة، ونكتشف الأسباب الحقيقية لتخلفها، ونذكر السنن والقوانين النازمة للحياة والأحياء، ونمتلك القدرة للتعامل معها، ومعاودة إخراج الأمة المسلمة، واسترداد حقوق الإنسان كما شرعها الله، فسوف يضل سعيها، ونبقى نرواح في أماكننا، ونخشى أن نضيع أجيالنا وأعمارنا دون جدوى حقيقية، ولا تشفع لنا النوايا الطيبة والأمانى الصادقة والأحلام الوردية، وإن شئت فقل: أحلام اليقظة التي نعيشها.

من الإحساس إلى الإدراك:

وفي تقديرنا، أن تحديد مواطن الخلل، واكتشاف الأسباب المنشئة له، والقوانين والسنن التي تحكمه، لا يمكن أن يتم بالخطب والشكوى ورفع الأصوات ومجرد الإحساس بالأزمة، وقد قضينا من عمرنا ردحاً نخطب ونخطب لكن كحاطب ليل.. لذلك نرى أنه لابد مع الإحساس، الذي يثير مشاعرنا ويسترد فاعليتنا، من الإدراك الكامل للمشكلة الذي يحرك عقولنا والإحاطة بأسبابها، ومعرفة علمها، وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال ما لم نعاود النفرة من جديد لتتفقه في الدين، بكل شموله وأبعاده ومعطياته، ونسترد الكثير من الفروض الكفائية الغائبة، ونتوفر على جميع

الاختصاصات بشعب المعرفة، وبذلك نصل إلى مرحلة النضج المعرفي والعلمي والسياسي قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة: ١٢٢).

ذلك أن تقسيم العمل والتخصص في شعب المعرفة يؤدي إلى الإلتقان والإبداع وزيادة الإنتاج وتراجع نسبة الخطأ ﴿وَلَا يَنفِكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٤)، كما يؤدي إلى التكامل وإعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية من جديد.

إننا إذا أحسننا بناء التخصصات العلمية في شعب المعرفة جميعاً، واعتبرنا ذلك نفرة جهادية ودينياً من الدين، حيث إن فرض الكفاية (الاختصاص العلمي) يتحول ليصبح فرض عين بالنسبة للذي اتجه إليه وتخصص فيه، فإننا بذلك نبني عقل النخبة المؤطر بمرجعية الوحي وأهدافه.. وهذا البناء المتخصص، هو الكفيل باكتشاف مواطن الخلل، ووضع الخطط لانتشال الأمة وتحقيق إنجازها، ومعاودة إخراجها من جديد، استجابة لقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ...﴾ (التوبة: ١٢٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بَِّهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُمْ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ...﴾ (النساء: ٨٣).

وفي تقديرنا أن مشكلة الأمة لا تحل ما لم نتحول من الإذاعة والخطب والتلقي بالألسنة والحماس لقضايانا، إلى ردها للمتخصصين من أولي العلم، لاستنباط الحلول، واقتحام العقبة، وفك رقابنا من ربة التخلف، مهما كانت المرحلة شاقة والتكاليف باهظة والرحلة مضنية.

أما التحول من الاجتهاد والهَمّ والعمل والتخصص الموصل إلى الإنجاز العلمي، إلى الحديث عن الإعجاز العلمي للنص - الذي قد يصب في حانة إثبات النص - وبالذات عندما يكون الإنجاز الذي نتحدث عنه قد أبدعه (الآخر)، فإن ذلك قد يكون من مظاهر التخلف الذي نُرضي به عواطفنا، ولا ندري أننا ندين أنفسنا، ولا نتقدم بهذا التباهي خطوة واحدة.

إن عظمة النص وإعجازه إنما هي في إنجازها، وقدرة أهله والمؤمنين به على اغتنامه، وتوظيفه في معالجة مشكلاتهم، وتقديم الحلول الشرعية لها.

ونعتقد أن النفرة للتفقه في الدين وتحصيل التخصص في الشعب المعرفية المتنوعة، تقتضي فعلاً وصبراً ومجالدة ونكران ذات وتواضعاً وإخلاصاً وصواباً وتفانياً في خدمة الأمة، لذلك قد لا نستغرب في حقب التخلف عندما نرى الكثير يتحول عنها، يتحول من الفعل المقدور إلى الانفعال والصعود إلى المنابر، التي قد لا يمتلك من أدواتها شيئاً، لأنها قد

تحمل له الارتفاع والظهور والثناء والتعظيم والتبجيل، وبذلك تبقى الثغور المعرفية والتخصصات العلمية مفتوحة في جسم الأمة، يتقدم لملئها (الآخر) بثقافته وحضارته وإنجازته، وتتحول وظيفتنا للبكاء على الأطلال والماضي، الذي لا نستطيع استرداده، لأن ذلك مستحيل، ولا الإفادة منه والاتعاظ بعيره وإضافة رصيده إلى حياتنا.

من الآثار السلبية لتراجع الحقوق:

وقد تكون المشكلة أن المناخات السياسية والثقافية والاجتماعية وانكماش حقوق الإنسان في بلاد المسلمين تساهم سلبياً باستمرار التردّي والتخبط وطرّد أهل الخبرة والعلم والإبداع، وتقدّم أهل الثقة والولاء، ظناً منها أن الثقة والولاء إنما يكون بالجهل والغباء، وهكذا يتكرّس التخلف نتيجة للإصرار على بقاء هذه المناخات، ويُقتل الإبداع، ويُحارب تكافؤ الفرص الذي هو من أخصّ خصائص حقوق الإنسان، وتُلغى الحريات، وتُدمر شخصية الإنسان، وتُسلب إنسانيته باسم المصلحة العليا للوطن، أو الضرورة القصوى للأمن ومواجهة العدو المتربّص بنا، وتُعطل عمليات النقد والمراجعة والتشاور، ويُحجر على عقل الإنسان، أساس تكريمه وحقوقه، بحجة أن ذلك يخلخل الصفوف، ويُصّر العدو بنقاط الضعف، وما إلى ذلك من الفلسفات

السائدة المحزنة التي أقل ما يقال فيها: إنها تعطيل للإنسان، وتدمير لحقوقه، وتكريس للتخلف.

ولاندري كيف يتقدم مجتمع بأفراد مشوهي الشخصية، ومعوقي الإنسانية، ومهدوري الكرامة؟ وإلا ما معنى أن يتفوق الإنسان العربي المسلم هناك في بلاد غير بلاده وتاريخ غير تاريخه، وحضارة غير حضارته، ويعجز هنا في بلاده (!) ينمو هناك ويتخاذل هنا (!) يكون إنساناً صالحاً منتجاً في مجتمع قد لا يمت إلى حضارته بصلة، وإنساناً فاسداً مفسداً يجب مطاردته في مجتمعه وحضارته؟

إن الرصيد الكبير من العلماء والطلبة والباحثين، الذين هجروا أوطانهم لانعدام الحرية وحقوق الإنسان، وتحولوا إلى دماء في شرايين المجتمعات الأخرى وإمكانات علمية في مصانعها ومعاهدها وجامعاتها ومستشفياتها، شاهد إدانة وهو كفيل لو أتيحت له الأقدار الدنيا من الحرية وحقوق الإنسان، أن يتحمل نهضة العالم العربي والإسلامي، لكن للأسف أصبح المسلم والعربي يجد نفسه هناك ويفتقد ذاته في عالمه.

ومع الأسف الشديد، نرى الكثير من العاملين في الحقل الإسلامي قد وقعوا بالفخاخ نفسها، ولحق بهم ذلك الوباء الاجتماعي الخطير، وقد لا تخرج الكثير من ممارساتهم عن ما هو شائع وسائد.. فكيف يستطيعون إنقاذ الأمة وعلاج الناس وهم يعانون من أمراضها، من الزعامات المزمنة

والعاجزة، والضيق بالرأي الآخر، وتحريم النقد والمراجعة، وتقديم أهل الثقة والتحزب وإبعاد أهل الرأي والخبرة والمناصحة، وتسويق التراجع والتقهقر بأسباب خارجة عن الذات؟ فكيف وحالتنا هذه يمكن لنا أن نثير الاقتداء؟

لقد تحول بعض مؤسسات العمل الإسلامي إلى إقطاعات بشرية مغلقة تحمي نفسها بأسوار من الحزبية والتعصب، واتهام (الآخر) وغمط فضائله(!) وقد تكون المصيبة الأكبر أنها أصبحت ترى نفسها، بما تدعيه من إيمان وفضل، فوق الآخرين، بدل أن يمنحها إيمانها وأخلاقها التواضع واللين والحرص على هداية الآخرين والدعوة لهم بالهداية والإيمان، وليس الدعوة عليهم(!) وكأنها تفرح بخطأ الآخرين وخروجهم، ونفاقهم وعدم صوابهم، وكأن سقوطهم مطلوب ليصبح دليلاً على نجاحنا وتميزنا(!)

ونقول بكل صراحة وواقعية وموضعية: بأن الإسلام مجتمع مفتوح للناس جميعاً، وليس حكراً على أحد، وليست التنظيمات والجمعيات والجماعات الإسلامية إلا وسائل لجمع الطاقات وتوفير الخبرات وتكاتف الجهود، لتحقيق كسب أكبر للقضية الإسلامية، لكن المشكلة كل المشكلة أن تنقلب الوسائل إلى أهداف، وتتحول بعض الجماعات إلى طوائف مغلقة، وأحزاب متعصبة، وأجسام منفصلة عن جسم الأمة وأهدافها.

لذلك، لا بد لهذه الجماعات والجمعيات والمؤسسات أن تتمثل الإسلام، وتتدرب على المعاني الإسلامية، وتمارس وتحترم عملياً حقوق الإنسان، وتخضع عملها للمراجعة والمناصفة والتقويم والتشاور، حتى تثير الاقتداء، وتغري الناس باعتناق قيم هذا الدين، وممارستها عملياً.

احترام الحقوق معيار التدين:

إن احترام الحقوق الإنسانية مظهر من أرقى مظاهر التدين الصحيح، ودليل على الترقى والنضج الإنساني، ومؤشر على سلامة الشخصية من الإصابات، وتمثل لقيم النبوة، ذلك أن الذي يفكر بانتهاك الحقوق يكون هو المصاب الأول بذلك، أو الضحية الأولى لذلك.. فالإنسان المؤمن السوي المتزن، الذي يقدر قيمة الحرية وتكافؤ الفرص والتفاضل بالكسب والتنافس في ميادين الخير، هو المؤهل، عن طريق الاستبطان النفسي، لاستشعار حقوق الآخرين، والإحساس بأن أي انتهاك لتلك الحقوق هو ثلمة في شخصيته أولاً وقبل كل شيء.

بل نستطيع القول: إن احترام حقوق الإنسان هي معيار الترقى والتدين السليم، وإن انتهاك حقوق الإنسان وممارسة العنف والإكراه نوع من السقوط ولون من الجاهلية.

ولعل فيما يروى من قصة سيدنا أبي ذر الغفاري رضي الله عنه في هذا الشأن ما لا يدع استزادة لمستزيد، حيث يروى أن أبا ذر،

رضي الله عنه، سَابَّ رجلاً وعيَّره بأمه، فقال له: مه يا ابن السوداء (!) فما كان من الرجل إلا أن شكاه أمره للرسول ﷺ.

عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سَابَيْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ فَقَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ:» (أخرجه البخاري).

ومنذ تلك اللحظة لم يُعرف أبو ذر من غلامه.

وفي قصة جبلة بن الأيهم أيضاً مع الأعرابي دلالة على المساواة التي أشاعها الإسلام في مجتمعه بين الناس جميعاً: فـ «بينما كان جبلة ابن الأيهم، أحد ملوك الغساسنة، يطوف بالكعبة، بعد أن أسلم، وإذا أحد الطوائفين يدوس على إزاره، فالتفت إليه مغضباً، ثم لطمه على خده، فقال له هذا الطائف: لأشكونك إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. وبين يدي عمر بث الرجل شكواه. فاستدعى عمر جبلة وسأله: أحقاً ما يقول الرجل أنك لطمته على خده؟

قال جبلة: نعم، ولولا أننا أمام بيت الله لقطعت أنفه بسيفي هذا.

فقال له عمر: ولم؟

فأجابه جبلة: لأنه داس على إزارى وأنا أطوف بالبيت.
عندها قال عمر: اختر لنفسك واحداً من أمرين: إما أن تعتذر له
وتترضاه وإما أمرته أن يلطمك.

فذهش جبلة الملك الغساني من حكم عمر، وقال له: كيف تسوي
بيني وبينه! إنما أنا ملك وهو سوقة؟

قال له عمر: إن الإسلام سوى بينكم، فلا فرق بين الملك والسوقة..
فقال له جبلة: أجلي حتى اختار. فأجله عمر ثلاثة أيام. فلما كان الليل
هرب مع حاشيته إلى بلاد الروم» (انظر قبسات من حياة الرسول ﷺ
لأحمد عساف).

وهنا نلاحظ كيف هرب جبلة من مجتمع المساواة وحقوق الإنسان
التي كانت سائدة في عصر عمر، الخليفة الراشد رضي الله عنه، ليلتحق
بالروم، المجتمع الطبقي.. أما اليوم، وبعد أن غابت أحكام الشريعة عن
واقع الكثير من المجتمعات المسلمة حيث يشيع الظلم، فالناس يهربون إلى
المجتمعات التي تراعي حقوق الإنسان.

وهنا تجدر الإشارة للفروق الكبيرة بين النبوة والفلسفة، فالنبوة عقيدة
وعمل، إيمان واستقامة، ومن أكبر المقت عند الله أن يقول الإنسان
ما لا يفعل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ كَبُرَ
مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿ (الصف: ٢-٣) .. والفلسفة

أحلام وأفكار وردية، ورؤى طوباوية، تسبح في عالم الخيال والمثال، بعيداً عن الواقع والتجسيد في حياة الناس، لذلك استطاعت النبوة التغيير وإمكانية إحداث الحراك الاجتماعي، بينما عجز كثير من الفلاسفة حتى عن تغيير أنفسهم، بل كان بعضهم مثلاً للتندر والممارسات الشاذة التي لا يقبلها عاقل، بله فيلسوف.

وبالإمكان القول: بأن الإسلام بعد هذا التاريخ الثقافي والحضاري والإنساني وما توفر لنصوصه في الكتاب والسنة من المنهج النقلي، الذي يعتبر مفخرة من المفاخر العلمية الإنسانية، وليس الإسلامية فقط، لم يعد بحاجة إلى التوقف طويلاً والحديث عن عظمته وتميزه وتحريره للإنسان وحماية حقوقه، ذلك أن الأمة المسلمة هي الأمة الوحيدة تاريخياً وحاضراً ومستقبلاً التي ما تزال تمتلك النص الإلهي السليم الخالد، الذي إذا ما أحسنت التعامل معه أمكنها النهوض من جديد، وقد كان هذا النص أساس النهوض تاريخياً بعد كثير من الكبوات والسقوط والهزائم، التي تكاد تكون ماحقة، حتى ظن بعض الغافلين أن الأمة قد تُودَّع منها .

لذلك، فاشتداد الأزمات لا يخيف، بل يمكن أن يشكل استفزازاً وبصيرة وتحدياً، يجمع الطاقة، ويلم الشتات، ويثير الفاعلية، ويحرّض القوى الكامنة، وينبه القطاعات الغافلة في الأمة، لتقلع من جديد..

وهكذا يتم التداول في الأيام، وما تكاد الأمة تبلغ الشيخوخة حتى تولد من جديد، وتتمكن من تجاوز الأزمات، وتستأنف المسير.

نعود إلى تأكيد القول: بأن الإسلام بعد هذا التاريخ، ليس بحاجة إلى الشهادة على عظمته وتميزه عن سائر القوانين والشرائع، لأن ذلك أصبح أقرب ما يكون للبدهيّات، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى، والذي لم يستدل بها لن يستدل، لأن المشكلة ليست في الدليل قوة وضعفاً وإنما بذات المُستدل، ما لحقه من إصابات الجحود والنكران والتعصب.. وقد نرى أن الاستمرار في هذا الموقف الدفاعي: رد الشُّبه والحديث عن عظمة الإسلام، أو التوسع في ما يمكن أن نسميه الفكر الدفاعي، يخشى معه أن نمكّن العدو من استنزاف طاقاتنا، والتحكم باهتماماتنا الفكرية وأنشطتنا الذهنية، واستلام زمام المبادرة والفعل، ووضعنا في ساحة الانفعال باستمرار.

إن اختلال النسب وصرف الجهود كلها صوب الموقف الدفاعي لإثبات عظمة الإسلام وتكريمه للإنسان وحمايته لحقوقه، واعتباره ذلك من الدين، والمباهاة بإنجازاته التاريخية، سوف يكون، وإلى حد بعيد، على حساب التفكير بالوسائل والكيفيات والآليات، التي تجسد هذا الإسلام في حياتنا، وتنزله على واقعنا.

الوجه الآخر للمقارنة بين الإسلام والقوانين:

ولعل وجهة المقارنة بين الإسلام والقوانين والشرائع الأخرى، أو المقاربة معها، هو من بعض الوجوه استمرار في التدليل على عظمة النص وثبوته، على أهمية ذلك وفائدته، ومع ذلك لابد أن نعترف أننا شغلنا أكثر من اللازم بإثبات النص والكلام عن عظمته وخلوده، ودوره في استرداد إنسانية الإنسان، وقد أصبح الأمر من البدهيات - كما أسلفنا - وجاء الكثير من ذلك على حساب التفكير بكيفية إعمال النص، حيث إننا قد نرى أن الاجتهاد في إثبات صحة النص إنما هو للاطمئنان إليه، والارتياح لإعماله في حياتنا، فثبوت النص يمكن أن يعتبر من المقدمات، وإعماله هو الهدف الأخير من الجهد في إثباته.

وبعد هذه الرحلة الطويلة والجهود العلمية والثقافية في إثبات النص وحمايته، الذي انعكس على التدوين، ووضع أصول الفقه، ومصطلح الحديث، وقواعد اللغة وعلم القراءات، وعلم التجويد، وعلم البلاغة، إلى آخر ما يمكن اعتباره من علوم الوسائل، بعد هذه الرحلة العلمية العظيمة، لابد أن نبدأ التفكير، أو تحويل قدر كبير من الجهود من إثبات النص، وقد ثبت وتلقته الأمة بالقبول ولم يتمكن العدو من تسجيل إصابة واحدة طيلة هذا التاريخ، إلى التفكير بإعماله لإنتاج الإنسان الجديد المعاصر،

الذي يتمتع بحقوقه كما شرعها الإسلام، ويكون قادرًا على حمل الرسالة وإيصال الخير وإلحاق الرحمة بالعالمين، ذلك أن فاقد الشيء لا يعطيه.

ولابد من الاعتراف أيضًا بأن المقارنات والمقاربات بين النص والشرائع الوضعية والقانونية هي في حقيقة الأمر لون من النشاط العلمي والثقافي الذي يتمحور حول فضائل وخصائص وتميز النص، ويبقى محورها النص، وليس التفكير والاجتهاد بآليات إعماله، وكيفية استرداده لإنسانية الإنسان، وتأمين حقوقه.

ويمكن أن نقول: بأن المقارنات في المجالات المتعددة، التي ترافقت مع حركة اليقظة والوعي الإسلامي، تمتد لأكثر من نصف قرن، إن لم نقل قرنًا كاملاً، ولقد آن الأوان بعد هذه الرحلة العلمية والثقافية التي لم تدع استزادة لمستزيد -في رأينا- من أن نعاود طرح الموضوع بشكل آخر، وهو إجراء المقارنات والمقاربات بين واقع الإنسان وحقوقه في المجتمعات ذات القوانين الوضعية، ومقارنة ذلك بواقع الإنسان وحقوقه في بعض بلاد المسلمين، حتى تلك التي تدعي تقليد الغرب وما يعيشه من بؤس وفقر وجهل وأمية واستبداد سياسي يقبع وراء ذلك كله، حتى لنكاد نقول: إن الحيوان في بعض بلدان العالم يتمتع بأقذار من الحقوق ما لم يتمتع بها إنسان بلاد المسلمين.

وهنا قد يقول قائل: إن السبب في ذلك هو الانسلاخ عن الإسلام وإقصائه عن واقع الحياة، فالواقع القائم ليس المسؤول عنه الإسلام وإنما القوانين والشرائع البديلة التي تحكم الحياة في بلاد المسلمين (!) وهذا صحيح إلى حد بعيد لكنه من وجه آخر تبسيط شديد للإشكالية.

إن ذلك ولو قُبِلَ من حيث المقدمة، فلا يجوز قبوله من حيث النتيجة.. إنها مسؤوليتنا عن: لماذا صار الأمر إلى ما هو عليه؟ ولماذا انسلخ المسلمون أو المجتمعات الإسلامية عن دينها وقيمها؟ وكيف يمكن لنا أن نضع الأساليب والخطط والمناهج ونرسم معالم لطريق العودة؟ فإذا سلمنا بأن الإسلام عظيم وخالد، فكيف يمكن لنا أن نحقق هذه العظمة في حياة الإنسان؟ وكيف يمكن أن نحقق الخلود الذي يعني القدرة على الإنتاج في كل زمان ومكان في مجتمعاتنا اليوم؟ فأين الخلل، وماهي السنن والقوانين التي أدت بنا إلى هذا الواقع؟ وكيف يمكن التعامل معها ومدافعة قدر بقدر؟

إن المطلوب اليوم -فيما نرى- عدم الاقتصار على مقارنة الإسلام بالقوانين والشرائع الأخرى، وإنما مقارنة مجتمعات المسلمين بمجتمعات الحضارة الغربية، أو مجتمعات الحضارات الأخرى، وتحديد المواطن التي لا بد أن يتوجه إليها الجهد عن علم ودراية وخبرة واختصاص.. لا بد من التوقف عن تلقي الإشكاليات بالألسنة وإذاعة ما نعاني من الأمن

والخوف واللجوء إلى الخطب الطنانة الرنانة، والتحول إلى استدعاء أهل الاختصاص والخبرة والعلم ليستنبطوا الحلول، ويعالجوا المشكلات، استجابة لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٨٣).. أي لابد من التحول إلى الفقهاء، بالمعنى الواسع لمصطلح الفقه، الذي يستوعب شعب المعرفة والاختصاصات جميعاً، وإدراك حدود مهمة الخطباء ودور الفقهاء والخبراء.

فلم يعد يكفي في عالم اليوم، وبعد هذه الرحلة الطويلة الممتدة لزعامة الخطبة، أن نقول: بأن السبب هو بُعد الناس عن الإسلام، وإن النهوض مرهون بعودتهم إليه، حيث مازلنا نردد هذا من أزمنة بعيدة دون أن نتقدم أو نحقق إنجازات مقدورة وحلول ناجعة.

إن هذه الحقيقة لم تعد محلاً للنظر من جميع المسلمين تقريباً، لكن المطلوب أن نطرح الإشكالية بالشكل الأكثر دقة وجدوى، ونخضعها للتحليل والتعليل: لماذا انسلخ المسلمون عن الإسلام، وأهدرت حقوق الإنسان في بلاد المسلمين؟

وهذا التحليل يتطلب فقهاً لسنن السقوط، ويتطلب أدوات تحليل صحيحة، كما يتطلب تخصصات متنوعة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية والحضارية، فإذا انتهينا من تحليل الظاهرة، وردنا إلى أسبابها الحقيقية،

على مستوى الذات (والآخر)، وانتهينا من التشخيص وتحديد مواطن الخلل وسببه، ننتقل إلى عملية العلاج بكل ما يتطلب من أدوات وتخصصات واختبارات وتقويم ومراجعة.. كيف نعود للإسلام لننهض، ونسترد إنسانية الإنسان، ونحمي حقوقه، ونؤهله لحمل الرحمة إلى العالمين، ونستشعر مسؤوليتنا عن مواقفنا تحت شعار: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، بعيداً عن العقلية الذرائعية والسباحة في بحور من الخطب بدون شواطئ ولا بوصلات ولا أنظمة سرعة؟

فالأماني الطيبة لا تنتج إلاّ مزيداً من الحسرة، قال تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء: ١٢٣)، إنما هي سنن وأقدار لا يجوز تجاهلها، ولا تجاوزها.. أسباب ومسببات، مقدمات ونتائج، هي أشبه بالمعادلات الرياضية في العلوم التجريبية، حيث لا ينفع الإخلاص والنوايا الطيبة بدون الصواب والخطط والمناهج العلمية، ولا تنفع الأمانة بدون القوة، ولا النية بدون العمل، ولا الكتاب بدون الميزان، كما لا تنفع الغوغائية والحماس وسوء التقدير والحركة العممية التي توظف لصالح (الآخر) في الحساب النهائي، لأن ذلك قفز من فوق القوانين والسنن والأقدار التي شرعها الله.

عقبات في طريق الإصلاح:

وقد يكون من المفيد التوقف قليلاً لإلقاء الأضواء على إشكالية الإصلاح، أو بعبارة أوضح: إلقاء الأضواء على بعض الإصابات التي لحقت بمشروعات الإصلاح، على مستوى الفكر والفعل، وعلى الأخص تلك التي قامت باسم الإسلام، ممن وقفوا على منابر الإصلاح والتغيير، وحاولوا استرداد إنسانية الإنسان، ورسم سبل العودة للإسلام، وتقديم أنفسهم نماذج لإثارة الاقتداء.

ولعل في مقدمة تلك الإصابات، على وجه الإجمال:

- سوء التقدير للإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة، أو لحدود الاستطاعة، التي هي مناط التكليف، الأمر الذي أدى إلى القيام بمجازفات، وهدر للطاقات وممارسة للتضحيات جيّرت لصالح العدو، ولم تحقق النتائج المأمولة، إن لم تلحق الأذى والإحباط بالكثير من أهلها.

كما أدى سوء التقدير للإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة أيضاً إلى: الإقدام على مواجهات، ودفع أثمان باهظة، والقيام بتضحيات غير مدروسة تماماً، ويؤسفنا أن نقول: بأنها تحولت لصالح (الآخر)، استخدمها كرصيد للتضحيات، يمكن توظيفها وتحريكها وقت اللزوم، وتصفية الحسابات الداخلية والإقليمية

والدولية بها دون أن يكون لأصحابها أي نصيب، هذا إذا لم يتحولوا من مجاهدين أطهار إلى مجرمين وإرهابيين أشرار(١)

- التحول عن الممكن المستطاع، والتطاول لممارسة غير الممكن أو المستطاع، وبذلك حاصر العمل نفسه، وتحول عما يستطيع إلى التعامل مع ما لا يستطيع، فأضاع الكثير من الفرص والمكاسب وإنجاز الممكن، والتهيؤ ليصبح الصعب ممكناً والمستحيل صعباً.

- انقلاب الوسائل إلى غايات، ذلك أن من المعلوم أن المؤسسات والمنظمات والأندية وسائر وجوه العمل الجماعي وأشكاله، إنما هي في حقيقة الأمر وسائل لتحقيق كسب أكبر للقضية الإسلامية، لما فيه من تجميع الطاقات وتبادل الخبرات والتحاور والتشاور، وما إلى ذلك، إضافة إلى أن مثل هذه المؤسسات والتنظيمات، وهي أشبه بمدارس للتربية ومراكز للتدريب على المعاني الإسلامية وترجمتها إلى واقع يثير الاقتداء على الأصعدة المتعددة، ولسبب أو لآخر، تحول الكثير منها إلى غايات وحزبيات وتعصبات أصبحت الغاية منها الحفاظ عليها، الأمر الذي عطل النقد والمراجعة والحوار والشورى والتقويم، وأعجزها عن أداء رسالتها.

- الانفصال عن جسم المجتمع، وتشكيل أجسام خاصة، لها رؤيتها وعلاقاتها، بحيث تحولت إلى أشبه ما يكون بالطوائف

المغلقة، المعجبة بنفسها وبفكرها، ولا يهتمها إلا ذات أمرها، وبدل أن تنفصل عن المجتمع، عندما يصبح الطريق مسدودًا، لتعيد بناء نفسها وتتزود بالمعاني الإسلامية وتعود إليه مهياً لكسب أكبر للفعل وفاعلية أكثر، أصبحت أجساماً غريبة يمكن محاصرتها والإغراء بضربها، وشل حركتها... إلخ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَ ذُبُرِهِ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقُنَالٍ أَوْ مَتَحَرِّيًا إِلَى الْإِنْفِ فَتَنَ فَقَدْ بَكَأَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ (الأنفال: ١٦).

لقد سمح الله بالتولي في حالة إيجاد خطة أفضل وأكثر فاعلية: ﴿إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقُنَالٍ﴾ ، أو إعادة تجميع القوى لتكون أكثر عطاءً: ﴿أَوْ مَتَحَرِّيًا إِلَى الْإِنْفِ فَتَنَ﴾ ، لذلك لم تستطع القيام بالكثير من مهامها، وأصبح جل همها مدافعة الخصم، بل نقول : إنها خلقت عداوات وجعلت من الخصم عدواً في كثير من الأحيان.. وما لم تعد للمجتمع وتوسع في دوائر الخير فيه، بحسب استطاعاتها، وتكون قادرة على تحريك الخير في نفوس أبنائه، وحمل همومه، والتضحية في سبيل أهدافه، فسوف تبقى عاجزة عن أداء مهمتها.

- تضيق وانكماش مفهوم الأخوة الشاملة وحقوقها، والتعصب للجماعة والحزب والطائفة والمذهب.

- شيوع فلسفات عجيبة غريبة، قد تكون له ظروفها الاستثنائية، تدعو للمفاصلة مع المجتمعات، والحكم عليها بشئ الأحكام، ونعتها بشئ الصفات.. علماً بأن المجتمعات هي محل الدعوة أصلاً، ولعل ذلك كان إحدى الإصابات القاتلة، حيث أدت إلى استعداء الناس بمعظم مواقعهم.

- الترفع عن المجتمع، بدل التواضع له، وإعطاء النفس حق الحكم على الآخرين، تخطيطاً وتصويماً وتجريماً، ودعوة الآخرين لاحترامنا كضريبة يدفعها المجتمع لتديننا، ويكون المجتمع في خدمتنا بدل أن نكون في خدمته.

- الخلط بين قيم الدين المعصومة وصور التدين المظنونة القابلة للخطأ والصواب، حتى أصبح يُعرف الحق بالرجال ولا يُعرف الرجال بالحق.

- غياب المراجعة والتقويم، وتعطيل الشورى، ولو وُجدت أسماؤها فللتفاخر والتباهي لكن مؤسساتها معطلة، حيث أصبح تقدم الولاء للأشخاص على الولاء للقيم والأفكار، والضيق بالمناصحة، وهي سبيل الرشد، والإصرار على بعض الزعامات العاجزة، والتستر على الخطأ بحجة عدم خلخلة الصفوف وتبصير العدو بالعيوب، دون أن ندري أن العدو أعرف بعيوبنا التي يتسلل من خلالها منا،

وأن التستر على الخطأ أخطر على الصفوف ووحدهما من مراجعته وتصويبه.. وما لم تتحول المؤسسات الإسلامية إلى مراكز للتدريب على الشورى والحوار والتقويم والمراجعة لأعمالها تحت شعار: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾، فسوف لا تكون قادرة على إنقاذ نفسها قبل أن تدعي إنقاذ غيرها.

- الاجتهاد وإصدار الفتاوى لتسوية الإقدام على ممارسات ياباها الدين، وتشكل انتهاكات لأبسط حقوق الإنسان، باسم مصلحة الدعوة، فمتى كانت مصلحة الدعوة تقضي بقتل الأطفال والنساء وسفك الدماء واستباحة الحرمات؟ ومهما قيل بأن ذلك إنما هو ثمرة لاختراق العمل الإسلامي، فإن مجرد القابلية للاختراق وعدم الإدانة لمثل هذه الممارسات والاستنكار لها يشكل مأزقاً خطيراً وشللاً لحركة الدعوة، ويعني -فيما يعني- أن عدونا نال منا ما يريد.

- التوسع في مفهوم البيعة الشرعية، وما يترتب عليها من سلطات وما يناط بها من مسؤوليات بحيث تحولت من مبايعة للإشراف على عمل أو سفر أو القيام بمهمة محددة، إلى التوسع إلى إضفاء مفهوم الإمامة العظمى على بعض المسؤولين والقيادات في فصائل العمل الإسلامي، دون النظر في الشروط التي تتطلبها الإمامة

العظمى، والإمكانات والصلاحيات الممنوحة لها، والمسؤوليات المترتبة عليها، وحدود الطاعة المطلوبة من المبايع، الأمر الذي أدى إلى لون من التدين المغشوش والفهم المعوجة والممارسات الخطيرة، غاب عنها الفقه والعقل، مما أدى بالتالي إلى ممارسات خطيرة شوهت وجه الإسلام، ونفرت منه، وقوت حجج خصومه وأعدائه، باسم الوفاء بالبيعة.

- التصدي لقيادة العمل الإسلامي من قبل عناصر شبابية متحمسة، علمها محدودة وفقهها ضئيل، وكثيراً ما تفتقر للنضج السياسي والرشد الاجتماعي.

- غلبة الذهنية الذرائعية، ومحاولة الإلقاء بالتبعة على (الآخر)، لإعفاء النفس من مسؤولية أي تقصير أو إهمال أو خطأ.. وهذا من المخاطر الكبيرة التي لحقت بذهنية العاملين وثقافتهم، وحالت بينهم وبين اكتشاف مواطن التقصير وأسباب القصور لمعالجتها.. فاستمرار التردّي دون أن نتنبه إلى أننا لو افترضنا أن (الآخر) وراء كل مصائبنا، فذلك يعني من بعض الوجوه أننا دون سوية التعامل مع المرحلة، الأمر الذي يقتضي إفساح المجال لأهل الخبرة والمعرفة.

- التوهم بأن مجرد الانتماء لعمل إسلامي يمنح صاحبه العلم والفقه والقدرات الخارقة، ويغنيه عن الفقه والعلم، الأمر الذي يؤدي

بصاحبه إلى التطاول والحكم على قضايا كبيرة دون امتلاك أدواتها، ومن هنا وقعت أخطاء قاتلة في التعامل مع النصوص الشرعية والتعرف على مواصفاتها ومحال تنزيلها، وانتهت إلى نوع من العبث في الحكم الشرعي واستخدامه كمسوغ للفعل ومادة للخطب، سواء أكان ذلك بحسن نية أو غير ذلك، والعياذ بالله، فكثير الفقهاء بغير فقه، وكثير المفتون بدون علم.

- ترك السلاح الفعال، من الدعوة، والحوار، والإقناع، وبناء الأنموذج، ومحاربة الظلم والاستبداد، وتأسيس الحرية، والاختيار لتحقيق: «لا إكراه»، والتوهم بأن التغيير يمكن أن يكون بالقوة، تحت ضغط الظروف، دون اختبار لجدوى هذا الأسلوب، ومعرفة للإمكانات، ومعرفة لطبيعة الدور المنوط بالمسلم ونوعيته، إضافة إلى أن اللجوء للإجبار والقوة، في كل الأحوال، تنكر لمبدأ «لا إكراه»، فلم نر في تاريخ النبوة من نازل الكبراء والملأ بيناء أهرام أعلى أو ظلم للناس أشد، أو استئثار بالمال أكبر، وإنما حاولت النبوة إعادة الناس إلى الرشد، وتأمين حقوق الإنسان، واسترداد كرامته المهدورة من الملأ والكبراء تحت شعار «لا إكراه» حيث استرداد إنسانية الإنسان وكرامته المهدورة.. وبذلك تركنا السلاح المؤثر ولجأنا إلى السلاح الخاسر.

- عدم الاستيعاب الكامل لمراحل السيرة، والقدرة على الإحاطة بفقهاء الواقع، وتحديد موقعه من مسيرة السيرة بما يحقق محال الاقتداء في كل مرحلة يكون عليها الواقع، وحسن التعامل مع المنهج النبوي في بناء المشترك الإنساني، الذي يلتقي مع مقاصد الشريعة وقيم الإسلام وحقوق الإنسان.

فالرسول ﷺ حضر حلف الفضول، الذي تعاهد فيه أهل مكة على رد المظالم ودفع الظلم، وقال: «لو دُعيت إلى مثله في الإسلام لأَجَبْتُ».. والرسول ﷺ وقع وثيقة المدينة وبين فيها حقوق المواطنة، التي تعتبر الدستور الأول في الإسلام مع الآخرين.. والرسول ﷺ أشاد بالنجاشي، ووصفه بأنه الملك الذي لا يظلم الناس عنده، وطلب من أصحابه الهجرة إليه «إن بأرض الحبشة ملكًا لا يُظلم أحد عنده، فالحقوا ببلاده حتى يجعل الله لكم فرجًا ومخرجًا مما أنتم فيه». وهكذا نرى أن الإشكالية اليوم، في أننا لسنا بمستوى إسلامنا وعصرنا.

- تعميم فكر الأزمات والإصابات، الذي نشأ لمواجهة أوضاعاً خاصة واستثنائية، أو لمواجهة حالة خاصة، ليصبح فكراً عاماً يصلح لكل المراحل، مهما تبدلت الظروف، بمعنى أننا نستخدم نفس الوسائل ونفس الأفكار لكل المراحل وكل التطورات، بحيث

تحولنا من فكر أزمة إلى ما يسمى أزمة فكر، ومن وسيلة أزمة إلى أزمة وسيلة.

ولا يتسع المجال هنا للاستمرار في ذلك، وإنما هي نماذج أو نوافذ للإطالة منها على الواقع الإسلامي، ذلك أن المقارنة بين حقوق الإنسان في الإسلام وحقوقه في ظل القوانين الوضعية، سوف لا ينفعنا كثيراً ما لم نقم بمقارنة بين واقع حقوق الإنسان في العالم الإسلامي وحقوقه في مجتمعات الحضارات الأخرى، أو بين القيم الإسلامية والواقع الذي عليه الناس، وتحديد مواطن الإصابات، التي حالت دون الارتقاء إلى المستوى الذي شرعه الإسلام لحقوق الإنسان.

وما نزال بحاجة إلى كثير من الدراسات التي تنظر إلى حقوق الإنسان بين القيم المنزلة من الله خالق الإنسان العالم بأحواله وحاجاته الأساسية، وبين القوانين الوضعية، التي لم تخرج عن أن تكون جسراً للتسلط وممارسة الظلم والطغيان من الإنسان لأخيه الإنسان، وبين الواقع الذي عليه المسلمون، والقيام بالمقارنات المطلوبة.

وكم كنا نود الاستزادة في البحث لما عليه الحال في الواقع الإنساني، أو واقع حقوق الإنسان في العالم الذي يدعي التحضر اليوم، حيث القتل الجماعي، والاغتيال السياسي، وتدمير المدن والدول، بمن فيها من الأطفال والنساء، تحت شعار النصر لحقوق الإنسان، ومحاربة الشر،

ونشر قيم الخير والعدل، لدرجة يمكن أن نقول معها: إن معركة واحدة من معارك من يتباهون بحماية حقوق الإنسان ويرفعون شعارها ويمتلكون قدرات تكنولوجية هائلة، يمكن أن توقع من الضحايا بظلم وعدوان ما لم يقع بعضه في تاريخ الإسلام الطويل وما وقع في تاريخ البشر كله، ومع ذلك يُتهم الإسلام والمسلمون بالإرهاب، ويتباهى الآخرون بالمدينة والعدل وحقوق الإنسان (!)

ونقول، والواقع شاهد على ذلك: إن البقية الباقية من العقيدة الإسلامية في نفوس المسلمين، على مستوى الفرد والأمة، مازالت تحقق لهم الأمن والأمان بأقدار لم يتمتع بها أصحاب الحضارات الأخرى حتى اليوم، حيث يعيشون الرعب، والقلق، والجرائم الاجتماعية، والأزمات النفسية، فكيف لو عاد المسلمون، على مستوى الأمة والدولة، إلى الهدى الإسلامي، وحملوه لإلحاق الرحمة بالعالمين؟
والله الهادي إلى سواء السبيل.

مِنْ أَشَارِ الْعَوْلَةِ

١ - مشكلة الفقر

تشكل عقيدة التوحيد محور التصور، ودليل التصرف والسلوك، ومرتكز الوحدة والانسجام بين أنساق الحياة المتعددة وميادين النشاط الإنساني والاستعمار في الأرض والبناء الاجتماعي، قال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ (النساء: ٣٦).

ولقد جسّد الرسول القدوة ﷺ القيم التوحيدية، وترجمها إلى واقع في حياة الناس، حيث لم يعد الإيمان قضية فلسفية مجردة، أو مجرد علاقة بين الفرد وربه، بعيداً عن توجيه أنشطته وممارساته وعلاقاته اليومية، وإنما بين أن الإيمان والتوحيد إنما تحقق بالفعل والتصديق.. ربط الفكر بالفعل، والنية بالحركة والسلوك القويم، فنفى ﷺ الإيمان عمّن يشبع وجاره جائع، فقال ﷺ: «ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع إلى جنبه» (أخرجه البخاري في الأدب المفرد)، واعتبر القرآن

الإمساك وعدم الإنفاق سبيل الهلكة، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ١٩٥).

كما اعتبر الكنز وحجب المال عن وظيفته الاجتماعية مدعاة للعذاب الأليم.. وليس هذا فحسب، بل رتب المسؤولية التقصيرية على الإنسان الذي يعطل سبل الكسب وفرص العمل، مهما ادعى الصلاح، فجعل دخول النار في حبس هرة عن طعامها.

وهكذا نجد التكافل وعموم المسؤولية عن (الآخر) تجاوزت عالم الإنسان إلى عوالم المخلوقات الأخرى.

إحياء المعاني بالعمل:

إن إحياء مثل هذه المعاني، التي تعتبر أول لبنة في بناء مشروع النهوض، لا يكون إلا بالعمل، الذي يسهم في ما ندعو إليه من إحياء لعملية الاجتهاد والتجديد، وتقديم رؤية مستقبلية تأخذ في اعتبارها الإمكانيات المتوفرة، والاستطاعات المتاحة، والظروف المحيطة.

إن تقديم أية رؤية مستقبلية، أو التفكير بأي مشروع للنهوض، لا بد أن يحاول استيعاب الماضي وتجربته الحضارية وموارثه الثقافية ونماذجه ومعانيه الإنسانية؛ إضافة إلى فهم الحاضر بكل مكوناته، وتحديد مواطن الخلل فيه، في ضوء معايير القيم المعصومة، وفهم مشكلاته، وتحليل تلك

المشكلات، ودراسة أسبابها، والتحول من الاكتفاء بمعالجة الآثار وترميمها إلى معالجة الأسباب التي أنتجت وتنتج تلك المشكلات؛ واستشراف المستقبل، وذلك بالتعرف إلى مسارات الحاضر وفقه العواقب والتبصر بالمآلات، في ضوء مقدماتها، وفقه سنن المدافعة، أو سنن الله في الأنفس، ومحاولة تسخيرها، ومدافعة قدر بقدر، والتحول من استمرار الافتتان بسلاح القوة المادية ونتائجها القريبة، إلى الإيمان بقوة العلم والمعرفة وعواقبها البعيدة في الحياة والأحياء، ذلك أن الإيمان بقوة العلم والمعرفة يحقق التحول من الاقتصار على الحماس فقط إلى ترشيد الحماس، الذي يقود إلى الاختصاص، ومن الاقتصار على الاكتفاء بمناخ الخطباء إلى التمرس والتأسيس لمجتمع الفقهاء والخبراء.

إن الوصول إلى هذه الرؤية لا يتأتى إلا بفك قيود التقليد الجماعي، وفتح الأبواب لعمليات المراجعة والتقويم والحوار لصور التدين القائمة، والامتداد بالاجتهاد الفكري إلى الآفاق كلها، وإزالة الالتباس بين نصوص الدين وقيمه المعصومة والمطلقة والمجردة عن حدود الزمان والمكان، وبين نماذج وأشكال التدين، وإعادة النظر في كفايات التعامل مع تلك النصوص، وما يجري على تلك الكفايات من السقوط والنهوض والزيادة والنقصان، وانتقال علل تدين الأمم السابقة، وما يعترئها من ظروف الزمان والمكان.

ذلك أن التلبس والالتباس بين قيم الدين وصور وأشكال التدين حال دون الكثير من عمليات التصويب والتجديد والتقويم والمراجعة، وكرس التخلف والجمود، وأشاع جواً من الإرهاب الفكري والمطاردة لكل محاولات الإصلاح والخروج عن التقاليد والمألوف، وأقام على ساحة الفكر الإسلامي أنصائباً وأزلاماً وكهانات دينية تحاول أن تكتسب عصمتها من عصمة قيم الدين، وتدعي أن أي نقد أو تصويب أو مراجعة لاجتهادها وصور تدينها تعني الانتقاص من قيم الدين نفسه، أو على الأقل تتذرع بأن أي نقد وتقويم يبصر العدو بمواطن الخلل والضعف في الجسم الإسلامي فيتسلل منها ويتآمر على العمل للإسلام، وذلك بخلخلة الصفوف، وإفهاك الطاقات، دون أن تدري بأن العمل أو الصف الذي لا يصمد أمام التقويم والمراجعة بقيم الكتاب والسنة عملٌ لا يُوثق به. لذلك امتدت العلل وصور من التدين المغشوش في جوانب كثيرة في حياة المسلمين على أكثر من صعيد.

وقد لا نبتعد كثيراً عن الصواب إن قلنا: إن الكثير من المعاني المطروحة في حياة المسلمين بشكل عام، وبعض العاملين للإسلام بشكل خاص، أصبحت نظرية بعيدة عن واقع التطبيق وصبغ الحياة، أو تشكيلها الثقافي والسلوكي، وإنما هي تجريدات ذهنية أو لفظية تنقل من لسان إلى لسان، لذلك أصبحت غير مقنعة وغير مؤثرة، لأنه حسب المشاهد فواقع

أهلها السلوكي المناقض دليل على أنهم لا يؤمنون بها تمام الإيمان، ولا يقتنعون بها كامل القناعة ولا حتى المستطاع منها، بل قد نجد بعضهم بات يتسول بها الجاه والمال والجمهور والمناصب.

من هنا نقول: إنه لا بد أن ندرك الحكمة والعبرة مما قص علينا القرآن من علل تدين الأمم السابقة، التي أدت إلى سقوطها وانهارها، حتى لا تتسلل إلى أمة الرسالة الخاتمة. لقد قص علينا أن كثيراً من الأحرار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل، وأتبع ذلك مباشرة ببيان خطورة الكنز وحجب المال عن التداول، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتَنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: ٣٤)، ذلك أن الإصابة إذا وصلت إلى الدعاة والمرين والمؤسسات التي تحمل سمات وشعارات دينية، أصبحنا معها كالغاص بالماء.

وليس هذا على مستوى الأفراد فقط، بل ولعل بعض المؤسسات أيضاً التي طرحت شعارات الإسلام والعمل له، أصبحت بصور تدينها وممارساتها سبة في جبين الإسلام، مشوهة لصورته، ذلك أن الكثير من المسلمين عند تعاملهم مع هذه المؤسسات إنما ينحازون إلى الإسلام، وليس إلى بعض الأشخاص القائمين على أمرها، ويصبرون على الصور

المشوّهة من التدين التي تُمارس، والتعامل معها خوفاً عليها وأملاً في تصويب مسارها.

لذلك نؤكد دائماً أنه لا بد من معاودة إحياء المعاني الإسلامية بالعمل، وليس بمزيد من الخطب وسماكة الحناجر أو بزيادة مساحاتها وأوقاتها.. لا بد من تعاهدها، والتواصي بها، والتدريب عليها، وتقويم المسالك، ومراجعتها وقياسها بالقيم المعيارية في الكتاب والسنة، التي تنطلق منها وتتمحور حولها، ذلك أن الاستمرار في طرحها من فوق المنابر ومن على المنصات بعيداً عن تمثيلها على أرض الواقع وتقديم النماذج المثيرة للاقتداء بها، وتحوّل أهلها ليكونوا هم أدوات ووسائل التغيير، بات يشكل ذهنية خطيرة ذات ثقافة يحكمها التوارث الاجتماعي، لا تثير قلقاً على الحال ولا خوفاً على الصواب.

التفكير الهروبي:

ولعل الإشكالية الخطيرة هي ابتكار أساليب للهروب من المسؤولية، وذلك بأن نلقي بالتبعة على (الآخر)، واعتباره السبب الكامن وراء تدهورنا، دون أن ندري أننا ندين أنفسنا بأننا لسنا على مستوى عصرنا.. وإن تعذر ذلك وغاب فنخترع (آخر) جاهزاً وهو القدر، حيث ليس بالإمكان أفضل مما كان، وكأن الحياة التي تخصصنا دون غيرنا تسير بشكل قسري عشوائي لا منطق فيها، ولا سنن وقوانين لها عند أهل

التخلف والهروب من التبعة والعجز عن الفهم السليم، وكأن ما نؤمن به من القدر أصبح يشكل عائقاً يحول دون نهوضنا، فما علينا إذا أردنا النهوض إلا الانعتاق من القدر (!) وبذلك نقفز من فوق التاريخ والعلم والحضارة والمنطق والتجربة التاريخية (الإسلام)، التي تجسدت بحراسة الوحي، وكانت أكثر إيماناً وتطبيقاً للقدر ومدافعة قدر بقدر أحب إلى الله.

ولعل الأدهى والأنكى أيضاً هو التفكير الهروبي، وذلك بالانسلاخ من المجتمعات، وتشكيل أجسام منفصلة عنها باسم الإسلام أملاً في تطبيق المعاني الإسلامية والالتزام بها (!) ومن ثم تتحول الكثير من هذه الأجسام إلى طائفيات وحزبيات منغلقة ومتعصبة، معجبة بفكرها، تتحجر عليه، وتقتات بالنيل من (الآخرين) ورجم المجتمعات التي هي في الأصل محل دعوتها وترقيتها وتهذيبها.

لذلك نقول: بأنه بدل أن يكون أصحاب تلك الدعوات دليل المجتمع إلى فعل الخير، تحولوا إلى حواجز وجدران تحول دون فعل الخير، وتنفر منه، إن لم يكن ذلك بقولها بفعلها.. هذا من جانب، ومن جانب آخر أصبحت أجساماً منفصلة تسهل محاصرتها، واختراقها، وتشويه صورتها، وشل حركتها، والقضاء عليها، واتهامها بشئ أنواع الاتهام من أعدائها.

لذلك لابد من التفكير بالعودة إلى المجتمع -محل الدعوة - وحمل أهدافه، وتحمل همومه، ومشاركته في معاناته، والاندماج بمؤسساته،

والتوسع في دوائر الخير فيه، وتقديم نماذج متميزة تثير الاقتداء في المواقع المتعددة، لدرجة يمكن معها القول: بأن المسلم اليوم مطالب بفك المحاصرة له، ومحاولات إخراجِه من المجتمع وفصله عن جسم الأمة، والتفكير دائماً بوسائل العودة إليها والاتصاق بها، وتقديم أنموذج التضحية والخلاص لمعاناتها.. وقد تقتضي بعض الظروف والمراحل أن تكون الدعوة بالأفعال والسلوك، والتحلى بالصبر والصمت في مناسبات كثيرة.

فالتخلف وفلسفاته، والفتن واتساعها، لا تعالج بمزيد من القول واللاجاج والجدال، والهروب والانسحاب، بل تهزم وتحاصر بالمبادرة إلى الفعل والعمل الصالح، والرسول ﷺ يوضح سبيل الخروج في مثل هذه الحالات، عندما يكثر القوالون، ويقل الفعالون، ويسود الصخب واللاجاج والشكوك وضياح القيم، فيقول: «يَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتْنًا كَقِطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا» (أخرجه مسلم).

فالإسراع بمواجهة الفتن، بكل لجاجها، بالعمل الصالح هو سبيل الخروج من المآزق، وهذا لا تطيقه إلا عزائم الرجال، وخاصة في مواجهات مراحل الفتن، ولا يستطيعه أصحاب التدين المعشوشوش الهش والأصوات العالية.

العمق الثقافي لمشكلة الفقر:

ولعل من الأمور التي تحتاج إلى مزيد من النظر والتأكيد دائماً، أن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية هي في حقيقتها مشكلات ثقافية، أو هي مشكلة الثقافة، ذلك أن الأبعاد السياسية والاقتصادية والتنموية لهذه المشكلات لا تخرج عن كونها تجليات للمشكلة الثقافية، أو مشكلة القيم والأفكار والمفاهيم بشكل أخص، وأن أية محاولة للعلاج ووضع الخطط للخروج من المشكلات لا تدرك حقيقة تلك المشكلات وأسبابها الحقيقية وإنما تحاول أن تعالج العرض وتتعامل مع الآثار دون التوجه للإحاطة بالأعراض ومعرفة أسبابها، التي تتركز جميعها في المشكلة الثقافية ابتداءً.

ولا نعني بالمشكلة الثقافية هنا الفقر في القيم والأفكار والمفاهيم والميراث الثقافي والحضاري، وإنما نعني بها فساد منهج التعامل معها، فقد تكون الأمة غنية بمخزونها الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري وتجربتها الحضارية، التي جسدت هذه القيم والأفكار، ودلت على صوابها، لكنها تفتقر إلى مفاتيحه وإعادة الاجتهاد في تنزيل هذه القيم على واقع الناس.

لذلك نعاود القول : إن النظر إلى المشكلة وقطعها عن سياقها الثقافي الشامل، ومحاولة علاجها بعيداً عن معرفة الوباء الثقافي الذي أصاب المجتمع فتولد عنه مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، والتوهم أنه بالإمكان تأمين النمو الاقتصادي متجاوزاً مع الظلم الاجتماعي أو الاستبداد السياسي، أو تأمين السلم الاجتماعي مع استمرار الاستبداد السياسي، أو معالجة مشكلة الفقر كحالة تخلف، ومحاولة تحقيق النمو بعيداً عن معالجة الجهل والامية والعدل الاجتماعي والشورى السياسية... نخشى أن نقول: إنها بعثرة للجهود، وإضاعة للأوقات، وتبديد للأموال والطاقات، والضرب في الحديد البارد، أو على أحسن الأحوال تحرك في غير المواقع المحدية.

فلا يمكن أن يتجاوز مع الاستبداد السياسي، وما ينتج عنه من الاستئثار بالثروات ومطاردة الطاقات، وتهجير الخبرات والعقول والسواعد، ومصادرة الأموال، وطرده رؤوس الأموال، والقضاء على روح المبادرة والإنتاج، ونشر الخوف والقلق، وما إلى ذلك من الأبعاد اللاهائية للاستبداد، لا يمكن أن يترافق مع ذلك رفاه اقتصادي أو إنتاج مأمول، أو تصنيع مقدور، أو توظيف للأموال، أو اغتنام للإمكانات، ومن ثم علاج لمشكلة الفقر والتخلف.

كما لا يمكن أن يتجاوز مع الظلم الاجتماعي والاستئثار بالمال والثروة واستغلال الفقراء وإهدار كرامتهم، وأكل عرقهم وجهدهم، ووجود خلل اجتماعي وطبقات: طبقة تأكل ولا تعمل، وطبقة تعمل ولا تأكل، لا يمكن أن يتجاوز مع ذلك سلام وأمان اجتماعي واطمئنان مستقبلي.

لذلك نقول: إن مشكلة التنمية للأمة والمجتمع هي مشكلة مركبة وشاملة لجوانب متعددة، سياسية واجتماعية واقتصادية، إذ لا يمكن أن يتصور نمو في جانب وتختلف في جانب آخر.. لا يمكن أن يكون نهوض في جانب وسقوط في آن، لأن عملية التنمية عملية شاملة متوازنة، لذلك فأى محاولة للتعامل مع الأزمة بعيداً عن السياق الاجتماعي العام وضبط النسب والأبعاد لسائر المشكلات في تخطيط سليم، فسوف تبوء بالفشل، وقد أسلفنا أن سائر المشكلات هي في الحقيقة تجليات للأزمة الثقافية والتربوية، فجنود الأزمة الأم هي الأزمة الثقافية.

صحيح أنه يوجد في العالم الإسلامي من حيث البعد الاقتصادي والتنموي والتكاملي أراض كثيرة صالحة للزراعة، كما توجد مناطق مناخية متنوعة، وتوجد خامات هائلة مركوزة في باطن الأرض، وتوجد ثروات وأنهار ومعادن وكتلة سكانية فيها من الأدمغة والسواعد ما يمكن

أن يكفي العالم، لكننا نجد أن العالم الإسلامي، الذي يحرك بأمواله وثرواته وبتروله شرايين الحضارة المعاصرة، جثة هامدة لا تتحرك.

فأمواله مهاجرة أو مهربة ومودعة في مصارف (الآخر)، وثرواته ليس له عليها حتى مجرد الإشراف أو التحكم بتغيير السوق أو اختيار المشتري، وقد لا يملك أغنياؤه مجرد حق نقل أرصدهم من مصرف إلى آخر، إضافة إلى أن بعض زعماء دول المسلمين الفقيرة جدًا هم على رأس قائمة الأسماء الغنية على مستوى عالمي، وكل ذلك على حساب نهب ثروات شعوبهم.. وعلى الرغم مما نسمع ونبصر من العنتریات والبطولات التي ترسم في الفراغ، نجد أن الأرصدة في معظمها مودعة عند من يتهمونه بعداوتهم. أما مشكلة الفساد المالي، فحدث عنها ولا حرج.

البعد الديني:

من هنا نقول: بأن الإسلام لم يتعامل مع مشكلة الفقر كمسكلة مادية مقطوعة عن موقعها من بناء الرؤية الشاملة المتناسكة، فهي مطروحة على مستوى العقيدة والعبادة والأخلاق والسلوك ووسائل الكسب ومصادره.. ولا يكفي هنا أن نقول: إن الإسلام يمتلك الحل، أو يمتلك المنهج لمعالجة الفقر، كشعار، بل لابد من طرح السؤال الكبير ثقافيًا: لماذا لم يعالج المسلمون مشكلة الفقر؟ وكيف تُعالج؟ وذلك بوضع استراتيجية شاملة تعالج الأسباب وتبصر بكيفية التعامل مع القيم

الإسلامية الضابطة لمسيرة الحياة، ذلك أن الاستمرار بالقول: بأن الإسلام يمتلك العلاج دون بيان أسباب المشكلة وآلية وكيفية العلاج، يخشى أن ينعكس ذلك على الإسلام نفسه، وليس على عجز الناس عن التعامل مع قيمه، والاكتفاء برفع الشعارات والحماسات والخطب.. فالإسلام موجود بقرآنه وسنته وتجربته التاريخية، ومع ذلك فالفقر موجود.. لماذا.. وكيف؟

وعندما نقول: إن المشكلة ثقافية عقدية تربوية، وإن تلك الأعراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية أعراض وتحليلات لها، لا نعدو الحقيقة، لأن الاقتصاد على التعامل مع تلك التحليلات لم يغير شيئاً.

والأمر في معالجة مشكلة الفقر، في الرؤية الإسلامية، لم يقتصر -كما أسلفنا- على البناء التربوي والثقافي، وإنما امتد لوضع التشريعات الملزمة للعمل والتكامل وإنهاء الفقر.

لقد وضعت قيم الإسلام أسساً نفسية وفكرية لعلاج أسباب المشكلة، كما وضعت أطراً وحلولاً عملية لمعالجة آثارها، لا تغني واحدة عن أخرى، وتبقى الثقافة هي المؤشر والمؤطر والدافع والمنتج .

ولعل من الأسس النفسية المهمة في الرؤية الإسلامية والمنهج الإسلامي: إقامة العلاقات المادية والمعنوية على أساس الأخوة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠)؛ وربط الإيمان باستشعار حقوق الأخ؛ كما رتب على رابطة الأخوة الحب، فلا يؤمن

الإنسان المسلم وينجو بإيمانه ما لم يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ويعيش معه كالبنيان يشد بعضه بعضاً؛ وجعل العدل وحفظ الحقوق، حتى خارج الدائرة الإسلامية، من قيم الدين الأساسية؛ بل ندب إلى عدم الاقتصاد على العدل، وهو إحقاق الحق أو إعطاء كل إنسان حقه بدون ظلم، وإنما الارتقاء إلى الإحسان، وهو التنازل له عن بعض حقه أيضاً.

ومن الأسس النفسية: الإيثار، وهو عكس الأثرة والأنانية.. والإيثار تفضيل (الغير) على النفس، وإشاعة جو العفو والرحمة وهي الغاية التي من أجلها جاءت الشريعة، والتربية على تنمية روح الاحتساب في الفعل.

ولم يقتصر الإسلام على بناء الأسس النفسية الثقافية للتكامل والتكافل الاجتماعي، وإنما وضع أسساً عملية أيضاً لترميم الحاجات، كفريضة الزكاة - وهي أحد أركان الإسلام - بالنسبة للأصناف الثمانية، ونظام النفقات الواجبة، وتشريعات الميراث بالنسبة للتكافل في إطار الأسرة، والصدقات، والנדور، والكفارات، كما ندب أتباعه إلى الوقف، لأهمية دوره في التنمية، وترميم الفقر والفعل الاجتماعي بشكل عام، وليس ذلك فقط وإنما يمتد الأمر إلى تحريم الادخار، واعتبار ذلك من الكنز المحرم، أثناء الأزمات والمجاعات والحروب وحالات الطوارئ والجوع، فالرسول ﷺ يقول عن الأشعرين: «..هُم مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ» (أخرجه البخاري)، لأنهم إذا أرملوا - أي فني زادهم - جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية.

وأبو سعيد الخدري رضي الله عنه يروي لنا قول الرسول ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيُعْذِ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيُعْذِ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ» يقول أبو سعيد: فذكرَ (رسول الله ﷺ) مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِّنَّا فِي فَضْلٍ» (أخرجه مسلم).

لذلك نقول: إن العملية متكاملة متراكبة، وإنه لا يمكن أن يتحقق النمو في جانب ويتجاوز مع التخلف في جانب آخر، وأن المشكلة ليست فقراً في الموارد، وإنما في الثقافة المغشوشة وتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى لنرى أن بناء الأمة المسلمة وتشكيلها أخذ بعداً ومحوراً ثقافياً.

المفهوم الثقافي للأمة:

فجغرافية الأمة المسلمة جغرافيا ثقافية عقدية، وحدود تشكيلها حدود ثقافية، وعليه فإن المواطن في أمة الإسلام مواطن عالمي، أينما كان، يرتبط بالعقيدة والثقافة الإسلامية، علماً وعملاً، فكراً وفعلًا، عقيدة وعبادة.

وبذلك يرتقي الإسلام بإنسانية الإنسان، ويجعل القيمة الأساس لاختياره، والولاء الأول لعقيدته، وليس لسائر الفوارق البشرية من لون

أو أرض أو جنس، وإن كانت تلك أمور واقعية يشارك فيها الإنسان المخلوقات الأخرى، لكنه يتميز عليها بالإرادة والاختيار.

ولعلنا ندرك بهذه الرؤية والفلسفة المبكرة لبناء الأمة، إنسانية الدعوة وعالمية الرسالة وبعض جوانب الخلود في هذا الدين، الذي هو الدين الخاتم، والذي يتعامل مع عالم مستقبلي سوف تنهار فيه الحدود والسدود المادية، ويتحول التدافع إلى ساحة الثقافات، وتشكل التكتلات الدولية بدافع من الرؤية المشتركة لجوانب الحياة، اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا... إلخ.

وإذا اقتضت الظروف والجغرافيا السياسية أن تتشكل دار للإسلام، حيث تمثل الأرض التي يلتزم أهلها بشريعة الإسلام، فإن الأمة المسلمة تبقى ذات بعد آخر، حيث المؤمنون إخوة، أينما كانوا، فالمؤمن في أي أرض فهو واحد من أمة الإسلام. حتى أن المعيار المطلوب لانتسابه لأمة الإسلام أن يكون مؤمنًا، بضرب النظر عن لونه وأرضه وجنسه وزمن إيمانه، فمجرد أن يؤمن يصبح عضوًا في أمة الإسلام، ومواطنًا عالميًا في دولة الإسلام.

ولعلنا نقول: إن هذه الفلسفة وهذه الرؤية المبكرة، كان يمكن أن تعتبر في الماضي من الأحلام أو أحلام اليقظة غير الواقعية، حتى أصبحت اليوم مسعىً عالميًا، ومطلبًا عالميًا، وفعلاً عالميًا أيضًا.

وهذا المفهوم الثقافي للأمة، وعامل تشكيلها، الذي يتأسس على الإرادة والاختيار المفتوح للناس جميعاً، ينأى بالأمة المسلمة عن التعصب والطائفية والإقليمية والتحزب والتشرد، ويجعل الأمة أمة منفتحة مشرعة الأبواب لدخول كل من يقتنع بعقيدها وثقافتها عن طواعية واختيار.

والحضارة المعاصرة الغالبة اليوم، على الرغم من جبروتها المادي والتقني وغلبتها العسكرية، باتت غير مقتنعة بالغلبة المادية العسكرية، وبدأت تستطلع إلى تسييد ثقافتها، وعولمة مفاهيمها، ومحاولة احتواء واستيعاب الحضارات والثقافات لصالح ثقافتها، واعتبار الصراع الحقيقي صراعاً ثقافياً، فهو الحقيقة التي تتجلى بصور اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية.

ولعل من اللافت أن الأمة المسلمة، ومنذ وقت مبكر، تشكلت من خلال كتاب، و تميزت عن أمم الحجارة والتضاريس الجغرافية بالفكر والثقافة، حيث كانت الرابطة الأعم في ذلك الوقت هي رابطة القبيلة.. والقبيلة عملياً هي العائلة الكبيرة، أو الأسرة الممتدة القائمة على روابط الدم والعادات والتقاليد والمساكن المتجاورة على أرض واحدة.. لقد تشكلت الأمة من خلال الرؤية الثقافية.

وبالإمكان القول: إن الأساس الذي شكل الأمة المسلمة هو القرآن، والقرآن وحده هو المؤهل لإعادة التشكيل.

لقد أردت بهذه النظرة السريعة تحديد بعض المفهومات والمعايير عن تشكيل الأمة، والتأكيد على المحور الثقافي الذي قامت وتقوم عليه، وأن هذا العامل إذا بهت أو غاب أو ألغي تتحول الأمم إلى قطعان فاقدة لهدفها.. تتحرك بروابط القطيع، وتساق بسوط راعي القطيع، الذي يحول دون خيارها.

حتى أننا لنقول: إن العامل الثقافي أو المحور الثقافي إذا غاب أو غيَّب انعكس ذلك بقراءات مغلوطة لسائر الروابط، التي قد تتوفر جميعاً، ومع ذلك لا تقوم للأمة أية قائمة، كما هو حال الكثير منا اليوم.

إن محاولات الإحياء التي قامت تدعي إدراك هذا الخلل، لم تستطع مع الأسف أن تقدم من نفسها وفعلها ما يخلص الأمة، بل لعلنا نقول: أساءت التعامل مع البعد الثقافي، حتى أنها لم تستطع الاحتفاظ بإسلامها، لأن منطلقها كان مقاربة مع (الآخر)، واستلاباً، وارتهاًناً لثقافته وحضارته ورؤيته الثقافية التي انعكست على الاقتصاد والاجتماع والسلوك... إلخ.

والأمة بالمفهوم الإسلامي ليست ظاهرة اجتماعية موقوتة بزمان ومكان وأشخاص، وإنما هي أمة ممتدة من تاريخ الخلق وحتى ينشئ الله النشأة الآخرة. فالأنبياء وأتباعهم المؤمنون بعقيدة التوحيد، الملتزمون

بشريعة الله، هم أمة واحدة، وإن تطورت الأوعية الثقافية والأوامر التشريعية مع تنابع النبوة.. إن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (المؤمنون: ٥٢)، لا يقتصر على النبوة الآخرة، وإن كان يخصها، وإنما يشمل النبوة جميعها.. من تلقي آدم كلمات وتعليمه الأسماء، إلى طلب القراءة في النبوة الخاتمة. وعلى ذلك، فرى هنا من الأهمية بمكان وضوح مفهوم الأمة في الرؤية الإسلامية، وتكاملها، ودورها الرسالي الممتد من بدء الخلق إلى النشأة الآخرة، وتكامل حلقاتها، وتكافلها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وتبقى قضية طالما أكدنا عليها ولا تزال بنظرنا بحاجة إلى مزيد من التأكيد، وهي أن الإسلام إنما جاء بأهداف ومبادئ كبرى وقيم ضابطة لحركة الحياة في المسارات والأنشطة المختلفة.. جاء بمبادئ وقيم، أما البرامج والمناهج فهي متروكة لإبداعات العقل وتجاربه، في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة.. وتبقى القيم هي موازين ومعايير البرامج ومحدداتها.

وتبقى أيضاً الحاجة إلى تشكيل رؤية اقتصادية مستمدة من القيم الإسلامية، تساهم بانتشال العالم الإسلامي مما يعاني، وتخليصه من حالة العطالة والعجز المادي والخزي الثقافي وهو يمتلك تلك الطاقات المادية المتنوعة، والقوى الروحية الثقافية المحركة، التي تؤهله للتحقق بالعالمية

الثقافية والاقتصادية لريادة العالم، وقيادته إلى العدل والسلم الاجتماعي، وعلاجه من داء الأثرة، حيث يتاجر بعضهم بعرق الفقراء، ويكرس فقرهم، وحيث تقدم الوعود الكاذبة لهم ودعوتهم للتضحية بالحاضر في سبيل المستقبل، فانتهى الأمر إلى خسران الحاضر والمستقبل معاً؛ إضافة إلى غلبة الأثرة وسوء التوزيع، حيث تتركز الثروة (٩٠% من الموارد) في يد أقل من ١٠% من سكان العالم، بينما يعيش ٩٠% من سكانه على أقل من ١٠% من موارده.

إننا لنرى أن العولمة - الشعار المطروح اليوم - بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية، بصورتها المطروحة، أصبحت سبيلاً لعولمة الفقر، وإتاحة الفرصة للشركات والمؤسسات الكبرى، في الاقتصاد والسياسة والإعلام والثقافة، بالتسلط على العالم واستغلال خيراته.. إنها بصورتها الحالية تمثل العودة إلى شريعة الغاب، حيث يفترس القوي الضعيف.

والحمد لله رب العالمين.

٢ - النفك الأسري

اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن خلق لنا من أنفسنا أزواجاً
لنسكن إليها، وجعل بيننا مودة ورحمة، وجعل هذا الخلق والتكوين من
الآيات الداعية للتفكر والتأمل، فقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ
مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم: ٢١)، ذلك أن الأسرة، كما جعلها
الله وأراد لها أن تكون، هي محل السكن والسكنى، والدفع الاجتماعي
والنفسي، ووسيلة المودة والإيثار، وموطن الرحمة والتراحم والإحسان،
والأرض المناسبة لزراعة بذور مستقبل حياة الإنسان السلوكية، وميدان
التدريب على هذه المعاني الإنسانية الرفيعة، لتصبح سجية وخلقاً.

فالعلاقات الأسرية، تشكل أساساً للعلاقات الاجتماعية الأوسع
مدى، وركائز أساسية في العلاقات الإنسانية عامة، على اعتبار أن
الإنسانية بعمومها منحدره من أسرة واحدة: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقُورَ رِجْلُكُمْ
الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾
(النساء: ١)، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَافُ النَّاسِ﴾

وَالْوَزْنُ كُمْ ﴿ (الروم: ٢٢)، ذلك أن اختلاف الألسن والألوان وتنوعها، هو الذي يشكل المحرك الاجتماعي للتكامل والتعاون ونمو الحياة، وامتدادها وتدافعها، حيث لا يمكن أن يكون الناس نسخة مكررة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ (هود: ١١٨-١١٩)، وما هذا الاختلاف إلا آية اجتماعية، أو إن شئت فقل: سنة كبرى من سنن الاجتماع، تدعو للكثير من التفكير والتأمل في كيفية استيعابها والإفادة منها وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية في ضوئها، وحسن التعامل معها، ووضع الخطط والبرامج لنمو الأسرة وامتدادها، لأنها سبيل السكينة النفسية التي بها سعادة الفرد، والرحمة والمودة التي تشكل الأسس النفسية لشبكة العلاقات الاجتماعية.

والتفكير في بناء الأسرة وحمايتها، إنما يتطلب الكثير من التأمل والتخطيط لجميع وسائل وأدوات التشكيل الثقافي والتربوي حتى لا تخرج عن جعل الله الذي أراده لها في فطرة الخلق، وحتى لا تتحول البيوت إلى حظائر لا يهتمها إلا طعامها وشرابها ونكاحها، وتتحول المجتمعات إلى غابات، والاجتماع البشري إلى ساحة من الإباحية والتمرد -باسم الحرية الشخصية والحقوق الإنسانية- هي أشبه بحدائق الحيوان، حيث أصبح الكثير من أناسي اليوم لا يبصر إلا حقه الذي لا حدود له، وغريزته التي لا يهتم إلا إشباعها، دون أن يفكر ولو للحظة في أبعاد مسؤوليته وواجبه.

غاب إنسان الواجب، إنسان الفطرة، إنسان الإنتاج، باني الحضارة، وراعي الأسرة، وبرز إنسان الحق، إنسان الغريزة، إنسان الاستهلاك، الملتهم للحضارة، المستهتر بالقيم، وهذا مؤشر الوهن الحضاري، حيث يسيطر حب الدنيا (الاستهلاك) وكراهية الموت (الإنتاج).. يقول الرسول ﷺ: «يُوشِكُ الْأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا، فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قَلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ، قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كُثْثَاءَ السَّيْلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمْ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ، وَلَيَقْدِفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْوَهْنُ، قَالَ: حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ» (أخرجه أبو داود).

لقد أصبح من أبرز سمات شخصية حضارة العصر: غياب إنسان الفكرة، إنسان الإيمان، إنسان الواجب، وبروز إنسان الغريزة، إنسان كفر النعمة، عديم المسؤولية والشعور بالتبعة، الأمر الذي يذكرنا بقوله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجَرُ أَمَامَهُ﴾  ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (القيامة: ٥-٦).

غاب معنى الاقتداء، أو كاد، برسول الله ﷺ بالنسبة للمسلم بعد أن أصبح مقلداً (للاخر).. غاب عن الاقتداء بالرسول الأب، والزوج، والصديق، والجار، والقريب، الذي تجسدت في سيرته القيم والمعاني الإسلامية، لتكون أنموذجاً للحياة والعلاقات الأسرية الإنسانية جميعاً،

وذلك في وقت أصبح التفكك، الذي انتهت إليه الأسرة اليوم، يندر مجتمعات المسلمين بسوء العاقبة -والعياذ بالله- إن لم نستيقظ ونتدارك الأمر قبل فوات الأوان، وتتوفر على دراسته ومعالجته ومتابعته مجموعة من المتخصصين في الشعب المعرفية المتنوعة والمتعددة، بعيداً عن الانحياز العاطفي والتفنن في لائحة الواجبات و«الينبغيات» دون وضع الكيفيات للاضطلاع بهذه الواجبات، ذلك أن الكثير من المشكلات الاجتماعية اليوم هي مؤشر خلل في البناء الأسري.. وإذا فاتتنا مرحلة إقامة البناء الأسري على أسس سليمة، فسوف تصبح معالجاتنا جميعاً هي معالجة للآثار المترتبة، وليس للأسباب المنشئة.

ونحب أن نؤكد هنا أن العملية التربوية هي عملية بناء تدريجية تراكمية ممتدة، ولكل مرحلة عمرية وسائلها وأدواتها، وقد تكون الإشكالية الكبيرة أن الكثير من الإصابات تبقى خفية وعصية عن الإدراك، شأنها في ذلك شأن الذين يحملون جرثومة المرض ولا يعتبرون مرضى، لعدم ظهورها في وقت مبكر للتنبه لبوادرها، وأن مرحلة ظهورها وبروزها قد لا تمكن من استردادها ومعالجتها، لفوات الأوان.. فقد ننظر للأمور ونتوهم أنها ساكنة هادئة تسير بشكل حسن، لكن لا تلبث أن تفاجئنا بانفجارات اجتماعية ومسالك فردية يصعب استدراك أسبابها، لأنها أصبحت بعيدة عن قبضة يدنا.. فالعاقل الذي

يعتبر بغيره، ويراقب المراحل والنتائج بدقة، ويتبصر بالعواقب، ويعود لفحص المقدمات والتأكد من سلامتها، والغافل الأحمق الذي يكون عبءاً لغيره، ولا يفكر إلا بعد فوات الأوان.

ولا نرى بأساً في أن نعترف أن الفجوة ما تزال تتسع بين القيم الإسلامية والضوابط الشرعية وما أراده الله لجو الأسرة، من شيوخ السكينة، والتمتع بالمودة والرحمة، وبين الواقع المحزن الذي صار إليه حال الأسرة المسلمة اليوم.. صحيح أن عمليات التحدي والاستفزاز والاستهداف ساهمت بقدر كبير من إيقاظ الوعي ومحاولات إعادة البناء، والتحول من صور الوراثة الاجتماعية التقليدية للقوالب الأسرية في اللباس والتعامل والعلاقات، الأمر الذي قد لا يخلو من إكراه وضغط اجتماعي، إلى نوع من الاختيار والاستمساك بالقيم الإسلامية عن قناعة، واستشعار أهميتها في تنظيم العلاقات الأسرية والإنسانية.

والحقيقة التي باتت لا تخفى، أن الكثير من المؤتمرات، أو إن شئت فقل المؤامرات، التي تنعقد هنا وهناك، تستهدف الأسرة المسلمة بالدرجة الأولى، لأنها تعتبر من أواخر الحصون الإسلامية التي لما تسقط بعد، سواء على المستوى الثقافي أو الاجتماعي أو القانوني، لذلك لا بد من إسقاطها وإغراقها في الفلسفات والممارسات التي سقطت فيها الأسرة في الحضارة والثقافة الغربية، وعند ذلك يتم إحكام السيطرة على الحصن الأخير،

والأمل الباقي لغرس القيم والنقل الثقافي والتوارث الاجتماعي، ليمتد التحكم بالنطف والأجنة مستقبلاً، إضافة إلى التحكم بالأحياء حاضراً. فهذه المؤتمرات والمعاهدات، التي تدعي القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، على تنوع طروحاتها، ترمي إلى انحلال الأسرة وبعثرها وابتداع بدائل اجتماعية لها.

ونحن لا ندعي هنا أن الأسرة، بالمفهوم والبعد الإسلامي بشكل عام، نجحت من بعض الإصابات والاختراقات، ذلك أن بعض الأسر في العالم الإسلامي، أصبحت تمثل النماذج والمعابر الخطيرة لمفاهيم الأسرة وعلاقتها في الحضارة والثقافة الغربية.

نهاية الأسرة في الغرب:

والقضية التي لا بد أن نسارع إلى طرحها والتأكيد عليها، أن الأسرة في الحضارة الغربية تكاد تكون انتهت تقريباً، وتحللت من كل القيود والضوابط الخلقية، والروابط الاجتماعية، والعلاقات الأسرية والزوجية على حد سواء، حتى لقد وصلت إلى مستويات ترقى عنها وتأنف منها بعض فصائل الحيوانات غريزياً، إلى درجة يمكن معها أن ينال سجل الفضائح الجنسية والخianات الزوجية أكبر الرؤوس وأعلى المناصب، حتى بات الاعتراف بالزنا والخianات الزوجية، والتبجح بذلك في التلفاز وأجهزة الإعلام، على مرأى ومسمع من الناس، أمراً طبيعياً أو أكثر من

طبيعي، وأصبحت لتجارة الجنس ومقاولات الدعارة مؤسسات عالمية، تجاوزت البالغين والمراهقين والشاذين من الجنسين، بسبب ما ألحقت من إصابات مرضية رعية، أصبحت من الجوائح التي تهدد البشرية، لتدخل عالم الاعتداء على الأطفال، الذين لا يحملون هذه الإصابات، حماية من الأمراض.

أما قضية ملايين المرضى وملايين الشواذ، الذين أغمرهم مجتمعات الإباحة والقيم الديمقراطية الغربية في المجال الاجتماعي باسم الحرية الشخصية، فحدث ولا حرج، حتى لقد اعتبر مؤلف كتاب: «أمريكا التي تخيف لا تخيف»^(١) أن أحد الألغام الاجتماعية الكبرى الثلاثة، التي سوف تنفجر، عاجلاً أم آجلاً، فتقضي على كل شيء هي قضية الجنس، التي تعمل في داخل المجتمع الأمريكي بقوة، وتقرب به من حافة الانفجار، حيث آثارها الاجتماعية أصبحت ماثلة أمام العيان.

إن التوجه صوب الأسرة لإعادة بنائها وفق المعايير الإسلامية، واسترداد جو المودة والرحمة، وحمايتها من التفكك والانحيار، ودراسة المشكلات التي تعاني منها على مستوى الذات، والاستهداف القادم من (الآخر)، والذي مكن له تفرطنا الكبير، أصبح مطلوباً من جميع الفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية على حد سواء.

(١) الكتاب من تأليف «إدوارد بيهر» وهو صحفي وأحد كبار مراسلي مجلة «نيوزويك»، وصدر عام ١٩٩٥م، عن دار «بلون» في باريس.

ذلك أن الكلام عن نهاية مرحلة الأسرة، وتحسيد ذلك في أفعال وقرارات ومؤتمرات ومعاهدات دولية تُنتقى ألفاظها ومصطلحاتها بدهاء وخبث وتلغيم باطني، حتى لا تستثير ولا تثير ردود الفعل والاستفزاز والتحدي فتؤدي إلى عكس مفعولها، وإرسال جيوش من الخبراء والمستشارين باسم مساعدة الدول النامية على النهوض، بات يملأ المواقع جميعاً، ويلتقي كله في نهاية المطاف عند الأسرة، فليس المطروح عولة الثقافة وعولة المجتمعات ونهاية التاريخ، وهي كلها ذات أهداف غير خافية، وإنما إنهاء الأسرة، أو نهاية الأسرة، أو الاستنساخ الثقافي.

من مظاهر التفكك الأسري:

وقد يكون من المفيد أن نعرض، ولو سريعاً، لبعض الأرقام ذات الدلالة على مظاهر التفكك التي تعيشها الأسرة في الغرب، لأن الكثير من أبناء جلدتنا المسكونين بالحضارة الغربية لا يصرون غيرها.

ونريد أن نؤكد على أن النداءات إلى دراسة الظواهر الاجتماعية، والوصول إلى إحصاءات رقمية، تعتبر مؤشرات على وجهة المجتمع ومستقبل الأسرة في الغرب، ليست من فعلنا، لأننا دون تلك القراءة بكثير، وإنما نمارس عملية النقل والقراءة لما يكتبون وما يتنبه له عقلاؤهم.

نشرت مجلة V.S.D الفرنسية في أحد أعدادها ملفاً حول المعاشرة

الزوجية، ذكرت فيه حقائق مرعبة، نقتطف منها ما يلي:

نوع جديد من العلاقات بدأ يهدم حياتنا، إنه زواج المخادنة، وتتلخص فلسفته في أنه بإمكاننا أن نحب، أما أن يعيش الاثنان حياة زوجية فلا.. إن عدد الفارين من الزواج والمطلقين في ارتفاع مستمر، أكثر من ١٣ مليون حالة سنة ١٩٨١م، فماذا الآن؟! كذلك الأسرة ذات العائل الواحد ارتفعت، فبلغت ٧٢٣٠٠٠ عام ١٩٧٥م، وأكثر من مليون عام ١٩٨١م (!)

وتعطي الدراسة الإحصاءات التالية: ١٥٥٠٠٠ زواج غير شرعي، ٦٣٠٠٠ طفل غير شرعي في عام ١٩٧٥م.. في عام ١٩٨١م بلغت نسبة الزواج غير الشرعي ٤٠٠٠٠٠، والأطفال غير الشرعيين ١٠٠٠٠٠، وأن ٦٠% من الشباب الفرنسي يجهلون كل شيء عن آبائهم؟!!

لذلك بدأت تتعالى الأصوات، وتؤسس الجمعيات، للمطالبة بالعودة إلى قيم العائلة في الغرب، أما نحن فقد تبدأ عندنا الآن مرحلة الانسلاخ والتقليد أكثر فأكثر، خاصة بعد التقدم الهائل في وسائل الاتصال وعرض النماذج والأمثال الرديئة التي لم نعد العدة لمواجهة والتعامل معها.

إن عمليات الاستهداف ورياح السموم تهب علينا من كل جانب، وتستنبت في أرضنا، وتأخذ أشكالاً متنوعة، وليس آخرها شكل المؤتمرات والمعاهدات، والدراسات الميدانية، والخبراء والخبيرات، الذين في

معظمهم يشكلون جسوراً لمرور الجريمة، ومحاولة تغيير الأنماط الاجتماعية التي أتينا على ذكرها، والتفكير ببدايل هشة اجتماعياً ومخزية أخلاقياً بعد أن انهدمت قيم العائلة في الحضارة المعاصرة.

وتبرز خطورة الأمر أكثر فأكثر عندما لا يدرك بعض المسلمين ما هم فيه من نعم، بسبب غياب الوعي أو بسبب حالات خاصة عانى منها بعضهم فظنوا أنها عامة ترقى إلى مستوى المرض الاجتماعي، فيسقطون في الشرك المنصوب لهم ليتحولوا إلى جسور لنقل رؤى المفسدين في الأرض إلى مجتمعاتهم، قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) (الكهف: ١٠٣-١٠٤)، حيث يراد للأسرة المسلمة أن تتحول حياتها من جو المودة والرحمة والطهر والعفة والاحتساب والتضحية والتوازن في العلاقات والحقوق والواجبات، والمتأتية من الالتزام بشرع الله، إلى لون من الثنائية المتناقضة التي تؤذن بالصراع بين الرجل والمرأة، والأبناء والبنات، والصغار والكبار، وهكذا.. قال سبحانه وتعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ (النساء: ٨٩).

لقد أدى اختلال المعايير والموازين في حضارة العصر الغالبة، إلى ضياع وفوضى في الملامح الشخصية للإنسان، حتى وكأن تلك الحضارة المعاصرة صارت تبحث عن الرجل في المرأة، وتبحث عن المرأة في الرجل.

ولقد أصبح من المسلمات الحضارية القول: بأن كل ما يلحق بنا من إصابات على الأصعدة المتعددة إنما هو بسبب منا، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥).

وإن فساد ذات البين عند (الآخر)، الذي بات يشكو هو منه، دفعه إلى التطلع للسكينة والمودة والدفء، والحميمية التي تتمتع بها الأسرة المسلمة، حتى أن رجالهم ونساءهم بدأوا يتطلعون إلى الزواج من غير بلادهم، ويحاولون البحث عن سر امتداد ذلك في الحياة الإسلامية.. ونعتقد أن الفساد في داخل مجتمعاتنا وأسرنا اليوم إنما هو يمتد بمقدار ما نحدثه من فراغ وجنوح عن القيم الإسلامية يسمح بتمدد (الآخر).

ولابد من الاعتراف أيضاً، أن الأسرة في عالم اليوم أصبحت أثراً تاريخياً بعد عين حاضرة وممتدة، وأن الاستهداف والجرأة يزحف على الواقع الاجتماعي بشكل ظاهر وخفي، فمؤتمرات هنا ومعاهدات هناك، وجميعها تحاول التأكيد أن شكل الأسرة هو غلط اجتماعي تاريخي وتقليدي يمكن تغييره.. وتطرح مصطلحات وعناوين قد توحى بالمضامين، وعناوين تتفنن في إخفاء المضامين، ومعظمها ظاهره فيه الرحمة والإنسانية وباطنه من قبله العذاب والشقاء والضياع.

الواقع الأسري في بلاد المسلمين:

لذلك، فالواقع الأسري اليوم يقتضي الكثير من المراجعة والشجاعة في النقد، وتحرير التعاليم الشرعية من التقاليد الاجتماعية الفاسدة التي تمارس باسم الدين، واسترداد دور المرأة التي تعتبر أم الأسرة وركيزتها، وإعطائها ما أعطاها الله وبينّه رسوله ﷺ، وإعادة تعليمها وتنقيفها لتمارس مهمتها الأساس في التربية والتنمية الاجتماعية - التربية هي التنمية الحقيقية - عن وعي وبصيرة، إذ كيف يمكن أن تربي أبناءها دون معرفة وعلم؟! وكيف تستطيع أن تعدّهم لمجتمع لا تدركه، ولا تتحقق بكيفية التعامل مع مشكلات لا تعي أسبابها؟!

واللافت للنظر حقاً أننا عندما ننظر في أسباب التفكك الأسري تحكم رؤيتنا خارطة مسبقة لا تزال تتكرر وتُذكر من عقود طويلة، دون أن نساهم بوضع حد أو علاج ناجع للمشكلة، ودون أن تدعونا لإعادة النظر، مع أن التفكك يزداد اتساعاً، ورسالة الأسرة ودورها يزداد انكماشاً، والإقدام على بناء الأسرة بدأ يتضاءل.

فهل المشكلة حقاً في غياب الأب، أم في أهلية الأب وإدراكه لمهامه؟! فقد يعيش الأب في غيبوبة أسرية وهو حاضر يعيش بين أفراد الأسرة.. وقد نجد أسراً متماسكة متعاونة متكافلة، اعتبرت غياب الأب، الذي قد يعتبر عبئاً على الأسرة، محرضاً على التماسك والشعور بالمسؤولية.

وهل المشكلة حقاً بغياب الأم لساعات طويلة عن البيت، أو عمل الأم، وعدم تفرغها للتربية؟! وهل تفرغها للتربية يقتصر على البقاء في المنزل دون مؤهل؟! فقد نجد أسراً لأم عاملة أفرادها أكثر اعتماداً على النفس وتعاوناً وشعوراً بالمسؤولية من كثير من الأمهات الحاضرات الغائبات الجاهلات بمسؤوليتهن!

وهل وجود المرأة غير المؤهلة للتربية وغير المدركة لطبيعة المشكلات والظروف الاجتماعية، التي تعد أبناءها للتعامل معها، يحول دون التفكك الأسري، حيث يصبح وجود المرأة عبئاً بحذاته، وتصبح طاقاتها عبئاً عليها، وعلى الأخص عندما تتحول مهمتها التربوية إلى الخدم؟! وهل الطلاق، الذي شرع حلاً وعلاجاً، يتحول عند التعسف في استعماله ليصبح مشكلة وسبباً في التفكك؟!!

والحقيقة أنه موضوع دقيق وخطير، ولا ينفع معه التبسيط والاقتصار على ذكر الأسباب التقليدية دون سبر غور المشكلة والتعرف على جميع وجوهها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسباب التفكك الأسري ليست ثابتة ولا جامدة، وإنما متحركة في أثرها وتأثيرها حسب الظروف والتطورات، لذلك لا بد لها من عين فاحصة تلمح أبعادها وتدرک دور الأسباب الجديدة والمتجددة.

ذلك أن التقنيات الحديثة، من فضائيات، وفديو، وكمبيوتر، وإنترنت، أوجدت لكل فرد في الأسرة جوه الخاص، أو الجو البديل، والمناخ البديل عن مناخ الأسرة، وإن كان ضمن الأسرة نفسها، فلكل مجتمعه، ولكل موارده التربوية والثقافية، ولكل خياراته.

والأسرة بدأت تتحول شيئاً فشيئاً إلى مجمع سكني، أو مبنى فندقي، أو مطعم متعدد الوجبات والزيائن، إضافة إلى التقاليد والعادات والمسلسلات التي تحمل معها نماذج رديئة للعلاقات الزوجية، والحيانات الزوجية، وتغري بالاعتداء بها، عدا عما يقدم للأطفال ويشكل خيالهم، ويعبث بعواطفهم، وينمي بعض الخصائص النفسية التي قد تتحول لتكون وباءً عليهم وسبيلاً إلى الجنوح والجريمة.

لذلك فإن ملف التفكك الأسري ملف كبير، وكبير جداً، يتطلب مجموعة تخصصات ومجموعة جهود، فقد أصبح لا مندوحة من التعامل معه من خلال وضعه ضمن السياق الثقافي والتربوي العالمي، انطلاقاً من القيم الإسلامية، وامتلاك القدرة على توليد رؤى لكيفية العمل والتعامل، ذلك أن إغلاق الأبواب والنوافذ لم يعد بمقدورنا.

ونحن هنا لا نريد التهويل الذي يقود إلى العجز والاستحالة، ومن ثم الاستسلام، في مقابل التهوين وعدم المبالاة والتكذيب بالندر، وإنما نريد تصويب منهج النظر، وتصويب المسيرة، فمهما كانت خطواتها وئيدة وسرعتها بطيئة تبقى خطوة في الاتجاه الصحيح.

عودة النموذج الفرعوني:

إن إحكام السيطرة والتحكم على عالم المسلمين يقتضي - كما أشرنا - انحلال الأسرة المسلمة وتفكيكها، لأن الشواهد التاريخية دلت ولا تزال على أن التربية الأسرية هي الباقية، وهي القادرة على التجاوز واستئناف الفعل الاجتماعي، وهي القادرة على الاحتفاظ بالخمائر الاجتماعية وإعادة إفرازها في المجتمع في الوقت المناسب.. فكثيرة تلك القيم والأفكار التي التجأت إلى الأسرة، وكمنت وتحصنت فيها، وبمجرد أن أتيحت لها الفرصة استأنفت نشاطها، وكانت الأقوى.. فالأسرة هي المعقل الذي احتفظ بالقيم، ومن خلالها يتم النقل الاجتماعي، لذلك لا تتم السيطرة وإحكام الاختراق والهيمنة إلا باستهداف الأسرة، لأنها الوحدة الحضارية الأقوى، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُدَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص: ٤).

لقد حاول فرعون تدمير الأسرة، وإلغاء دورها ورسالتها، والقضاء على إنتاجها، ضمانًا لاستمرار فسادها، ولكنه في العواقب النهائية أوتي من قبل الأسرة.

ومن هنا قد ندرك بعض أبعاد دور أم موسى، وأخته، وموسى، عليه السلام، الذي تربى في بيت فرعون، النموذج المتصاعد في الظلم، ومن

ثم كيف قوض حكم فرعون وخرج عليه من خلال القصر الذي عاش فيه، ليكون ذلك عبرة ومثلاً.

وكيف أن الله أوحى إلى أخته لتقصه، وكيف رده سبحانه إلى أمه كي تقر عينها، ولتعلم أن وعد الله حق، وأن ثقل هذا الحق وتشربه إنما يتم مع امتصاص اللبن ونمو الجسم.. فالأسرة هي الأقدر على تنمية القيم، والاحتفاظ بها، والأقدر على التجاوز والاستئناف لكل حالات الظلم واليأس والفساد.

وقد يكون في قراءة النص القرآني، والتأمل في أبعاده مباشرة، ما يغني عن الكثير من الكلام في الموضوع، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَن أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّهُ إِلَيْكَ وَجَاعَلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۚ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَمَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِعِينَ ۝ وَقَالَتْ أُمُّرَأْتُ فِرْعَوْنَ قُرْتُ عَيْنِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰ أَن يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَرِحًا ۚ إِن كَادَتْ لِتُبَدِيَ بِهِ لَوْلَا أَن رَّبَّنَا عَلَيَّ قَلْبُهَا لَمَّا كُنْتُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۝ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ يَبْتِ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَصِيحُونَ ۝ فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَىٰ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِنَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (القصص: ٧-١٣).

وهكذا ندرك أن الاعتداء على الأسرة، ومحاولة إلغاء رسالتها ودورها، لم يتوقف تاريخياً، ولكل عصر أساليبه، وليس قصة فرعون، كأنموذج متصاعد للظلم الإنساني، في تقتيل الأبناء واستحياء النساء، إلا نافذة يمكن الإطالة منها على دور الأسرة وقدرتها على الصمود، والأمل المتجدد في أداء وظيفتها، مهما اشتدت التحديات.

إنه الأمل الخالد، وذو الدلالة المستمرة على أن الاعتداء على سنة الله في الخلق، بالعمل على تدمير الأسرة، سوف ييؤء بالفشل، وينقلب السحر على الساحر.

إن تذبيح الأبناء وتدمير الأسرة ما يزال مستمراً ولكن بأسلحة جديدة، من مثل سلاح التعليم والإعلام والثقافة... إلخ.. فهل تعيد الأسرة اليوم التفكير برسالتها، وتطور وسائلها في التعامل مع هذه الأسلحة المصوبة إليها، وتستشعر التحدي، وتكون تلك الأسلحة المشرعة حافزاً على العودة إلى الذات، والتشبث بالقيم الإسلامية، وتحقيق الانكسارات لهذه الأسلحة والسهام الموجهة، لتعود إلى صدور أصحابها؟ يقول الله تعالى: ﴿وَرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ (القصص: ٥-٦).

ولعل في فعل الاتحاد السوفيتي سابقاً، ومحاولاته المتعددة لجعل الحياة، ابتداءً من الأسرة، شيوعية منفلة من كل الضوابط، حيث لم يدخر وسعاً من بعثرة الأسرة، ونشر الإباحية، وخلط الأنساب، وجعلها لقضاء الشهوة الجنسية كانسكاب كأس الماء، وما تكشف عنه الحال بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، خير شاهد على استعصاء الأسرة عن التدويب والإلغاء، وقدرتها على التجاوز والاستئناف.

من الدفاع عن المرأة إلى تنميتها وبناءها:

وهنا قضية لا بد أن نتوقف عندها بهذه المناسبة، فلقد تكلمنا وكتبنا وخطبنا كثيراً عن دور المرأة ومكانة الأسرة في الإسلام، وأسس اختيار الزوج والزوجة، وعن حقوق المرأة وحقوق الأبناء والآباء، وعظمة الإسلام، وتفردته عن سائر الأنظمة والشرائع- والحديث عما يجب أن يكون قد لا يدع استزادة لمستزيد- إلا أن التوجه صوب الأسرة ودراسة مشكلاتها، دراسة ماهو كائن، وتوفير التخصصات المطلوبة لذلك، والتعرف على التحديات التي تواجهها، وتحديد تلك التحديات، وإصلاح الخلل الذي تعاني منه، وإبصار المستقبل الذي ينتظرها في ضوء التطورات والمتغيرات العالمية، فإن ذلك لم يحظ بالقدر المطلوب من الاهتمام بعد.

وقد يكون من الأولويات، محاولة استيعاب المؤتمرات التي تتابع شأن الأسرة، والتفكير بأدوات التعامل معها، وإبراز دور القيم الإسلامية في

بناء الإنسانية السعيدة.. تلك المؤتمرات التي تعتبر الأسرة - كما أسلفنا -
نقطاً اجتماعياً يمكن استبداله وتغييره وإلغاؤه، لتحل محله أنماط
اجتماعية أخرى، من مثل المعاشرة بدون عقد، والزواج المثلي،
والاعتراف بالشذوذ، كثمرة للحرية الشخصية وحقوق الإنسان.

إن التفكير بهذه الصورة المشوهة التي تنتظر الأسرة، لم يحظ منا
إلا بالقليل القليل، وقد لا ينفع معه الكلام عن عظمة القيم الإسلامية في
بناء الأسرة، وبيان دورها ورسالتها، ذلك أن الكلام عن عظمة الإسلام
لن يجدي فتيلاً إذا لم يترافق بوضع الخطط والمناهج والبرامج لتنزيل
هذه القيم على واقع الأسرة، وتوليد الحلول المرتكزة إلى تلك القيم
لمشكلات الأسرة، والنظر في معالجة الأسباب، وكيفية تخنيب الأسرة هذه
الإصابات، ورعاية عافيتها، لتقوم بدورها المأمول، وتثير الاقتداء في هذا
العصر الرعيب.

إن الأسرة المسلمة اليوم انتهت إلى وضع محزن، لا يغري بالاتباع،
ولا يثير الاقتداء، ويغلب عليها التقليد المهش الذي يمكن أن يؤهل إلى
تقليد (الآخر) من كل الوجوه.

ولابد من الاعتراف، أن اقتصار كلامنا عن عظمة القيم الإسلامية
على حساب تنمية الأسرة، والارتقاء بها، وتطوير وسائل التربية
والتعامل، أدى إلى الإصابات الأسرية البالغة، التي يأتي على رأسها

التصدع الأسري، وغياب جو المودة والرحمة والدفء الاجتماعي، والله تعالى يقول: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، ويقول سبحانه حكاية عن الشيطان، سواء في ذلك شيطان الإنس أو الجن: ﴿فَلَا تَلُمُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (إبراهيم: ٢٢). لقد توقفت الأسرة المسلمة عن النمو والامتداد بالشكل المطلوب في إطار القيم الإسلامية، وتحولت إلى أشكال وألبسة وعلاقات متوارثة، ولم تعد تختلف عن غيرها في كثير من الأحيان إلا بالعناوين، بينما تلتصق بها وتتحد معها في المضامين.

إن غذاء الأسرة الثقافي والأدبي والإعلامي، وما أورثه من التقليد في الطعام والشراب واللباس والأزياء، ينتج في معظمه من (الآخر)، وهو الذي بات يشكل ثقافة الأسرة، شيئاً فشيئاً.. فالأسرة المسلمة أصبحت إلى حد بعيد تشكل رجع الصدى (للآخر)، فالتلفزيون (للآخر)، والإنترنت له، والرواية له، والأزياء له، والطعام له، والسينما له، والمدرسة له، والكتاب له، والمنهج له، والمدرس له... إلخ.

ومن هنا يتبين خطورة النقل الثقافي والاعتراف الأعشى من حضارة (الآخر)، أو من أمراضها، ويتأكد من جديد خطورة التهاون بالقيم الإسلامية في البناء الحضاري.

ولا يزال كثير من المهتمين بشأن الأسرة، من أصحاب النوايا الطيبة، مرابطين في المواقع القديمة والوسائل القديمة والأسباب القديمة، بعد أن انتهت مشكلاتهما، دون القدرة على مواكبة المتغيرات والتعرف على

المشكلات المعاصرة: أسبابها، وآثارها، وكيفية التعامل معها.. إنه الضرب بالحديد البارد، وطحن الماء، الذي يستنزف جهداً وطاقات بدون جدوى وعائد.. وقد يظن بعضنا أنه بهذا الضجيج وضرب الطبول على حدود الأسرة، دون الولوج إلى داخلها، يحسن بذلك صنعاً.

إن الرجل الفاقد للمرجعية الشرعية، الجاهل بالعصر ومعطياته وتحولاته وتغيراته، لا يمكن أن يقود أسرة ويربي أولاده للعصر الذي يعيشون فيه.. وإن المرأة التي لا تمتلك الزاد الكافي من القيم الإسلامية، الجاهلة بالواقع الاجتماعي ومشكلاته وتحولاته، هي امرأة فاشلة في تربية أولادها وإعدادهم للعصر الذي يعيشون فيه، ولو كانت طيبة حسنة الخلق والملبس.. ذلك أن الطيبة وحسن الخلق في حقيقته هو دافع للتحري والمعرفة لما هو أفضل، وليس سبيلاً إلى العطالة والاستنقاع وفقدان القدرة والإرادة.

إن الآباء والأمهات الحريصين على تربية أولادهم بلا هدى ومعرفة، ويظنون أن من التربية حرمان الأطفال من طفولتهم وحاجاتهم، ولا يدركون مراحل نموهم، سوف يقعون بانتكاسات خطيرة في عملهم التربوي.. فلكل عمر حاجاته ومشكلاته وأزماته.

إن محاولة تركيب عقولنا على رؤوس أولادنا رغبة في الارتقاء بهم، سوف لا يجعلهم كباراً قبل الأوان، بل إن كثرة شدهم إلى أعلى قد يقطع أوصالهم، ويوقف نموهم الطبيعي.

اختلاف بالعناوين:

ويمكن أن نقول: إنه مع شديد الأسف أن الكثير من الذين يحملون شعارات وسمات إسلامية، من الرجال والنساء، وبسبب من جهلهم، لا يخرجون في معاملتهم مع أبنائهم وبناتهم وزوجاتهم وأزواجهن عن ثقافة المجتمع، فهم يمارسون أعمالاً وتقاليد قد لا تمت للإسلام والقيم التي يحملونها بصلة.. فهم إذا دخلوا البيوت وضعوا ثيابهم الإسلامية على المشجب وراء الباب، ودخلوا على أسرهم بشخصيات أخرى تماماً.. وهنا الكارثة التي تدمر الأولاد والنساء، بسبب تصرفنا، وتشككهم بصدق القيم التي ندعو إليها، وتؤدي إلى انحلال عرى الأسرة، وتدفعها إلى (الآخر) دفعاً.

لذلك نرى أنه من المطلوب دائماً مراجعة وسائلنا في التربية، التي مازلنا نصر على تكرارها، حتى ولو فقدت جدواها، ذلك أن هذه الوسائل مرتبطة إلى حد بعيد باستيعاب العصر وتوجهاته، وانفتاح العالم ومؤثراته المتسارعة، التي قد لا تتيح للإنسان أن يلتقط أنفاسه.. لقد وصل الإنسان إلى مرحلة لا تمكنه من الرفض كسبيل للنجاة، ولا تسمح له بقبول كل الموارد لأنها تدمر حياته وأسرته، لذلك لا بديل لنا عن وضع دليل عمل للآباء والأبناء والزوجات والأزواج، وكيفية التعامل مع معطيات العصر وطوفانه.. لا بد من بناء سفينة النجاة والركوب فيها لتجاوز الطوفان، وأن الذي يأبى الركوب فيها سوف يكون مصيره الغرق، مهما حاول الصعود على العواصم من الماء.

فألهاجس الدائم لابد أن يكون الاستمرار في النظر والاجتهاد التربوي والثقافي في كيفية تنزيل القيم الإسلامية على واقع الحياة وواقع الأسرة بشكل خاص، والتيقن بأن الفهم والاجتهادات السابقة التي كانت ملائمة لعصرها، قابلة للنسخ والتجديد والتغيير، في ضوء تغير المجتمعات ومشكلاتها، وأن الجمود عليها انقطاع عن الحياة واستمرارها، وخروج من الحاضر والماضي والمستقبل، لأن الإنسان عاجز عن الاعتبار بالماضي ونقل عبرته لإصلاح الحاضر وإبصار المستقبل كمن لا ماضي له، وفي هذه الحال سوف يحدث الفراغ الذي لابد أن يملأه (الآخر).

نعاود القول: لقد تحدثنا عن مكانة المرأة المسلمة وحقوقها في الإسلام، دون أن نراجع حالة المرأة والأسرة في واقع المسلمين، وجاء ذلك في معظمه على حساب تنمية المرأة في الحقيقة، وأصبح لا بد لنا اليوم من التحول ببعض الحديث عما أعطى الإسلام المرأة من حقوق وواجبات إلى مراجعة واختبار صور التدين بالنسبة للمرأة، ومدى تمتعها بهذه الحقوق والواجبات، ونطرح على أنفسنا السؤال الكبير: هل أعطينا المرأة فعلاً ما أعطها الإسلام؟ وهل تتميز الأسرة المسلمة بتربيتها وعطائها ومودتها ورحمتها عن غيرها في عالم اليوم، بحيث تثير الاقتداء، أم أن الإشكالية قد تكون في افتراق بالعناوين وانطباق بالمضامين؟!

- دعوة للمراجعة:

لذلك لا بد لنا من العودة إلى دراسة شجاعة وجريئة لواقع الأسرة المسلمة، والاعتراف بالخلل الذي لحق بها، وعدم التستر على أمراضها، لأن ذلك سبيل العلا، كما لا بد من دراسة أسباب التفكك التي بدأت تتسرب إلينا، ومعالجة تلك الأسباب، وعدم التستر على هذه الألغام الاجتماعية، القادمة باسم الحرية والانفتاح، التي تنذر بسوء العاقبة، سواء من الذين يحاولون اقتفاء آثار الحضارة المعاصرة، ويعتبرون عدم تقليد الغرب هو سبب المشكلة والتخلف، أو من الذين يتوهمون أنهم في عافية ولا يبصرون النار الكامنة تحت الرماد، ويدركون أن العناوين غير المضامين، والصورة غير الحقيقة.

لا بد أن نتخلص من روح الحماس، ونتحول إلى عقلية الاختصاص، ومن منهج الوصف إلى منهج التحليل والدراسة وكشف الأسباب، ومن الفرديات والنظر ذي البعد الواحد إلى استصحاب الرؤية الجماعية وتوفير المعرفة المتعددة في النظر للموضوع.

ذلك أن أسباب التفكك الأسري كامنة في الذات المسلمة اليوم، التي باتت تفتقد معاييرها، وتعتمد التقاليد الاجتماعية محل التعاليم الشرعية، وتتهاون في بناء الأسرة وفق المعايير الإسلامية، اختياراً واستمراراً وعلاجاً، ومعرفة رسالتها، وتفتقد القيم الإسلامية في الاحتساب، والإيثار، والرحمة، والمودة، والعفو، والإحسان، والعدل، حيث تحولت الأسرة إلى بؤرة للصراع.

إن الأسباب الذاتية للتفكك هي التي تستدعي وتمكن (الآخر) من نقل أمراضه إليه، حتى إذا ما استعصينا عن الذهاب إليه وزيارة حضارته وثقافته أتى إلينا، وإذا أفتينا بجرمة زيارة بلاد الكفر يؤتى بالكفر إلينا، وإذا فررنا عن الذهاب إلى الملهي تفتح الملهي على بيوتنا في الفضائيات أو الفضائيات، التي أصبحت تتسلل إلينا وتحتل الهواء الذي نستنشق.

لذلك نعتقد أن الخطب جلل، والأمر عظيم، ولا بد من النظر لموضوع الأسرة والمرأة وثقافتها الغائبة، والطفولة ومراحل نموها ومشكلاتها، من خلال السياق العالمي، والتبصر بموضوع الأسرة إلى أين، والتفكير بكيفية التعامل.. فليس الانكفاء على الذات أصبح بعد الآن ممكناً، ولو أمكن في بعض الحالات الفردية فسوف لا يخرج إلا معوقين يعانون من غربة الزمان والمكان.. وليس الارتقاء على (الآخر) وإلغاء الذات حلاً، وإنما إلغاء واقتلاعاً وخروجاً من الحضارة.

إن طروحات نهاية التاريخ، استدعت التفكير بنهاية الأسرة، ونهاية الخصوصيات الثقافية جميعاً، حيث بدأ عصر الاستنساخ الثقافي والحضاري، فكيف نتعامل معه؟ ذلك أن لغة الرفض واللعن وخطب الإدانة والاستهانة بـ (الآخر)، والعجز عن توليد رؤى ناجعة من القيم الإسلامية للتعامل وإثارة الاقتداء والإنقاذ الحضاري، سوف لا يجدي شيئاً، بل يكرس الحالة الغثائية الواهنة، التي تفتقر إلى الثبات والاستقرار والمكث في الأرض والعطاء الحضاري.

إن التوجه الذي ندعو إليه صوب الأسرة، ليس الاستمرار في

الاكتفاء بالكلام عن أهميتها عن التفكير بكيفية رعايتها وحمايتها في ضوء التحديات المعاصرة، وتحديد هذه التحديات، ووضع الخطط والبرامج المدروسة للتعامل معها، ومواجهتها وعدم الاكتفاء بالوسائل القديمة المكتسبة من التوارث الاجتماعي التي لم تعد تجدي مع تطور المواجهات، وتغير المجتمعات، وتغير الأسباب المنشئة للإشكالات الأسرية.

ولا ندعي أننا بما كتبنا حول «الأسرة» قد تجاوزنا فتح الباب ووضع سهم لتحديد التوجه صوب هذا الموضوع الخطير والمهم، الذي يقتضي أعمالاً ثقافية جماعية واختصاصات معرفية وميدانية متعددة، حيث نعتقد أنه لا بد من توليد رؤى معاصرة من القيم الإسلامية، والنظر إلى مشكلاتنا من خلال معاييرنا وثقافتنا، وليس تقويم واقعنا الثقافي والاجتماعي من خلال قيم حضارية أخرى، حيث أخفقت كل المعالجات التي حكمها التقليد على مستوى الذات أو على مستوى تقليد (الآخر).

إن الأسرة المسلمة استطاعت أن تحتفظ بالخمائر الأصلية للقيم الإسلامية لما يقرب من مائة سنة في القرن الماضي، في أكثر من بلد من بلدان العالم التي اجتاحتها رياح السموم والاقتلاع، وتعاود نشرها من جديد، بعد أن أريد لبعض المجتمعات استبدال قيمها بالتغريب والمركسة والعلمنة.

فهل ندرك دور الأسرة، ونعاود البناء لهذا الحصن بدراسات موضوعية تبصر الجوانب جميعاً، وتحيط بعلم الأمور المطروحة، حتى لا تكذبها أو تكذب على أنفسها: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ (يونس: ٣٩).
والله ولي المتقين.

الأيتام الجدد

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وعلمه البيان، ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: ٣١)، وجعل المعرفة والقراءة وتنمية التفكير مفتاح الإيمان وسبيل النهوض الحضاري.. كرم الإنسان بحرية الاختيار، ومنحه قابلية التعلم، وبَيَّن له، عن طريق معرفة الوحي، معالم طريق الخير، وغوائل طريق الشر، فقال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ (البلد: ١٠)، وجعل الترقى، وسلوك طريق الاستقامة، والتغيير، والتنمية، من الأمور الكسبية، المنوطة بتكليف الإنسان، ومسؤوليته، وحرر العقل الإنساني من الخوارق والخرافات، وعتق نفسه من الخوف والقنوط، وحماه من السقوط والعبودية لغير الله، بضمان رزقه وأجله، وشرع له السنن والقوانين في الأنفس والآفاق، ودعاه للتعامل معها وتسخيرها، وقدم له نماذج الاقتداء. وجعل سبحانه المسؤولية فرع الحرية، وعمم المسؤولية والتبعة في المجالات كلها، ورتبها بحسب أهميتها، فبدأ بمسؤولية الأسرة والبيت بالنسبة للمرأة والرجل على حدٍ سواء، وسوى بين الأسرة والإمامة

العظمى؛ لأنها الأساس لكل المسؤوليات، كما جعلها اللبنة الأولى في بناء المجتمع المدني، وأساس علاقاته الاجتماعية، والمحضن الأول للرعاية والتنمية والتربية والتعلم، قال رسول الله ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا» (أخرجه البخاري).

وقد خضع الرسول القدوة ﷺ، في حياته كلها، حملة وولادته، وطفولته، ويطمه، وزواجه، وأبوته، وطعامه، وشرابه، ومرضه، وصحته، ووفاته، للسنن والقوانين الطبيعية، ليكون أنموذجاً يمكن للإنسان الاقتداء به، في أبعاد حياته كلها وظروفه جميعاً، فكانت أقواله وأفعاله وحياته مصدراً لكل خير واعتبر المسؤولية عن الأسرة، تبدأ من قبل الزواج، وذلك بوضع معايير لاختيار المرأة والرجل، حتى يكونا مؤهلين لرعاية الأطفال، وبناء الأسرة؛ كما وضع من الآداب والضوابط والحقوق والواجبات ما يضمن سلامة الأسرة، وحسن سيرها واستمرارها، وأذن بإيقافها عندما تتحول إلى بؤرة للمخاطر والإصابات.

وبذلك أصبحت الأسرة المسلمة تمثل الترسانة الفكرية والتربوية والثقافية لامتداد المجتمع الإسلامي وحمائته، التي تحتاج على الدوام إلى التسديد والتقويم والارتقاء، مما يتطلب بذل الجهد في المجالات كلها لإزالة

كثير من الحواجز النفسية والثقافية من ساحات الحوار، والنقاش، والتشاور، والتفاكر، والمدارسة، على مستوى الذات و(الآخر)، وفك قيود التقليد والتعصب والتحزب وعلل التدين التي تسربت لواقع الأمة المسلمة، وشحذ الهمم للتوغل في التاريخ العام واكتشاف قوانين السقوط والنهوض الحضاري، وأخذ العبرة والخبرة من تجارب الذات و(الآخر)، وتحقيق الوقاية الحضارية، وإحياء المنهج السني، والتدريب على كيفية التعامل معه من خلال النماذج التي عرض لها القرآن والسنة، والعبير التي قدمها التاريخ انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿ (آل عمران: ١٣٧-١٣٨).

من وسائل التسديد:

ولعل من أهم وسائل التسديد والتقويم والارتقاء، محاولة تقديم دراسات ونماذج من حركات الإصلاح والتغيير والتجديد للإفادة منها، وتحديد مواطن القصور وأسباب التقصير، والعودة بالأمة إلى الينابيع الأولى في الكتاب والسنة، والتدريب الذهني والميداني على تقويم الرجال بالحق لا تقويم الحق بالرجال، تحت عنوان: «اعرف الحق تعرف أهله»، وكشف علل تدين الأمم السابقة التي بدأت تتسرب إلى عالم المسلمين وتقيم فيهم كهانات دينية، وكيانات وهمية، وطقوس وإقطاعات بشرية

منفصلة عن جسم الأمة، وطوائف مفتونة بفكرها وذاتها، يسيطر على تصورها ومساكنها قول الشاعر: «السيف أصدق أنباء من الكتب»، فتندفع إلى الخوض في مواجهات ومعارك قد تساق إليها، وتقدم تضحيات غالباً ما يسيطر عليها سوء التقدير والتبصر بالعواقب، وبذلك يغيب عنها قول الحكيم:

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المكان الثاني

وتنكمش القيم الدينية عن واقع الحياة، وتعيش معزولة في بعض جوانبها أو بعض قطاعاتها أو مؤسساتها التقليدية، لتصبح هي المعبر والعنوان على الإسلام.

ولعل الإشكالية التي وقع فيها الكثير من العاملين للإسلام، في الظروف المتنوعة، أنهم لم ييصبوا الفضاء الواسع للعمل الإسلامي، حيث ميدان الدين هو الحياة بكل جوانبها وآفاقها، وتمركزوا في مواقع محددة ومتوارثة، وتعاملوا مع وسائل محددة، وأصروا عليها، حتى في المراحل التي قد تصاب هذه الوسائل بالعقم وعدم الجدوى، أو يستبين خطؤها، وكأنها أصبحت جزءاً عضوياً، وبذلك عطلت المجالات المتنوعة والمتاحة بحيث أصبحت ثغوراً مفتوحة في الحياة الإسلامية، يلج فيها (الآخر)، ويسكنها بثقافته وقيمه وعاداته، ويبقى نصيبنا منها البكاء على الأطلال.

وقد نقول : بأن العقل المسلم قد أصيب بالعجز عن إبطار دوائر الخير في الأمة والمجتمع، واقتقد القدرة على إبداع الوسائل المناسبة، للدخول إليها والتوسع فيها، وبسط القيم والأخلاق الإسلامية على حياة الأمة، واعتبار الحياة ساحة جهاد متنوع الوسائل تقتضي باستمرار التحرف لقتال، والتحيز إلى فئة، حيثما تعجز الوسائل المستخدمة عن تحقيق الأهداف.

الخارطة الفكرية للعقل المسلم:

ولعل من الإصابات الكبيرة، أو الانعكاسات الخطيرة لهذه العقلية، أن المجال الفكري أو الخارطة الفكرية للعقل المسلم، الفكري والفقهى على حد سواء، محددة بمجموعة قضايا ومسائل، نبدي ونعيد، نشرح ونختصر، نحقق وندقق، ونقسم عليها مجموعة من الدراسات العليا، والحلقات العلمية، ومعظم موضوعات المجلات المحكمة والكتب العلمية والأكاديمية والسمنارات، وعلى أحسن الأحوال فعملنا يمكن أن يصنف تحت عنوان: «إعادة الإنتاج»، وبذلك نظل نراوح في مكاننا، لدرجة أن هذه القضايا أصبحت تملكنا وتحكمنا ولا نملكها، إضافة إلى أن اهتماماتنا وقضايانا ووسائلنا أصبحت معلومة لخصومنا، وحتى أعدائنا، إن لم نقل بأنهم يساهمون بصناعتها، بشكل مباشر أو غير مباشر، دون أن يخطر ببالنا التحول والتجاوز إلى مواقع وفضاءات كثيرة نملكها ولا تملكنا، نحكمها ولا تحكمنا.

إن انكماش الفهم الإسلامي واقتصره على مجالات محدودة ووسائل محددة أغرى بعض المتخصصين في الشعب المعرفية المتنوعة، من الذين عجزوا عن إِبصار القيم الإسلامية من خلالها، أن يغادروا اختصاصاتهم إلى منابر الإرشاد.

وما أكثر القضايا والمشكلات والأزمات الإنسانية اليوم التي تتطلب بحثاً ودراسة واجتهاداً وحلولاً تقدمها قيم هادية، وتجسدها في نماذج تغري بالاتباع، وتبين أن حياة الضنك الذي يعيشها العالم، بشقيه الغني والفقير، إنما هي بسبب تأله الإنسان الذي أدى إلى تسلط الإنسان على الإنسان.

إن مشكلات انتهاك حقوق الإنسان وغياها، وقضايا الصحة، والبيئة، والتنمية، والأسرة، والمياه، والتضخم، والخلل في توزيع الثروات، وارتفاع نسب الإعاقة، وانتشار الأمراض التي لم تكن في الأسلاف، هي ظواهر ونذر خطر تشكل لنا فرصة ولحظة تاريخية يمكن التقاطها، ليس بالتمني، وإنما بتقديم دراسات وبحوث موضوعية عن الأسباب والفلسفة الحقيقية والمناخ الثقافي الذي شكل الرحم لولادتها.

وفي اعتقادي أن عصر العولمة والإعلام وانفتاح العالم على بعضه، ثقافة وحضارة، إنتاجاً واستهلاكاً، وتدفعاً للمعلومات، والإغراق الإعلامي، والتحول صوب الاستهلاك، ومحاولات الهيمنة الثقافية والإعلامية والتعليمية والعسكرية، والتحول عن العلوم الإنسانية التي

تحاول الارتقاء بخصائص وأفكار الإنسان إلى العلوم التقنية التي تقيم بوسائل وأشياء الإنسان، على حساب خصائصه وصفاته، لا شيء إلا لأنها تؤمن الغلبة والهيمنة والسطوة والتسلط، يضع المسلم، وريث النبوة الخاتمة، صاحب الرسالة العالمية الخالدة، أمام مسؤوليات كبيرة وفضاءات واسعة ومشكلات إنسانية وعالمية وأمانة كبرى تنوء بحملها السموات والأرض والجبال، لتقدم الرؤية الإسلامية، والحلول الإسلامية المقنعة، المستمدة من معرفة الوحي في الكتاب والسنة، بعيداً عن عبث الإنسان وأهوائه، التي انتهت بالعالم إلى ما صار إليه، وهذا لا يتأتى إلا بالجهد، والجهاد، والاجتهاد، والتخصص، والإحاطة بعلوم العصر.

إن نَعْي الحضارة المعاصرة، والاكتفاء بذكر مفاصلها وآثامها، ومحاولة الإيواء من طوفانها إلى جبل يعصم من المفاصل، والانسحاب إلى غرفة الانتظار، دون التفكير بالمشاركة في بناء سفينة النجاة، مؤذن بالهلاك والغرق في ثقافة (الآخر) التي هي أشبه بالطوفان، واستهلاك (الآخر) وعادات وتقاليد (الآخر) التي تزحف في الأرض ويحتل إعلامها الهواء وتنزل من السماء كالصواعق تصب من فوق الرؤوس.

فالارتهان اليوم ثقافي وحضاري وصناعي وعسكري واستهلاكي... إلخ، الأمر الذي انتهى بعقلية بعضنا إلى ذهنية الاستحالة والانسحاب والاستسلام، كما انتهى ببعضنا الآخر إلى ذهنية الاستسهال، حيث أخطأ في التقويم، وأخطأ في التقدير، وأخطأ في

الوسيلة، فعمد إلى المواجهة والارتطام، ومحاولة إتيان البيوت من ظهورها، دون أن يمتلك المفتاح الصحيح للدخول إلى الساحة العالمية وتقدم رؤية معرفة الوحي في الكتاب والسنة وقدرتها على الإجابة عن الإشكاليات المطروحة، وقدرتها على الإنقاذ وإحلاق الرحمة بالعالمين، وخلوصها من العنصرية والتمييز والشخصانية، ودورها المطلوب في استرداد إنسانية الإنسان، وإحلالها للتعارف والتعاون والتكامل والحوار محل الصراع والتقاتل والتظالم.

إن شمولية الإسلام وعالميته وتجربته التاريخية، وقيمه الخالدة، المجردة عن حدود الزمان والمكان، وعطائه الإنساني، وتأكيداته على الأخوة الإنسانية ووحدة الأصل البشري، وبنائه للمشارك الإنساني، واعترافه (بالآخر)، يؤهله، عندما يصبح المسلمون في مستوى إسلامهم، لانتشار البشرية من أزمته، لكن المشكلة عندما يكون المسلمون أنفسهم في أزمة، ويسيطر عليهم فكر الأزمة، فينتهي بهم إلى أزمة الفكر التي تورث العجز والعطالة.

من أدوات التعامل مع العصر:

ولعل من الأهمية بمكان التفكير بكيفية التعامل مع هذا العصر، الذي بدأ يتسم بالعالمية بعد إزالة السدود والحدود واحتلال الهواء والفضاء، ولم يعد الدخول في حقبة العولمة خياراً بقدر ما هو قدراً أشبه بعقود الإذعان، وما يقتضيه ذلك من التفكير الدائم بكيفية التعامل معها والإفادة من آفاقها وعطائها من خلال رؤية تنطلق من القيم والمعايير في الكتاب

والسنة، وتستصحب المخزون التراثي، وترتقي نحو عالمية رسالة الإسلام. وقد يكون المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى تخليص القيم الإسلامية مما لحق بها وترسب عليها من تصورات البشر وتقاليدهم، والخروج بها من حكر الكهانات البشرية والصناعات الدينية والحدود الجغرافية وأسر الألوان والأجناس، والتأكيد بتقديم النماذج على أن الإسلام خطاب إنساني لجميع البشر، ليس أحد بأحق به من أحد، الأحق هو الأكثر التزاماً بقيمه وتطبيقاً لتعاليمه، مهما كان جنسه ولونه وجغرافيته وطبيعته.

فالأكرم هو الأتقى، والإسلام مجتمع مفتوح لكل الداخلين، لذلك لا بد من تفكيك القيود التي صنعها البشر حول قيمه، والعودة به إلى الرحابة والرحمة، إلى الساحة الإنسانية العالمية، فالإسلام ينأى بطبيعته عن التعصب والتمييز والتسلط؛ والحضارة الإسلامية تاريخياً تنقلت بين أجناس وألوان وجغرافيا، وجاء عطاؤها مشتركاً إنسانياً، لذلك فمن الصعب نسبتها إلى لون أو جنس أو جغرافيا.

وهنا قضية، لا نعتقد من التكرار ديمومة التأكيد عليها، وهي أن القيم المستمدة من معرفة الوحي في الكتاب والسنة هي قيم ومنطلقات ومرجعيات وأسس واستراتيجيات ضابطة لمسيرة الحياة في مجالاتها المختلفة، وليست برامج وخطط تفصيلية ؛ لأن ذلك منوط بمعرفة العقل

وكسبه ونظره وعطائه ضمن الإطار المرجعي لمعرفة الوحي، فإذا توقف العقل أو عجز لسبب أو لآخر، أو سقط في حمأة التقليد فعانى غربة الزمان والمكان، وتوقف عن الاجتهاد والتجديد، فقد وقع في محاصرة القيم وعزلها عن واقع الحياة، وعطل عطاءها، مهما ادعي خلودها وقدرتها على العطاء والإجابة عن الأسئلة الحياتية.

إنّ التوهم بأن القيم الواردة في الكتاب والسنة، الضابطة لمسيرة الحياة، المُشكّلة لفلسفتها، هي برامج وخطط تفصيلية قادرة على تنظيم أمور الحياة بمجالاتها المختلفة دون فعل العقل، بحجة قدسيّتها وخلودها وعصمتها وقدرتها التاريخية، وأنّ تعامل العقل معها اجتهاداً وتجديداً، نيلٌ منها وإساءةٌ لها، يعتبر من الإصابات البالغة للعقل المسلم المعاصر، بل لعلها إشكالية العقل المسلم اليوم.

وبالإمكان القول: إنّ هذا التوهم يفسر إلى حدٍّ بعيد حالة التخلف والعطالة وانعدام الفاعلية، التي نعاني منها على الأصعدة المتعددة برغم وجود قيم الكتاب والسنة كما أنزلت بين ظهرنينا.

إنّ عطاء قيم الكتاب والسنة التاريخي، وقدرتها على العطاء وإخراج خير أمة للناس، تحمل الهداية والرحمة للعالمين، وتعالج مشكلاتهم في مختلف المجالات، يعتبر شاهد إدانة لفهمنا وتعاملنا، حيث أصبحت اليوم أشبه بالحجب والتمائم والتعاويز التي ينتظر منها الخوارق والمعجزات عند كثير منا.

الإنسان بين الوحي والعقل:

لقد كان الإنسان، المكلفُ المستخلفُ المكرمُ المسؤولُ، وهو سيلة العمران وهدف الحضارة، هو المحور الأساس الذي تمحورت حوله القيم الإسلامية في الكتاب والسنة، منذ خطواته الأولى في بدء الخلق، وتعليمه الأسماء، وتأهيله بالقابليات التي تمكنه من القيام بأعباء الاستخلاف، ومنحه الحرية والاختيار، وبيان طريق الهداية بمعامله ووسائله، وطريق الضلال بنوازعه وعواقبه، والإجابة عن الأسئلة الكاملة عن رحلة الحياة وما بعد الموت حتى ينشئ الله النشأة الأخرى، لأن الإنسان هو صانع الحضارة وهو هدفها.

فجميع الرسائل السماوية، والقوانين الوضعية، والدراسات النفسية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والعسكرية والسياسية، منطلقها الإنسان، وهدفها ومحورها الإنسان، حتى الدراسات التقنية والعلوم التجريبية وعلوم الطبيعة التي تتمحور حول تحقيق الغلبة والتسلط وتُعنى بأشياء الإنسان أكثر من عنايتها بالارتقاء بخصائصه وصفاته وتأهيله لحمل رسالة الحضارة والخير، إنما هي في نهاية المطاف تصب في ساحة الإنسان والإنسانية، نفعاً أو ضرراً، تعميراً أو تدميراً، سلماً وتنمية أو حرباً وتخريباً، إذا لم تتجه صوب تحقيق أهداف خيرة واضحة، ولم تضبط مسيرتها بقيم إنسانية هادية ومرشدة إلى الخير والعدل والسلام. فالإنسان، هذا المخلوق العجيب، يمتلك من الطاقات والقابليات والإمكانات والقدرات على التفكير والتطور ما الله به عليم، وحسبنا أن

ننظر إلى رحلة العلوم والمكتشفات التي هي من عطاء الإنسان، وحسبنا أن ننظر حتى إلى الإنسان الذي لحقت به بعض الإعاقات الجسدية، وما يأتي به من العجب العجاب عندما يستشعر التحدي ويخرج بعض القدرات الكامنة في بعض حواسه السليمة التي يتجاوز بها الأسوياء.

إن من يعمل على اكتشاف الإنسان، بما يمتلك من طاقات وقدرات وإمكانات مذكورة في خلقه، وما يمكن أن يضطلع به من المهام ويحقق من الإنجازات، يدرك أهليته لحمل الأمانة التي تجاوزت استطاعة حملها قدرة السموات والأرض والجبال، قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ (الأحزاب: ٧٢)، كما يدرك المخاطر والتداعيات المحتملة عندما ينفلت هذا المخلوق من قيم السماء وعبودية الإله، وينقلب إلى الشرك أو الكفر ومنازلة الإله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ (النازعات: ٢٤) والعياذ بالله.

لقد انطوت قصة الخلق كله في هذا الإنسان، ولذلك سخر الله له الكون بما فيه، وما ذلك إلا لأنه مؤهل بما يمتلك من قابليات لهذه المهام، يقول الشاعر:

وتحسب أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

إن الله الذي جعل الإنسان محل خلقه وهدايته ونبوته ورسالته، وميزه عن الملائكة، أعلم وأخبر بمن هو هذا الإنسان، ودوره الممكن في هذا الكون، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الملك: ١٤).

فالإنسان مخلوق عجيب، مركب ومعقد، وقادر على التكيف والتغيير والفعل والاستجابة، لذلك كان ولا يزال عصياً على الدراسات الإنسانية والاجتماعية أن تسير غوره، وتدرّك حقيقته.. ومعظم الدراسات، على أهمية ما قدمت، ما تزال تعيش على شواطئ الحياة الإنسانية، فانتهدت إلى مدارس ومذاهب ورؤى كثيرة، وكثيرة جداً، قد تصل في تعدادها إلى عدد المشتغلين فيها، إذ أن لكلٍ مذهبه ووجهته ورأيه، والكثير من هذه الدراسات قائم على النسخ والنقض والإلغاء وادعاء الاكتشاف الجديد.

ونحن هنا لا نريد أن نبخس هذه الرحلة الفكرية حقها في بعض ما قدمت من ملامح حول النفس والمجتمع، يمكن أن تعتبر مفاتيح للفهم نسبياً، إلا أن معظمها ظنون يلفها الغموض والادعاء والضلال والوهم والجهل، حتى رأى بعضهم فساد المناهج وضرورة تطبيق منهج الدراسات التجريبية والعلوم التجريبية على علوم الإنسان، ظناً منه أن ذلك يمكن أن ينتهي به إلى نتائج مقنعة في مجال علوم الإنسان؛ لأن إشكالية تلك المناهج التائهة - فيما نرى - أنها تفتقد الدليل والبوصلة الحقيقية أو دليل التشغيل والصيانة والإصلاح من المصمم والمخترع والخالق المبدع لهذا الإنسان، وهو الله سبحانه وتعالى.

من هنا نقول : إن معرفة الوحي من الناحية العلمية والمعرفية وفرت على الإنسان الكثير من الجهود والتجارب وهدر الأوقات والأعمار في رحلة الخطأ والصواب، وحمته من الضلال، وقدمت له دليل التشغيل

والتعامل وكيفيات الصيانة ومعالجة الأخطاء، من العصيان والجنوح،
 وفتحت له باب التوبة والتصويب منذ فجر الخليقة عندما ﴿وَعَصَى آدَمُ
 رَبَّهُ فَغَوَى﴾ (طه: ١٢١)، ومن ثم تلقيه كلمات الله ومعاودة الاستقامة
 ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ (طه: ١٢٢).

وفي تقديري -والله أعلم- لو أننا استطعنا تقديم عطاء معرفة الوحي
 في إطار الإنسان بشكل سليم وصحيح، وأتينا لذلك على أدلة وبراهين
 من القصص القرآني، والتاريخ الحضاري العام، والواقع الذي يتخبط
 الناس فيه، وجاء تخصصنا في العلوم الاجتماعية والإنسانية مؤطراً بمعرفة
 الوحي، منطلقاً وهدفاً، وضوابط مسيرة، لكُنّا من الناحية العلمية
 والفكرية أولى بالإقناع، وإثارة الاقتداء.

فقد يكون الكثير من العلماء معذورين بموقفهم من الدين وذلك
 بسبب ما ترسب في أذهانهم عن رحلة التدين وممارسات رجال الدين
 وكهانه، الذين حاولوا إقناع العقول ببعض الأساطير والخرافات
 والخوارق، باسم الدين؛ وما تسرّب من علل التدين عند الأمم السابقة
 لواقع المسلمين، وعجز بعض المتخصصين في العلوم الإنسانية عن تأطير
 تخصصاتهم، وإبصار منطلقاتهم، وتحديد أهدافهم من خلال معرفة الوحي،
 ومغادرة هذه التخصصات، التي تعتبر نوافذ ومفاتيح اجتماعية لتوصيل
 معرفة الوحي، إلى منابر الوعظ والإرشاد، التي لم يعدوا الزاد الكافي
 للاضطلاع بها، ولم يحسنوها، وغاية ما يستطيعون منها الحماس وعلو

الأصوات وسماكة الحناجر؛ أو بسبب تطاول بعض المشايخ والمتدينين على الخوض في علوم ومعارف لا يمتلكون بعض علمها، إن لم نقل مجرد ثقافتها، فكيف والحال هذه نكون مقنعين؟

يضاف إلى ذلك أن الكثير منا، من الذين يدعون العلم، يعيشون على إحصاءات ومكتشفات (الآخرين) لأخطائهم وأزماتهم، ويكتفون بمجرد ترديد ما كدليل على عظمة الإسلام، فهم أعجز من أن يكتشفوا خطأ أو يتعرفوا على أزمة.. حتى الإصابات نتعلمها من (الآخر)!

الأسرة في الرؤية الإسلامية:

في ضوء ذلك كله قد لا يكون غريباً، ولا مستهجناً، المساحات التعبيرية الكبيرة والكثيرة التي خصصها القرآن والسنة لموضوع الإنسان، اعتباراً من بدء الخلق وحتى ينشئ الله النشأة الآخرة، وهذه المساحات الهائلة التي أفردتها للأسرة، التي تبقى تمثل بسفينة نوح المنجية في طوفان الحياة، فهي مكان نشوء الإنسان ومحضنه ومكان نموه الجسدي والعاطفي والعقلي.

ولئن كان الكثير مما جاء عن أمور الحياة في معرفة الوحي مجملاً أو عاماً أو قيماً موجهة ومبادئ عريضة ومسارات عامة، فإن ما جاء في إطار الأسرة من الأمور التفصيلية، حتى أدق الدقائق والخبايا، النفسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية، يلفت فعلاً النظر إلى أهمية دور الأسرة بكل مكوناتها في وضع الأسس والمنطلقات وزرع بذور مستقبل الحياة السلوكية لمسيرة الإنسان ومصيره، ابتداءً من أسس الاختيار لكل من

الزوجين، وأحكام الخطبة، والعقد (الميثاق الغليظ) والولي والشهود، وحتى تنظيم الحياة الجنسية، والحمل والولادة، والاسم، والنسب، والرضاع والحضانة، والوصاية والولاية، والتربية والتعليم، والذكورة والأنوثة، والإرث، والحقوق والواجبات، والجنايات، واليتم، والبنوة والأبوة، والتبني، والنفقة والعدة، والحيض والنفاس، والبنوة والعلاقات بالصغار والكبار والأبوين والأرحام والجيران والمحرمات من النساء .. الخ. وحسبنا أن نعلم أن المسؤولية عن الأطفال ومن ثم التربية - والتربية هي التنمية- تبدأ من قبل الزواج، من لحظة الاختيار، وذلك باختيار الزوجة والزوج المؤهلين لهذه المهمة، وتمتد لما بعد الموت: « إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ » (أخرجه مسلم).

ولقد اعتبر الإسلام للجنين حقوقاً منذ لحظة العلق للحمل، كما اعتبر الطفل مؤهلاً وقادراً على الاكتساب والامتصاص والتعرف على ما حوله ومن حوله، وإن عجز عن التعبير؛ لذلك كان من السنة الأذان في أذن الطفل، لتكون كلمة التوحيد ومرتكزات العقيدة أول ما يطرق سمعه.. كما شرع الإسلام ضوابط لحماية استمرار الأسرة بعيداً عن الإصابات النفسية والصحية والاجتماعية، ولم يأذن بتوقفها وانحلالها إلا عندما يبلغ الخطر مداه وتستنفد جميع الوسائل، فيكون جواز ارتكاب الضرر الأخف في سبيل درء الضرر الأعظم، على أن يتم الفراق والتسريح بالإحسان، وحتى بعد الفراق نظم الإسلام ذلك، ورتب عليه حقوقاً

وواجبات وآداب، وترك الباب مفتوحاً لمراجعة النفس وإعادة ترميم الإصابات ومحاولة استئناف الحياة الأسرية.

وقدم الإسلام نماذج متنوعة من الأسرة في القصص القرآني استوعبت جميع الأشكال والحالات والإصابات المتعددة، ابتداءً من أدق القضايا النفسية وأكثرها خفاءً، إلى طبيعة العلاقة الاجتماعية والقانونية، ليكون ذلك دليلاً لكيفية التعامل مع الواقع الأسري بكل ظروفه وأشكاله.

موقع المرأة من معرفة الوحي:

قدم أنموذجاً للمرأة المؤمنة والزوج الكافر الظالم، وقدم أنموذج المرأة الكافرة تحت الزوج الصالح المؤمن، وقدم أنموذج الابن العاق مع الأب المؤمن الصالح، والابن المؤمن مع الأب الكافر، ولا يتسع المجال لاستيفاء ذلك، فهو قرآن يتلى صباح مساء.

كما قدم نماذج للمرأة ودورها في الحياة، ورسالتها في تغيير المنكر والثبات على الحق، فسيدنا موسى عليه السلام نبي من أولي العزم، تولت أمره امرأة كتمت أمر ولادته، ووضعته في التابوت، وألقته في اليم، حتى لا يقتله الحاكم الظالم الذي يذبح الرجال ويستبيح النساء، وتبعت مسيرته: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (القصص: ١١)، وذهبت إليه بكل ثبات واطمئنان في بيت عدوه وعدوها، لترضعه وتطمئن عليه.. صحيح بأن ذلك وحي من وحي الله وقدر من أقداره، إلا أن ذلك في خطواته جميعاً خضع للسنن والأسباب

الطبيعية، ليكون أنموذجاً ودليل تعامل خالداً يحتذى، مجرداً عن حدود الزمان والمكان والأشخاص، ﴿فَالنَّقْطَةُ عَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (القصاص: ٨)، وكانت النتيجة أن الذي قوَّض الحكم والظلم هو الذي تربى في القصر.

والسيدة خديجة رضي الله عنها، في الرسالة الخاتمة، ودورها البالغ الأثر والتأثير في الخطوات الأولى للنبوة، من حيث الثبوت والاستيعاب وحسن التصرف، الأمر الذي لا يحتاج إلى المزيد من الشرح والتفصيل، وإنما يحتاج إلى الفقه والتمثل والتنزيل.

وقد تكون المشكلة اليوم، سواء في إطار الأسرة أو في غيرها من المجالات الاجتماعية والثقافية، أننا نربي تماثيل من الثلج ومن ثم نبكي على ذوبانها، ويبقى السؤال المطروح: لماذا لا تنتج أسرنا اليوم عباقرة ومفكرين وعلماء وأبطالاً وقادة، دون أن ندري ما جنته أيدينا.. إننا ندمر الأسرة كل يوم، إما عن جهل وسذاجة وإما عن كيد ومكر وتآمر. إن ما نراه من المفكرين والعلماء والعباقرة، على مستوى العالم اليوم، ما هو إلا نتاج مجتمعات وأسر سابقة.. والذي يريد أن يستشرف المستقبل فما عليه إلا أن ينظر إلى واقع الأسرة اليوم، وعلى الأخص في بلاد الحضارة الغربية، التي بدأت تشكو من شيخوخة الشعوب، وزيادة عدد المسنين وقعودهم عن الإنتاج، وضآلة عدد الولادات، ومحاولة استيراد البشر من أقاليم أخرى خشية الانقراض، بسبب تلاشي الأسرة

تقريباً والعبث بكيانها، والمحاولات الدائبة على استبدالها بأنماط اجتماعية أخرى، هي أشبه بالقيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلاً، حيث الزواج المثلي والشذوذ وفوضى العلاقات الجنسية وقضاء الشهوات خارج نطاق الأسرة، بكل الأشكال، للتهرب من المسؤولية.

من إفرازات فلسفة الجنس:

لقد استرجلت النساء وتأنث الرجال، وأصبحت تُعقد لذلك المؤتمرات والندوات، حيث أصبحنا ننظر للمرأة في الرجل وللرجل في المرأة، رغم صيحات النذير هنا وهناك، هذا عدا عن الإصابات النفسية والعضوية، وجفاف الأمومة بسبب تعاطي المرأة أعمالاً لا تتناسب مع طبيعتها.. لقد جف حليب الأمهات، وازداد عقم النساء، وتسربت الأمراض المزمنة.

فالحضارة المعاصرة بإصابتها لم تنتج لنا إلا جنساً ثالثاً، يفقد عناصر الرجولة والأنوثة، وقد يقتصر على غريزة الفحولة.

إنها النتائج والثمرات المرة لفلسفات الجنس والشهوة واللذة والتحليل النفسي الذي قاده فرويد في المجال النفسي، ودور كهائم في المجال الاجتماعي، وقرأ العلاقات الأسرية قراءة جنسية، فالطفل يرضع ليمارس لذة الجنس، والمرأة تُرضع لتمارس شهوة الجنس، والبنت تحب أباهها بدوافع ورغبة جنسية، والذكر يحب أمه بدوافع وشهوات جنسية (!) بدل أن يقرأ ذلك قراءة سليمة، حيث الأسرة هي مركز التدريب على العلاقات الاجتماعية، فالبنت تتعلق بأبيها لتكون مؤهلة لأن تصبح زوجة

ناجحة حسنة العلاقة بزوجها، والذكر يتعلق بأمه ليتدرب ويحسن التعامل مع زوجته في الزواج الناجح.. لكنه انحراف الفطرة والتفسير الجنسي للتاريخ والعلاقات، الذي لم ينج من شروره حتى الأنبياء، وليس مذاهب الاجتماعيين بأقل سوءاً...

وقد تكون الإشكالية حقاً أن تلك المشكلات بدأت تتسرب إلى الأسرة المسلمة، والمغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب، والتقليد نقل بلا وعي، وببغاء عقلها في آذانها وعيونها، لكن استدرك هنا لأقول: إن الغلبة ما تزال عسكرية وسياسية وليست قيمة ثقافية حضارية، فكثيراً ما كانت ثقافة المغلوب أقوى من سواعد الغالب، مما يعطي بعض الأمل والعبرة بالعواقب، فحضارة المغلوب قد تكون أقدر على الهضم والتمثل والتجاوز من جند الغالب، والتاريخ الحضاري شاهد على ذلك. فالأسرة المسلمة اليوم إذا لم تعتبر وتتعض فالبلاء كبير، والعاقل الذي يعتبر بغيره، والأحمق من يكون عبرة لغيره.

وقد لا نجد كبير فرق، من حيث النتائج، بين انحلال الأسرة في الغرب، لأسباب لم تعد خافية، والاقتصار على علاقات جنسية إباحية موقوتة قد تتجاوز إلى استخدام الحيوانات تحت عنوان الصداقة، وبين أسرة ماتزال ترتبط بعقد شرعي لكنها تقتصر على علاقات الجنس، أما مسؤولية الأمومة والطفولة والأبوة وما إلى ذلك فهي تسير إلى الضياع على أيدي الخدم أو الأم البديلة، على الرغم مما يترتب على ذلك من مخاطر لغوية ونفسية وصحية واقتصادية وأمنية، لا تدرك بسهولة، وعند ظهورها وإدراكها تصعب معالجتها.

الأيتام الجدد:

إن الأطفال اليوم في كثير من بيوتنا هم أيتام، أو هم الأيتام الجدد، على الرغم من وجود أبوين من الناحية الشكلية لا يدرون عنهم شيئاً ويتركونهم للخدم والجيران أو للشوارع.

ولا يزال الكثير منا لا يعتبر عكوف المرأة للأمومة والرضاع والتربية عملاً، على خطورة ذلك وأهميته (!) ومن العجب العجيب أن نفتح كليات التربية ونكتب عن أهمية التربية والتنمية واستشراف المستقبل، ونوبخ أنفسنا بمغادرة جيل المستقبل وندعه إلى قدره، ونعتبر الأمومة عطالة وحسباً للمرأة وتعطيلاً لطاقتها، ونعمل على إخراج المرأة للعمل حتى في أبسط الأعمال وأشقها على حساب العمل الأخطر، ويلقى ذلك استجابة عند المرأة؛ لأنها أيضاً لا تدرك مهامها ومسؤولياتها في الأمومة والتربية وتعتقد -بسبب عطالتها- أنها إذا لم تعمل فسوف تتحول إلى مهمة التنظيف والطهي والاتصالات الفارغة.

وقد تكون هاملة مهملة، تعاني الكثير من الأمراض النفسية وأنواع الاكتئاب لوجود طاقات فائضة تشكل عبئاً عليها، خاصة وأن الحضارة الحديثة وفرت لها الكثير من الأدوات والجهود، فبدل أن تتفرغ لعملها الأصلي، التربية، أصبحت هذه الأدوات عبئاً عليها.

وقد لا ترى من الأمومة إلا الانحباس في البيت والحرمان من الخروج. لذلك قد تكون المرأة العاملة أقدر على التربية من المرأة الهاملة، وليس

الأمومة المطلوبة هي في عدم الخروج من البيت، فما فائدة القعود في البيت إذا غابت الرسالة والعلم والفهم بالمهمة والمسؤولية؟

وما قيمة الأم الجاهلة التي قد لا تغادر البيت وهي لا تدرك مجتمعها ومشكلاته، ومن ثم تعد أبناءها للتعامل معه؟ إن مثل هذه الأم لو جلست في البيت فقد يكون ضررها أكبر من نفعها.

وقد تكون المشكلة أن بعض النساء خضعن في حياتهن لظروف خاصة وغير طبيعية، أو ظروف شاذة - إن صح التعبير - فكان ذلك سبباً لتعميم حالتهن والدعوة إلى التمرد والخروج والانتحار الاجتماعي في مجتمعات الإباحة، دون أن تدري المرأة أنها أولى الضحايا لذلك.

إن معرفة الوحي اختصرت لنا الطريق، وجنبتنا الكثير من المعاناة والتجارب الإنسانية الفاشلة التي أضاعت الأجر والعمر، خاصة وأن الكثير من الحقائق العلمية المكتشفة عالمياً جاءت لتشكّل دلائل وبراهين على صوابية وعصمة معرفة الوحي.. فالهاجس العالمي اليوم: العودة إلى الرضاعة الطبيعية، وأثرها في صحة المرأة، واكتشاف دورها في صحة وذكاء الطفل النفسية والعضوية، وليس ذلك فقط وإنما صحة المرأة وتجنّبها الكثير من الإصابات الصحية والمستعصية كسرطانات الثدي وغيرها؛ فالرضاعة الطبيعية تنمي العواطف، وتربي النفس، وترتقي بالخصائص الإنسانية، وتمنّي الروابط الاجتماعية، وتحمي من الأمراض، والعودة إليها عودة إلى الفطرة التي فطر الله الناس عليها. والله المستعان.

فهرسالموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	* مقدمة:
١٥	* في آفاق العولمة
٢١	- الاجتهاد الفكري.. سبيل التحقق بالعالمية
٢٤	- من مفاهيم العولمة
٢٨	- مواقف آحادية
٣٠	- دعوة للتفكير وكيفية التعامل
٣٠	- من الحدود الطبيعية إلى الحدود الثقافية
٣٤	- الخصوصيات الثقافية.. سنة جارية
٣٧	- من وسائل التمكين للعولمة:
٣٧	- صناعة الاستبداد السياسي
٣٩	- إبعاد الدين عن الحياة
٤٠	- تعميم التعليم المدني
٤١	- تنميط الإعلام
٤٢	- تغييب الحريات
٤٣	- الاختراق الثقافي وعولمة المثقفين
٤٤	- الترويج لثقافة التكنولوجيا

الصفحة	الموضوع
٤٦	- قدرات هائلة للعولمة
٤٧	- العولمة.. محرض حضاري
٤٩	- العولمة.. واللحظة التاريخية للمسلمين
٥١	- من خصائص الرؤية الإسلامية للعالمية:
٥٢	- المصدر الرباني للقيم
٥٣	- امتلاك الرؤية المستقبلية
٥٤	- إقرار حرية التدين
٥٥	- التأسيس والتأصيل لقيم الشورى
٥٧	* حقوق الإنسان هي مقاصد الشريعة
٦٢	- من مخاطر العبث بالأحكام الشرعية
٦٦	- من أشكال التسلط
٦٨	- القيم.. ضمانات ضابطة للحقوق
٧٤	- دور القيم في تأسيس الحقوق
٧٨	- حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة
٨١	- الحقوق بين النص والواقع

الصفحة	الموضوع
٨٩	* حقوق الإنسان .. في القيم والواقع
٩٥	- من الإحساس إلى الإدراك
٩٨	- من الآثار السلبية لتراجع الحقوق
١٠١	- احترام الحقوق معيار التدين
١٠٦	- الوجه الآخر للمقارنة بين الإسلام والقوانين
١١١	- عقبات في طريق الإصلاح
١٢١	* من آثار العولمة:
١٢٣	١- مشكلة الفقر
١٢٦	- إحياء المعاني بالعمل
١٣٠	- التفكير الهروبي
١٣٣	- العمق الثقافي لمشكلة الفقر
١٣٦	- البعد الديني
١٣٩	- المفهوم الثقافي للأمة
١٤٥	٢- التفكك الأسري
١٥٢	- نهاية الأسرة في الغرب
١٥٤	- من مظاهر التفكك الأسري
١٥٨	- الواقع الأسري في بلاد المسلمين
١٦١	- عودة النموذج الفرعوني

الصفحة	الموضوع
١٦٤	- من الدفاع عن المرأة إلى تنميتها وبنائها
١٦٨	- اختلافُ بالعناوين
١٧٠	- دعوة للمراجعة
١٧٣	٣- الأيتام الجدد
١٧٧	- من وسائل التسديد
١٧٩	- الخارطة الفكرية للعقل المسلم
١٨٢	- من أدوات التعامل مع العصر
١٨٥	- الإنسان بين الوحي والعقل
١٨٩	- الأسرة في الرؤية الإسلامية
١٩١	- موقع المرأة من معرفة الوحي
١٩٣	- من إفرازات فلسفة الجنس
١٩٥	- الأيتام الجدد
١٩٧	* الفهرس: